وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

# الاحزاب السياسية ودورها في تفعيل المشاركة السياسية

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية

التخصص: ادارة محلية

من إعداد الطالب(ة):

- دحمان عمر

تحت إشراف الأستاذ(ة):

- بوعلام حمو

أعضاء لجنة المناقشة

| | | |
|---|---|---|
| الأستاذة | بوقراص رقية | رئيسا |
| الأستاذ | بوعلام حمو | مشرفا مقررا |
| الأستاذ | أبصير احمد | مناقشا |

**السنة الجامعية: 2021/2020**

**نوقيشت بتاريخ 2021/09/16**

# اهداء

*وجد الإنسان على وجه الخليقة ، ولم يعش بمعزل عن باقي البشر وفي جميع مراحل الحياة ، يوجد أناس يستحقون منا الشكر وأولى الناس بالشكر هما الأبوان ؛ لما لهما من الفضل ما يبلغ عنان السماء فوجودهما سبب للنجاة والفلاح في الدينا والآخرة . إلى اخوتي الذين كانوا ومزالو السند الحقيقي في الحياة والى صهري عيسى الذي هو بمثابة اخي وصديقي و إلى أصدقائي الذين أشهد لهم بأنهم نعم الرفقاء في جميع الأمور والى الاستاذ الفاضل بوعلام حمو الذي اكن له كل الاحترام والى جميع اساتذتي في قسم العلوم السياسية أهديكم بحثي المتواضع*

**دحمان عمر**

# كلمة شكر

***بداية احمد الله تعالى واشكره شكرا عظيما يليق بعظيم سلطانه وجلال مقامه***

***على ان اعانني لاتمام هذا العمل المتواضع واخراجه كثمرة عطاء علمي طيلة سنوات التحصيل الدراسي***

***كما اتقدم للاستاذ المشرف "بوعلام حمو"على قبوله الاشراف على هذه المذكرة***

***رغم-انشغلاته-والذي اعانني بدعمه المعنوي ونصائحه القيمة لاتمام هذه المذكرة***

***فكل معاني الشكر والاحترام والتقدير لك استاذي القدير***

***"قف للمعلم ووفه تبجيلا كاد المعلم ان يصبح رسولا "***

***كما اشكر اساتذتي على مستوى قسم العلوم السياسية***

***والى كل من ساعدني بحرف او كلمة ادخلت سرور الى قلبي***

***الى كل هؤلاء اسمى معاني الشكر والامتنان***

# مقدمة

**مقدمة:**

تعد العلاقة بين الأحزاب السياسية والديمقراطية علاقة جدلية فوجود الأحزاب وتبلورها ارتبط إلى حد كبير بتطور الديمقراطية، وقد ارتبطت الديمقراطية بوجود ظروف معينة تدعم التحولات الديمقراطية مما دعم وجود الأحزاب، هذا وقد ساهم وجود الأحزاب في تدعيم التحولات الديمقراطية، فأصبحت أهم الضمانات العملية للممارسات الديمقراطية، والأحزاب السياسية المنتشرة في العالم اليوم تتباين وتختلف عن بعضها البعض من حيث تطورها وتكوينها وأهدافها ونشاطاتها والأنظمة السياسية التي تعمل في ظلها، وهذا التباين أدى إلى إيجاد إشكالية في وضع تعريف عام للأحزاب السياسية، وبالرغم من كل هذه الاختلافات فإن الأحزاب السياسية كافة تلتقي في كونها جماعات منظمة تحاول السيطرة على القوة السياسية . ولا يمكن الحديث عن الديمقراطية في أي بلد دون وجود أحزاب سياسية قوية وفاعلة بالمعنى الحقيقي فالتنظيمات والأحزاب السياسية تعتبر من أهم قواعد الديمقراطية، حيث تعبر هذه القواعد عن الوجود الشرعي للأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وعملية الاندماج في نظام دستوري مشروع ودورها في تنظيم الرأي العام واختيار القيادات السياسية،

والقيام بعملية التنشئة السياسيةو تقوم الأحزاب بممارسة مهمة الرقابة على أعمال الحكومة وهي خارج الحكم كما تعمل على إفساح المجال للجماعات المختلفة للتعبير عن رغباتها ومطالبها بأطر منظمة، وفعالة وتلعب دوراً في تنشيط الحياة السياسية عن طريق تثقيف السياسي ونشر الوعي بين اوساط المجتمع من اجل تعبئة الفرد ودعمه للمشاركة في الحياة السياسية وخاصة في عملية الانتخابات التي تعد اساس الدمقراطية واساس شرعية السلطة

فالاحزاب السياسية تلعب دور محوري في دعم النظام السياسي في الدولة وتعد حلقة وصل بين المجتمع والسلطة الحاكمة

وتسعى الشعوب والمجتمعات الى بلةغ ما يحقق لها الامن والاستقرار فالمجتمعات البشرية استطاعت تدريجيا ان تعيد النظر في بعض المسلمات الموروثة عن القرون السالفة حيث

ساهمت الاوضاع الفكرية والاقتصادية الى احداث اثر عميق في التحولات الحيات السياسية والمجتمعية وكان اهمها التحول الى فكر سياسي جديد

تلعب فيه الاحزاب السياسية دور كبير في التغيير والتطور ودلك عن طريق الانتخبات التي تعد احدث وسيلة لتعبير عن اراء جميع طوائف المجتمع

**الاشكالية:**

**-ما مدى الدور الذي تلعبه الاحزاب السياسية في دعم المشاركة السياسية**

**التساؤلات الفرعية:**

-ماهي علاقة الاحزاب السياسية بالراي العام

-كيف تتاثر المشاركة السياسية بالاداء الاحزبي

**الفرضيات:**

-كلما ساهم الحزب السياسي في عملية التنشئة السياسية زادت نسبة المشاركة السياسية

-كلما اثر الحزب السياسي ايجابيا في الراي العام كلما زادت المشاركة في الانتخبات

**اهمية الدراسة :**

تقوم الاحزاب بدور كبير في تفعيل المشاركة السياسية والتي هي محصلة نهائية لدور الدي تلعبه في المجتمع

وموضوع دور الاحزاب السياسية في المشاركة السياسية لم يلقى الاهتمام المطلوب وبقية الدراسات اما مقتصرة على الجانب التاريخي اوعلى الجوانب الاخرى للحزب السياسي

ودراسة هدا الموضوع يلفة النظر الباحثين الى اهمية الاحزاب في الحيات السياسية وتاثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية

**اسباب اختيار الموضوع:**

-ميول شخصى لدراسة الاحزاب السياسية واهميتها في المجتمع كأدات مسؤولة عن تقدم المجتمع او تخلفه

**مناهج الدراسة:**

**المنهج التاريخي:**

على اعتبار ان الموضوع يتطلب تتبع مراحل نشاة الاحزاب السياسية عبر التاريخ فالمنهج التاريخي يمكننا من دراسة الاحزاب السياسية في اطارها الزماني والتطورات التى لحقت بها

وهو يحاول ان يولى اهمية في التفسير بصيغة اخرى عن طريق ادخال الضروف المحيطة

لميلاد الظاهرة او تعزيزها او وصفها ومن خلال هدا المنهج نحاول رصد الاحزاب السياسية ودورها في المشاركة السياسية

**الدرسات الوصفية:**

ودلك لدراسة المفاهيم النظرية والمعرفية التى تؤصل للموضوع ووصف الاحزاب السياسية وكيفية تاثيرها على المشاركة السياسية ويساعدنا في الوصول الى استنتاجات تساعدنا في فهم الواقع على حقيقته

**الدراسات السابقة:**

يتميز موضوع الدرسة في الاواسط الاكادمية الغربية اقبالا كبيرا في القضايا التى تخص الاحزاب السياسية وخصوصا دور الموالطن في اقامة العلاقة بين الاحزاب السياسية والمشاركة السياسة ومن ابرز الدراسات التي اعتمدتها في هدا البحث:

-امين بار .**دور الاحزاب السياسية في دعم التحول الديموقراطي في الدول المغاربية**،مدكرة ماجيستر في العلوم السياسية،تخصص دراسات مغاربية.

-واضح فاطيمة الزهراء .**دور الاحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية**،مدكرة ماستر في العلوم السياسية ،تخصص تسيير الاداري للجمعات المحلية

-فاتح كمال .**دور الحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية دراسة حالة احزاب التحالف الراسي في ولاية معسكر**،مدكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة وهران

- فضلون امال .**استخدام الاحزاب السياسية في التاثير على الراي العام دراسة تحليلية**،مدكرة مجيستر في الاعلام والاتصال،جامعة قسنطينة.

**صعوبات الدراسة:**

عادة ما توجه اي عملية بحث علمي مجموعة من الصعوبات يحاول الباحث قدر الامكان تجاوزها فابنسبة للصعوبات التي واجهتني في اعداد البحث تتعلق بضيق الوقت قلة المراجع التي تخص الاحزاب السياسية والمشاركة السياسية بالاضافة الى خلط وتشابك المفاهيم مثل التنشئة السياسية والثقافة السياسية وبين المشاركة السياسية والتحول الديموقراطي

الا ان هده الصعوبات لم تثنيني عن البحث في هدا الموضوع

**تقييم الموضوع:**

تم تناول هدا الموضوع في فصلين **الفصل الاول** تمثل في الاطار المفاهيمي ونظري للدراسة وتطرقنا في الفصل الاول الى الاطار المفهيمي للاحزاب السياسية والمشاركة السياسية وقسمناه ال **مبحث اول** دكرنا فيه ما هية الاحزاب السياسية مع تحديد مفهوم الاحزاب السياسية ونشاتها وانواعها وتصنيفاتها

**والمبحث الثاني** تناولنا فيه ماهية المشاركة السياسية عن طريق تحديد مفهومها واهميتها ونظرياتها ومستوياتها واشكالها

**الفصل الثاني** فتم فيه التطرق الى دور الاحزاب السياسية في تدعيم المشاركة السياسية

واخدنا في **المبحث الاول** دور الاحزاب السياسية في المجتمع وعلاقتها بالانتخبات والراي العام

وتم فيها تحديد دور الاحزاب السياسية في تشكيل الثقافة السياسية وعلاقتها بالراي العام والدور الدي تلعبه في الانتخابات **ومبحث ثاني** دكرنا فيه تاثير الاحزاب السياسية في المشاركة السياسية وتم فيه الحديث عن دور الاحزاب في عملية التنشاة السياسية وطرق تفعيلها للمشاركة السياسية وتحدثنا عن ازمة المشاركة السياسية

# الفصل الاول:

# ماهية الاحزاب السياسية والمشاركة السياسية

## الفصل الاول : ماهية الاحزاب السياسية والمشاركة السياسية

### تمهيد:

لا يستطيع الإنسان بمفرده أن يعلب دورا فعالا في النقد والرقابة والتوجيه في المجتمع، فالإنسان ضعيف بنفسه قوي بالجماعة التي ينتمي إليها، وكذلك لا يستطيع الرأي العام أن يلعب دوره الفعال في النقد والتوجيه والرقابة إذا لم يكن منظما، ومن هنا كان ضرورة قيام الأحزاب التي تمثل المعارضة المنظمة والمستمدة من النظام الديمقراطي، فهي تشكل الرأي العام الذي نصنع منه رأيا فعالا عن طريق التنشئة وتوعية ودلك يدفع المجتمع للمشاركة في الحياة السياسية من اجل تحقيق الرفاه المعيشي .

### المبحث الاول: ماهية الاحزاب السياسية

ينعقد اجتماع الفقه الدستوري على أنه لا ديمقراطية ، ولا نظام نيابي ، ولا حريات عامة بدون وجود الأحزاب وتعددها، فيقول الفقيه "جنيجز" أن الأحزاب هي أساس الديمقراطية ويقول الفقيه النمساوي "كلسن" أن العداء نحو الأحزاب إنما يخفى وراء عداء للديمقراطية ذاتها ويقرر الفقيه "اسمان" أنه لا حرية سياسية بدون أحزاب.[1]

وسنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم الاحزاب السياسية وقسمنا المفهوم الى **فرعين الاول :** مفهوم الأحزاب السياسية في اللغة والفرع الثاني المفهوم الاصطلاحي للأحزاب السياسية وتطرقنا ايضا الى اصل نشاة الاحزاب السياسية وقسمنها الى ثلاثة فروع

**الفرع الأول :** الأصل البرلماني والانتخابي لنشأة الأحزاب السياسية، **الفرع الثاني :** الأصل الخارجي لنشأة الأحزاب السياسية.

---

[1]) حمدي عطية مصطفى عامر، **الاحزاب السياسية في النظام السياسي والقانون الوضعي والاسلامي دراسة مقارنة** ،ط1، دار الفكر الجامعي ،2014،الاسكندري، ص.21.

**الفـرع الثالــث** : المقارنـة بـين الأحـزاب ذات الأصـل البرلمـاني والانتخـابي وذات الأصـل الخارجي.

وتطرقنا الى انواع ووظائف الاحزاب السياسية.

**المطلب الاول: مفهوم الاحزاب السياسية**

سيرا على نهج فقهاء الشريعة الإسلامية وشرح القانون الوضعي سوف أتناول في هذا المطلب المفهوم اللغوي والاصطلاحي للفظ الأحزاب السياسية حتى يتبين لنا بعضا مما توحي به كل منهما من معان، وذلك على الوجه الآتي :

**الفرع الأول : مفهوم الأحزاب السياسية في اللغة.**

جاء في مختار الصحاح (حزب) الرجل، والحزب أيضا الورد منه (أحزاب) القرآن و(الحزب) أيضا الطائفة، (وتحزبوا) تجمعوا و (الأحزاب) الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. [1]

ولقد جاء في لسان العرب ان الحزب هو الطائفة من الناس والجمع أحزاب، و (تحزب القوم) صاروا أحزابا، والحزب الورد يقوم به الشخص من صلاة وقراءة وغير ذلك.[2]

وايضا جاء في معجم متن اللغة أن (الجزب) معناه النوبة في ورد الماء، ورد الرجل من القرآن (أي حصته)، وجاء بمعنى الطائفة ن والجماعة من الناس ن وأحزاب الرجل ، جنده وأصحابه، والذين على رأيه والأحزاب جمع من تألبوا وتظاهروا على حزب النبي صلى الله عليه وسلم، فكانت وقعة الأحزاب.

وكذلك جاء في المعجم الوجيز أن (حازب) فلانا نصره وعاضده، و (حزبهم) جعلهم أحزابا ، والقرآن قسمه أحزابا يقرأ أحدها كل يوم ، (وتحزب) القوم صاروا أحزابا، و (تحزبوا) عليه تعانوا عليه ن و (الحزب) كل طائفة جمعها الاتجاه على غرض واحد وفي القرآن

---

1) الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، **مختار الصحاح** ، ط3. المطبعة الأميرية بمصر ، سنة 1911م ، ص. 150.
2).حمدي عطيه مصطفى عامر، **المرجع السابق**،ص.23.

الكريم " كل حزب بما لديهم فرحون"، وحزب الرجل أعوانه[1]، والحزب ما يعتاده المرء من صلاة وقراءة ودعاء ، والجمع أحزاب. وبناء على ما تقدم فإننا نرى أن كلمة (الحزب) بمعناها اللغوي تدل على الجمع من الناس، وأيضا على الورد وهو الاعتياد على شيء ما.

واستكمالا لما سبق ، فإنه يتعين بيان المعنى اللغوي لكلمة (سياسي)، وقد جاء بالمعجم الوجيز أن (ساس) الناس سياسة تولي رياستهم وقيادتهم ، وساس الأمور دبرها وقام بإصلاحها ، فهو سائس جمع ساسة، (الساسة) قادة الأمم ومدبر شؤونها العامة، و (السياسة) تدبير أمور الدولة وكانت مقصورة قديما على المدينة ثم امتدت على الدولة القديمة والحديثة.[2]

وكلمة (سياسي) مأخوذة من كلمة (سياسة) والسياسة لغة تفيد القيام بشؤون الرعية واستعمل العرب كلمة السياسة بمعنى الإرشاد والهداية، وتشمل دراسة السياسة، نظام الدولة وقانونها الأساسي، ونظام الحكم فيها ، بما يتخلله من أنشطة فردية وجماعية تؤثر في مجريات الحياة العامة.[3]

وبالتالي توصف الجماعة بأنها سياسية عندما يكون هدف هذه الجماعة هو الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها أو الاشتراك فيها، وبالتالي فإضافة وصف سياسي ضرورة للتحديد وعدم الخلط.

**الفرع الثاني: المفهوم الاصطلاحي للأحزاب السياسية.**

تتصف الأحزاب بأنها ظاهرة سياسية مركبة، لذلك يصعب النظر على الأحزاب، من وجهة نظر واحدة، وإعطاؤها من ثم تعريفا شاملا.

فالأحزاب كأغلب الظواهر السياسية، يمكن أن يكون لها مدلولات متعددة ، ويمكن لذلك دراستها من جوانب متعددة ، ولكن الأحزاب لا يمكن تفهمها ولا دراستها، إلا بدراسة هذه الجوانب جميعا فبعض الفقهاء ينظرون إلى الحزب نظرة تنظيمية، باعتبار أن التنظيم

---

[1]) **المرجع نفسه**، ص.24.
[2] ) حمدي عطية مصطفى عامر، **المرجع السابق**، ص.24.
[3])**المرجع نفسه**، ص.24.

هو الذي يضفي على الحزب أهميته،[1] وهو الذي يمكن من تحقيق ما يرمي إليه الحزب من أهداف.

ويرى فريق ثاني من الفقهاء أن أهداف الحزب النابعة من الأيديولوجية التي يعتنقها هي العامل الرئيسي والحاسم في تعريف الحزب، ويقف فريق ثالث عند وظائف الحزب، معتبرا أن وظائف الحزب هي أهم ما يمكن أن يميزه، وذلك على الوجه الآتي : [2]

**أولا : تعريف الحزب باعتباره تنظيما (المدلول التنظيمي) :**

يعتبر المدلول التنظيمي أقدم المدلولات التي استخدمها الفقهاء في تعريف الحزب ويرجع ذلك إلى أن نشأة الأحزاب كانت عبارة عن تنظيم لعملية الانتخاب، ومحاولة لتعريف الناخب بمرشحيه ودفع هذا الناخب عن طريق التنظيم على دعم مرشح الحزب، لذلك نجد الأستاذ موريس ديفرجيه (DUVERGER) يركز على البناء التنظيمي في تعريفه للحزب بقوله " إن الحزب ليس جماعة واحدة ولكنه تجمع لعدة جماعات صغيرة ومنتشرة في أنحاء البلاد من أقسام، ولجان، ومجمعات محلية ترتبط ببعضها بنظم تنسيق فيما بينها".[3]

وكذلك نجد الأستاذ pierre wigny يركز على البناء التنظيمي للحزب عند تعريفه بقوله (إن الحزب تنظيم دائم، ممثل لجزء من الرأي العام، لأجل تنفيذ برنامج وطني بواسطة جهاز حكومي) كذلك نجد التركيز على البناء التنظيمي العام للحزب واضحا في تعريف

samuel , j . eldersveld حيث يقول : (الحزب السياسي هو جماعة اجتماعية، نظام له هدف ونشاط مرسوم من خلال ذلك المجتمع العريض، تتكون هذه الجماعة من أفراد متفقين على أدوار محددة ومتصرفين على أساس أعضاء ممثلين لهذا المجموع المحدد والقابل للتعريف وبالتالي فهو تنظيم وبناء وكذلك يؤكد ماكس ويبر[4] (Max weber) أن اصطلاح

---

[1])**المرجع نفسه**، ص.25.

[2]) حمدي عطية مصطفى عامر، **المرجع السابق**، ص.25.

[3])maurice duverger,**les parties politiques**,librairie armand colin,paris,1976 p.62 1973.p.34

[4])حمدي عطيه مصطفى عام، **المرجع السابق**، ص.26.

الحزب يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية، تقوم على أساس من الانتماء الحر، والهدف هو إعطاء رؤساء الحزب سلطة داخل الجماعة التنظيمية، من أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا عادية للأعضاء ويعيب هذا المدلول التنظيمي قصوره عن شمول ظاهرة الأحزاب ككل، وإعطائها تعريفا جامعا.[1]

**.ثانيا : تعريف الحزب بالنظر إلى مبادئه وأهدافه (المدلول الأيديولوجي) :**

يركز هذا الفريق من الفقه على المدلول الأيديولوجي للحزب، فيعرفون الحزب من خلال النظر إلى مبادئه وأهدافه، فيعرف الفيلسوف أدموندربيرك (E.Burk) الحزب السياسي بأنه مجموعة من الناس اتحدت لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق الجهود المشتركة، على أساس المبادئ الخاصة التي اتفقوا على تحقيقها.

ويعرف الفقيه الفرنسي بنيامين كونستانت (Benjamain constant) الحزب بأنه جماعة من الناس تعتنق مذهبا سياسيا واحدا.ويعرف (V.O.KEY) الحزب بأنه هيئة من الأشخاص يتحدون من خلال نضال مشترك لمصلحة قومية أو لمبدأ محدد متفق عليه بينهم.

ويعرف أندريه هوريو (Andre Houriou) الحزب السياسي بأنه تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي، ويهدف إلى الوصول على ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة.[2]

ويعيب هذا التعريف الذي يقتصر على المدلول الأيديولوجي أنه يتجاهل جوانب أخرى من الأحزاب لا تقل أهمية عن الجانب الأيديولوجي ، كالجانب التنظيمي، والجانب الوظيفي كما أن الأخذ بالجانب الإيديولوجي وحده قد لا يعطي صورة صادقة عن الحزب، وكذلك يؤخذ على هذا التعريف أنه لا يمكنه أن يمثل كل الأحزاب في واقعها وتطورها فهناك أحزاب

---

1). حمدي عطية مصطفى عام، **المرجع السابق**، ص.26.
2)**المرجع نفسه**، ص.27.

لا تعتنق أيديولوجية معينة، وهناك أحزاب تتخلى عن أيديولوجيتها تحت ضغط الظروف الواقعية بحيث يكون التطبيق على خلاف النظرية.[1]

**ثالثا : تعريف الحزب بالنظر إليه باعتبار وظائفه (المدلول الوظيفي) :**

يركز جانب من الفقه في تعريفه للحزب السياسي على المدلول الوظيفي للحزب وتتبلور أهم وظائف الأحزاب في تولي الحكم، فيعرف الأستاذ (R.Aron) الحزب السياسي بأنه : (تنظيم من أجل ممارسة السلطة، سواء في ذلك العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها ).[2]

ويعرف الحزب وظيفيا حسب كل من كولمن وروزبرج بانه "اتحادات منضمة رسميا ذات غرض واضح ومعلن ويتمثل في الحصول او الحفاظ على السيطرة الشرعية سواء بشكل منفرد او بتالف اوبتنافس الانتخابي مع اتحادات مشابهة على المناصب والسياسات الحكم في الدولة ذات السيادة فعلية او متوقعة"[3]

اما (A.Bons) يؤكد في تعريفه للحزب بأنه هو مجموعة من الناس تسعى إلى السيطرة، بالوسائل المشروعة على جهاز الحكم كذلك يؤكد (Schtoschnelder) أن الحزب هو : (محاولة منظمة للوصول إلى الحكم) بحيث لا يمكن تعريف الحزب دون الالتفات إلى هذا العامل ، فهذا العامل هو القاسم المشترك بين جميع الأحزاب.[4]

ولكن لا تقتصر وظيفة الحزب السياسي على وظيفة تولي الحكم، بل يلعب الحزب دورا هاما في تكوين الرأي العام، ويقوم بدور الوسيط بين السلطة والمجتمع، فيقرر (D.E.Apter) في هذا الصدد أن أهم وظيفة للحزب هي قيامه بتنظيم وتوجيه الرأي العام،

---

1) نبيلة عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر** ، دار الفكر العربي، القاهرة، ص.77.
2) نبيلة عبد الحليم كامل، **المرجع السابق**، ص.78.
3)اسامة الغزالي حرب، **الاحزاب السياسية في العالم الثالث**،(الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنونوالادب،1987)، ص.18.
4) يوسف أزروال، **دور الأحزاب السياسية في ادارة عملية التنمية السياسية**، مجلة الحقيقة، العدد 41 الجزائر، 2017، ص.132.

وتلمس احتياجات الناس ونقل هذه الاحتياجات إلى الأجهزة المسئول، بحيث يعمل الحزب على التقريب بين الحكام والمحكومين.

ولكن الجانب الوظيفي للحزب على الرغم من أهميته لا يمكن الارتكان إليه وحده في تعريف الحزب ، فالأحزاب في وظائفها لا تقف عند حد تولي الحكم، بل هي تقوم إلى جانب ذلك بوظائف أخرى متعددة ، كما تتفاوت الأحزاب فيما بينها في الوظائف التي تقوم بها.[1]

وقد حاول بعض الفقهاء تعريف الأحزاب من خلال النظر إلى جوانبها المختلفة التنظيمية الأيديولوجية والوظيفية ، فقد عرف الأستاذ بيردو (Burdeau) الحزب السياسي بأنه تنظيم يظم مجموعة من الأفراد، وتدين بنفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ وذلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم ، وعلى تولي الحكم، او على الأقل التأثير على قرارات السلطات الحاكمة.[2]

وحاول البعض وضع تعريف شامل للحزب السياسي في محاولة لجمع الجوانب المختلفة على النحو التالي " الحزب السياسي عبارة عن تجمع منظم من المواطنين تأسس للدفاع عن آرائهم ومصالحهم وإعلائها، من أجل تنفيذ برنامج الإصلاح، بالمشاركة في الحياة السياسية بواسطة الأنشطة المكملة الآتية، مؤازرة الناخبين والمرشحين والمنتخبين، واستخدام وسائل تكوين النقد والتأثير على مجموع الشعب ونوابه واحتمال الوصول على السلطة جزئيا أو كليا" وقد وضع الأستاذ (Francois Borella) ثلاثة عناصر لابد من التقائها حتى نكون بصدد حزب سياسي وهي :

1-مجموعة منظمة من الأفراد قادرة على التعبير عن مطالبهم ، وسياستهم سواء كانوا رجال أو نساء أو مجتمعين.

2-وجود مجموعة اقتراحات تمس سياسة الحكومة.

3-وجود نشاط يهدف إلى السيطرة على السلطة وممارستها.[3]

---

[1]) نبيل عبد الحليم كامل، **المرجع السابق**، ص.79.

[2].)**المرجع نفسه**، ص.80.

[3])حمدي عطيه مصطفى عامر، **المرجع السابق**، ص.30.

**المطلب الثاني: نشأة الأحزاب السياسية**

تعتبر الأحزاب السياسية، بالنظر إلى التنظيمات السياسية الأخرى ، حديثة النشأة، إذ لم تأخذ صورتها الحديثة إلا اعتبارا من منتصف القرن التاسع عشر، ففي سنة 1850م لم يكن أي بلد في العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية يعرف الأحزاب بالمعنى العصري للكلمة ، فقد كان يوجد قديما اختلافات في الآراء، ونواد شعبية وتكتلات فكرية، وكتل برلمانية، إنما لم تكن هذه أحزابا بالمعنى الصحيح، وفي سنة 1950م أخذت هذه الأحزاب تظهر في غالبية الأمم المتحضرة، في حين كانت الدول الأخرى تجتهد في تقليدها في ذلك.[1]

وقد تأثرت الأحزاب بعمق بأصول نشأتها، كما يحمل الرجال طيلة حياتهم طابع طفولتهم، فمثلا يتحيل فهم الفارق التكويني الذي يميز بين حزب العمال البريطاني ، والحزب الاشتراكي الفرنسي، إذ لم يتم التعرف إلى الظروف المختلفة لنشأة كل منهما، ويستحيل تحليل تعددية الأحزاب الفرنسية والايرلندية، أو الثنائية الحزبية الأمريكية بجدية إذ لم نرجع إلى أصول الأحزاب في كل هذه البلدان هذا الرجوع الذي يفسر انتشارها في بعض البلدان وانكماشها في الأخرى، وبوجه عام يبدو نمو الأحزاب مربوطا بنمو الديمقراطية أي باتساع الاقتراع العام الشعبي، وبالامتيازات البرلمانية، فكلما رأت المجالس السياسية وظائفها واستقلالها تزداد، كلما شعر الأعضاء بالحاجة إلى التكتل تبعا للتجانس والتشابه بغية العمل بصورة جماعية، وكلما انتشر الحق في الاقتراع وتعدد، كلما دعت الحاجة إلى الإطاحة بالناخبين من قبل لجان قادرة على التعرف بالمرشحين وعلى توجيه الأصوات نحوهم، إذا فنشأة الأحزاب متعلقة بنشأة الكتل البرلمانية.[2]

وعلى ذلك سوف أتناول نشأة الأحزاب السياسية في النظام السياسي الوضعي في ثلاثة فروع على الوجه الآتي :

---

[1] ) موريس ديفرجيه، **الأحزاب السياسية** ، ترجمة علي مقلد ، والمحسن سعد ، الناشر الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة . 2011، ص.6.

[2] ) **نفس المكان**

**الفرع الأول : الأصل البرلماني والانتخابي لنشأة الأحزاب السياسية.**

لقد تكونت الأحزاب السياسية وتطورت نتيجة لتطور التكتلات أو المجموعات البرلمانية ولتطور اللجان الانتخابية، ولقيام اتصال دائم بين هذه التنظيمات.

وعلى ذلك سوف أتناول الأصل البرلماني والانتخابي لنشأة الأحزاب السياسية في عنصرين على الوجه الآتي :

**1. المجموعات البرلمانية :**

لقد تكونت المجموعات البرلمانية بفعل الزوايا السياسية أو الأيديولوجية الواحدة التي كانت بمثابة المحرك الذي ساعد على تكوين هذه المجموعات، غير أن الأمر لم يكن بهذا الوضوح منذ البداية، فكثيرا ما كانت اعتبارات الجوار الجغرافي أو الرغبة في الدفاع عن المصالح المهنية هي التي دعت إلى تكوين الجماعات البرلمانية، ومع مرور الوقت تبلورت الرؤيا السياسية لكل مجموعة، بحيث تتحول المجموعات البرلمانية إلى مجموعات مصنفة أيديولوجيا.[1]

وتعتبر نشأة الأحزاب داخل المجلس التشريعي الفرنسي لسنة 1789م أحسن مثال على هذا الواقع ، ففي أبريل سنة 1789م بدأ نواب الأرياف في الجمعية العمومية الفرنسية ويصلون إلى فرسايل، حيث كانوا يشعرون بالغربة إلى حد ما، وبالطبع عمد ناب كل مقاطعة إلى التجمع لكي يتخلصوا من هذا الشعور بالوحدة التي تملكهم ولكي يتهيؤوا في الوقت ذاته للدفاع عن مصالحهم الإقليمية، وقام بالبادرة الأولى نواب البرتون الذين استأجروا قاعة مقهى، ونظموا فيها اجتماعات دورية منظمة ، عندئذ تبينوا أن اتفاقهم في الرأي لم يتناول فقط القضايا الإقليمية، بل أيضا المشاكل الأساسية التي تمس السياسة الوطنية عامة، وعندئذ سعوا لاجتذاب المناطق الأخرى الذين كانوا يقاسمونهم وجهات النظر، وهكذا سلك نادي البرتون مسلك تكتل أيديولوجيوبعد أن انتقلت الجمعية من فرسايل إلى باريس، اضطر المشرفون على النادي إلى استئجار غرفة طعام في دير، وباسم هذا الدير دخلوا التاريخ فيما بعد، فقد نسي الجميع تقريبا نادي البرتون، ويعرفون مجموعة اليعقوبيين، نسبة إلى مطعم

---

[1] ) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية ، **المرجع السابق**، ص.7.

دير اليعقوبيين، وبعملية مماثلة جرت فيما بعد نشأ نادي الجير وندبين حيث تحول من تكتل إقليمي إلى باعث ومحرك لقيام شيعة عقائدية.[1]

ويقتضي الأمر في هذا الصدد، عدم الخلط بين هذه الكتل أو المجموعات المحلية أو الإقليمية النشأة وبين تلك التي كانت تسمى بأماكن اجتماعها، ففي الدستور الفرنسي لسنة 1848م وجدت تكتلات عدة مثل تكتل النصر الوطني، وتكتل المعهد (جمهوريون معتدلون) وتكتل شارع بواتيه (الملكيون الكاثوليك)، وتكتل شارع كاستيغليون ثم تكتل شارع الأهرامات (يسار).[2]

**2. اللجان الانتخابية :**

لم يرتكز قيام الأحزاب السياسية في نشأتها على التكتلات أو المجموعات البرلمانية فقط بل استند أيضا إلى اللجان الانتخابية، وهي تلك الهيئات التي تتكون بقصد تعريف الناخبين بالمرشحين وتوجيه الناخبين تجاه مرشح معين، وقد ارتبط ظهور اللجان الانتخابية بصورة مباشرة باتساع الاقتراع الشعبي الذي يجعل احتواء الناخبين الجدد أمرا ضروريا، فقد أدى اعتماد الاقتراع الشامل مثلا إلى نمو الأحزاب الاشتراكية في بداية القرن العشرين، في أكثر البلدان الأوروبية، إلا أن هذا التوسع الميكانيكي للاقتراع ليس العنصر الوحيد في نشأة اللجان فلولا تطور مشاعر المساواة، وإرادة استبعاد النخبات الاجتماعية التقليدية، بشكل أو بآخر، لما استطاع التوسيع أن يعمل عمله، ولنأخذ نظاما سياسيا ذا اقتراع ضيق تماما، فرنسا إبان بعث الملكية، أو انجلترا سنة 1832م، فهنا لم تدع الحاجة أبدا إلى وجود لجان لاحتواء الناخبين الذين هم في آن واحد متطورون اجتماعيا، وقليلو العدد نسبيا بحيث يتيسر لهم القيام باختيار ممثليهم مباشرة وخارجا عن نطاق حزب ما، فالاقتراع يجري نوعا ما بين أشخاص من المستوى الاجتماعي نفسه، يعرف بعضهم بعضا، لا شك في أن بعض اللجان الانتخابية قد وجدت أحيانا في مثل هذا النظام الانتخابي الضيق، ولكن دورها كان ضعيفا تماما.[3]

**الفرع الثاني :**

---

[1])حمدي عطية مصطفى عامر، **المرجع السابق**، ص.36.
[2])حمدي عطية مصطفى عامر، **المرجع السابق**، ص.36.
[3]) موريس دوفرجيه، **المرجع السابق**، ص.9-10.

**الأصل الخارجي لنشأة الأحزاب السياسية:**يراد بالأحزاب السياسية ذات التكوين الخارجي من حيث النشأة، تلك الأحزاب التي يتم إنشاؤها بمجملها بصورة أساسية

بفضل مؤسسات قائمة من قبل، وذات نشاط خاص خارج عن الانتخابات وخارج عن البرلمان.[1]

والكتل والمنظمات التي تعمل على إنشاء أحزاب سياسية كثيرة ومتنوعة، ومن أشهرها النقابات، فالكثير من الأحزاب الاشتراكية مدين لها بوجوده بصورة مباشرة، محتفظا منها ولمدة متفاوتة بطابع القضاء الأرضي للنقابات في الشؤون الانتخابية والنيابية والحزب الاشتراكي البريطاني هو أكثرها دلالة، فقد ولد على أثر القرار الذي اتخذه مؤتمر النقابات سنة 1899م القاضي بشان تنظيم انتخابي وبرلماني (اقتراح هولمز) ثم ظهر إلى الوجود حزب عمالي مستقل يديره مجموعة من رجال الفكر الاشتراكي والجمعية الفابية، وظل الحزب تابعا لسلطة النقابات الضيقة. ويقرب من تأثير النقابات العمالية على نشأة الأحزاب، تلك التي تود التعاونيات الزراعية والتكتلات المهنية الفلاحية، وإذا كانت الأحزاب الزراعية أقل نموا من الأحزاب العمالية، إلا أنها أظهرت نشاطا كبيرا في بعض البلدان، وعلى الأخص في الديمقراطيات الاسكندينافية، وفي أوروبا الوسطى.[2]

**الفرع الثالث :المقارنة بين الأحزاب السياسية ذات الأصل البرلماني والانتخابي وذات الأصل الخارجي :**

تختلف الأحزاب السياسية ذات المنشأ البرلماني والانتخابي عن الأحزاب السياسية ذات المنشأ الخارجي من وجوه عدة، وعلى الأخص من حيث مدى السلطة المركزية للحزب على هيئاته المختلفة، ومن حيث التنظيم الحزبي، ومدى تأثير الكتلة البرلمانية في الحزب، والهدف من الحزب ومدى الاهتمام بالمنتخبين والمقاعد الانتخابية.

**1). السلطة المركزية للحزب على هيئاته المختلفة:**

---

[1] ) موريس دوفرجيه ،الأحزاب السياسية، **المرجع السابق**، ص.12.
[2])حمدي عطية مصطفى عامر، **المرجع السابق**، ص.41.

إن الأحزاب ذات الأصل الخارجي أكثر مركزية من الأحزاب ذات المنشأ البرلماني أو الانتخابي، لأن الأحزاب ذات المنشأ الخارجي تنطلق القمة، في حين أن الثانية تنطلق من القاعدة، وفي الأحزاب ذات المنشأ الخارجي تنشأ اللجان والفروع المحلية تحت تأثير المركز الموجود سابقا، كما يستطيع هذا المركز وكما يشاء الحد من حرياتها في العمل، وفيما يتعلق بالأحزاب ذات المنشأ البرلماني والانتخابي، فإن اللجان المحلية بها، والموجود سابقا تعمل على خلق تنظيم مركزي يعمل على تنسيق نشاطاتها ، ويحد بالتالي من سلطاته لكي يحتفظ لنفسه بأقصى حد من الاستقلال ، وبكل تأكيد تؤثر درجة التركيز في المؤسسة الخارجية التي تسببت في خلق الحزب على درجة اللامركزية فيه، مثاله أن الأحزاب العمالية أقل مركزية من الأحزاب الشيوعية، والأحزاب التي عملت على إنشاءها الكتل الرأسمالية هي أقل تركيزا من الأحزاب العمالية.[1]

## 2). التنظيم الحزبي[2] :

إن الأحزاب السياسية ذات المنشأ الخارجي أكثر تماسكا وارتباطا وأكثر انضباطا من الأحزاب ذات المنشأ البرلماني والانتخابي ، فالنوع الأول يتصرف بموجب تنظيم قائم سلفا يربط بالطبع بين كل خلايا الأساس، أما النوع الآخر القائم على أساس برلماني وانتخابي فإنه مضطر إلى إقامة هذه الروابط من كل نوع بأي شكل ومن البداية كوجود بعض النواب المسبق داخل البرلمان نفسه.

## 3). تأثير الكتلة أو المجموعة البرلمانية[3] :

يختلف تأثير الكتلة أو المجموعة البرلمانية في نوعي الأحزاب، فالأحزاب ذات المنشأ البرلماني والانتخابي هي أكثر تأثرا لأن النواب يلعبون في هذا الاتجاه دورا أساسيا اما أن يؤلفوا في مجموعهم الجهاز الموجه للحزب، أو أنهم يتمثلون شخصيا وبعدد كبير داخل لجنة إدارية منفصلة نظريا عن المجموعة البرلمانية.

---

[1])حمدي عطيه مصطفى عامر، **المرجع السابق**، ص.46.
[2] ) موريس ديفرجيه ، الأحزاب السياسية، **المرجع السابق**، ص. 17.
[3]) **نفس المكان**

ويمكن تفسير هيمنة المنتخبين بسهولة، بفضل طريقة نشأة الحزب حيث يحتل النواب مكان الصدارة ، وعلى العكس من ذلك تألفت أو تكونت الأحزاب ذات النشأة الخارجية بدون تدخلهم، ولهذا يضمحل ويقل تأثيرهم فيها، والواقع أن الكتلة البرلمانية داخل هذه الأحزاب تلاقي نوعا من انعدام الثقة.

**الاهتمام بالمنتخبين والمقاعد الانتخابية والهدف من الحزب[1] :**

إن الأحزاب ذات المنشأ الخارجي تظهر عدم اكتراث تجاه المنتخبين أقوى مما تظهره تلك الأحزاب ذات المنشأ البرلماني والانتخابي التي ترعرعت في السرايا ونشأت في ظلها فبالنسبة للأحزاب ذات النشأة البرلمانية والانتخابية يعتبر الحصول على المقاعد في المجالس السياسية هو الأساس في حياة الحزب وعلة كيانه ، والغاية النهائية من وجوده، أما بالنسبة للأحزاب الخارجية المنشأ فيظل الصراع الانتخابي والبرلماني مهما جدا، إلا أنه ليس إلا أحد عناصر عمل الحزب بوجه عام، وإحدى الوسائل التي يستعملها من جملة وسائل أخرى لتحقيق غايات سياسية ، فبالنسبة للحزب الراديكالي الفرنسي مثلا، المهم هو الحصول على عدد أكبر من المقاعد البرلمانية، أما بالنسبة إلى الحركة الجمهورية الشعبية فالأصل هو بعث بعض القيم الفكرية والأدبية في الحياة السياسية، الأمر الذي يعطي للعمل التربوي مكانا أكثر أهمية من المعارك الانتخابية.

**المطلب الثالث: تصنيف الاحزاب السياسية ووظائفها**

**1- تصنيف الأحزاب السياسية :**

هناك تصنيفات عديدة للأحزاب السياسية، إذ ليس هناك معايير موحدة للأحزاب وإنما تصنف حسب الصفات و الخصائص التي يتوفر عليها كل الحزب : أهدافه، حجمه برنامجه إيديولوجيته او تنظيمه و أيضا حسب النظام السياسي الذي يتواجد في ظله ، غير أن العديد من الباحثين يتفقون على تصنيف الأحزاب السياسية بناءا على ثلاثة معايير أساسية

- معيار مشاركة الأعضاء في حياة الحزب

[1] ) موريس دوفرجيه، **المرجع السابق**، ص. 17-18.

-معيار التنظيم .

- معيار القاعدة الاجتماعية للحزب

يقسم دوفرجيه الأحزاب السياسية انطلاقا من معيار مشاركة الأعضاء في حياة الحزب، إذ يرى أن هناك صنفين من الأحزاب : أحزاب الإطارات و هي الأحزاب التي نشأت داخل المجموعات البرلمانية، و الصنف الثاني الأحزاب الجماهيرية التي نتجت عن محاولات خارجة عن نظام الحكم تعود إلى الرابطات الاجتماعية السرية، الجمعيات الكنسية، النقابات العمالية التي تنشط داخل المجتمع ، لكن ليس لها تمثيل سياسي على مستوى البرلمان.[1]

أما جان شارل Jean Charlot يفرق بين أحزاب الأعيان التي تضم شخصيات بارزة ذات مكانة اجتماعية و اقتصادية تؤهلها لتمويل الحملات الانتخابية المرشحي الحزب . بالإضافة إلى أحزاب الناخبين و أحزاب المناضلين غير أنه لم يقدم توضيحات وشروحا كافية لتمييز هذه الأحزاب بينما يصنف فيليب بروا[2] الأحزاب السياسية في كتابه " علم الاجتماع السياسي " إلى

**1) الأحزاب الإدارية :**

و هي الأحزاب المقيمة بالقرب من السلطة، مما يعني أنها مهيئة بصفة روتينية إلى حد ما، ووفقا لتقلبات التناوب الديمقراطي لان تشكل الأغلبية، أو تدخل في تحالف حكومي تأثر ممارسة مسؤوليات الدولة على لغة هذه الأحزاب وإستراتيجيتها بشكل دائم، ومن حيث حجم هذه الأحزاب و قاعدتها يمكن التمييز بين التجمعات ذات أغلبية النزعة أو ما يمكن تسميته

(نقابات المنتخبين)، لا تتشكل إلا لكي تسمح لأعضائها من الاستفادة من التشريع الانتخابي أو من وضعها الاستراتيجي عندما يكون التحالف معها أمرا لابد منه من اجل تكوين أغلبية حكومية، و لا تملك هذه الأحزاب قاعدة اجتماعية حقيقية نظرا لافتقارها لأعضاء مناضلين و الهياكل منظمة، كما أنها لا تملك مشروعا سياسيا حقيقيا لديه حدود ثابتة ووجودها مرتبط بعاملين : ومن جهة إن غياب أغلبية واضحة تجعل من مؤازرتها أمرا ثمينا من الناحية

---

[1]) فضلون امال، **استخدام الاحزاب السياسية للصحافة في التاثير على الراي العام**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستر، قسم علوم الإعلام والإتصال ،شعبية الاتصال الجماهري والرأي العام، كلية الادب والعلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة باجي مختار، عنابة، ص.71.

[2].)فليب برو، **علم الاجتماع الساسي**، ترجمة: محمد حرب صاصيلا، المؤساسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،1998،ص.368.

الإستراتيجية .ومن جهة أخرى وجود شخصيات لها قاعدة شعبية قوية تضمن استمرارية صورة الحزب لدى الجمهور .[1]

2) **الأحزاب الاحتجاجية :**

هي أحزاب تولد في البداية من الرفض وتسعى لأن تشق لنفسها طريقا لدى الناخبين من خلال استقطاب الاستياء والكبت الامر الذي ينعكس على الشكل الانفعالي للغة الحزب كما تجعل بعض هذه الأحزاب من نفسها المتحدثة باسم مجموعات اجتماعية ، تنظر لنفسها على أنها مجموعات أو أقليات مضطهدة أو مستبعدة من اللعبة السياسية، لكن شروط المنافسة الانتخابية لا تسمح لهذه الأحزاب بالنجاح لكونها غالبا ما تمثل مجموعات أقلية متموقعة حول نفسها، و لا يمكن لأفكارها ومبادئها أن تنتشر على أوسع نطاق لتمس الأغلبية

3) **أحزاب البرامج :** من أهم خصائص أحزاب البرامج هو تصميمها على تصوير الحياة السياسية من الناحية الإيديولوجية الجامدة تتميز بتمسكها ببرامج محددة و ثابتة ، واختلاف إيديولوجيتها اختلافا واضحا عن باقي الأحزاب السياسية[2] .

كما أن احزب البرامج تصر دائما على أن من أهم شروط استمرار العضوية هو تمسك العضو بمبادي الحزب، و عدم جواز انفصاله عن الحزب إلا في حالة تخلي القيادة عن مبادئ الحزب.

**4)أحزاب الأشخاص :** أهم عنصر يميز أحزاب الأشخاص هو الولاء الكامل الشخصية الزعيم بالرغم من أن للزعامة دورا هاما في كل نظام حزبي، غير أنها في أحزاب الأشخاص تضطلع بالدور الرئيسي لان الزعيم هو الذي ينشا الحزب، يوجه نشاطه ، يضع برامجه و يغيرها دون أن يخشى عدم ولاء أتباعه و أعضاء حزبه و يرجع ولاء أعضاء هذه الأحزاب لزعمائها إلى عاملين : – المقدرة السياسية أو الدبلوماسية أو العسكرية التي يتمتع بها الزعيم – التقليد الطبقي أو العائلي الذي يمثله الزعيم تنتشر هذه الأحزاب في المجتمعات القبلية التي تبنى على الروابط العائلية ولا تتدخل العوامل الاقتصادية و الاجتماعية أو السياسية في تكوين مثل هذه الأحزاب ، بالإضافة إلى أحزاب الأشخاص التي تنتشر في كثيرا الوطن

---

[1])فصلون امال، **المرجع السابق**، ص.72.

[2]).بطرس بطرس غالي، **مدخل الى العلوم السياسية والفكر السيا سي**، المؤسسة العربية للدارسات ونشر،بيروت،1970،ص.272.

العربي. نجد أحزاب الحركة الوطنية التي ظهرت كرد فعل على الاحتلال الاستعماري الذي عانت منه الدول العربية منذ القرن التاسع عشر، غايتها الأولى هي الحصول على الاستقلال و توحيد صفوف المقاومة عانى قادتها الكثير من القمع و لذا كانت تنشط سريا في غالب الوقت و علانية أحيانا [1]

4) **أحزاب الكوادر** : ظهرت مثل هذه الأحزاب المعارضة نظام الحكم القائم لديها إيديولوجية ثورية عنيفة ترفض المنافسة الحزبية و تجند نخبتها من المثقفين و الموظفين لتحقيق أهدافها

**6)أحزاب النظام الحاكم** : كونتها النظم العسكرية في عقدي الخمسينات و الستينات عندما شعرت بحاجتها إلى قاعدة شعبية منظمة و بحكم نشأتها ارتبطت بالنظام و عارضت المنافسة الحزبية[2]

**5) الحركات الدينية :**

ظهرت في العشرينيات من القرن العشرين لتكون أوائل التنظيمات التي تملك قاعدة جماهيرية عريضة ثم انتشرت و تطورت في السبعينيات، تدعوا إيديولوجيتها إلى التغيير الثوري السريع و التصدي للنظام، و لا تتحمس للمنافسة الحزبية تجدر الإشارة إلى أن الأحزاب العربية هي أحزاب حديثة من حيث النشأة مقارنة بالأحزاب الأوروبية و أمريكا الشمالية كانت أصلا حركات مقاومة و وطنية أثناء الاستعمار لتنفرد بالحكم بعد الاستقلال في ظل أنظمة حزبية أحادية لا تعترف بأي منافسة حزبية أخرى. تعمل على تعبئة الجماهير حولها في برامج تهدف كلها إلى متابعة سياسة تنموية مخططة وتسخر كل الوسائل الإعلامية لخدمة سياستها[3]

**2- وظائف الأحزاب السياسية :**

توجد بعض المتمايزات والاختلافات في الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية في بلدان العالم الثالث مقارنة بالوظائف التقليدية التي تؤديها في النظم الديمقراطية المستقرة في الغرب والتي تتمثل في تجميع المصالح والتعبير عنها والمشاركة في وضع القرارات السياسية ومراقبة تنفيذها للحكم الراشد وتجنيد الكوادر السياسية للمناصب الحكومية، وتنظم العلاقة

---

[1]) فضلون امال، **المرجع السابق** ، ص.73.
[2]) فضلون امال، **المرجع السابق**، ص.73
[3]).**المرجع نفسه**، ص.74.

بين الحاكم والمحكوم أو بين المجتمع والدولة، وتحقيق التوافق داخل المجتمع من خلال إتباع مطالب الجماعات والتوفيق بينها والمساهمة في التنشئة السياسية أما فيما يخص الوظائف الموكلة للأحزاب السياسية في دول العالم الثالث هي:

- **تحاول تحقيق التكامل القومي** :ان الاحزاب عبر مراكزها ومكاتبها المنتشرة في مختلف انحاء الاقليم وحثها المواطنين على الانتساب اليها بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية او الثقافية او الدينية قد تساهم في انتقال هذه الشعوب من الانتماء التقليدي الضيق القائم على القبيلة او الطائفة او المذهب الى فضاء ارحب وهو الانتماء الى الدولة خاصة في البلدان النامية التي تعرف تخلفا في مجال التنمية السياسية [1]
- **وظائف التعبئة السياسية** : في هذه الوظيفة تبرز بصفة أساسية في نظم الحزب الواحد أو الحزب الديمقراطي وخاصة في القارة الإفريقية، فأحد الأدوار الأساسية للحزب تتمثل في حشد المواطنين خلف نظام الحاكم أو بالأحرى خلق الزعامة السياسية التي تتربع على قمة الدول والحزب معا، ولقد استخدمت الأحزاب أدوارا عديدة لتحقيق هذا الهدف من شأنه توسيع قاعدة التأييد السياسي للسلطة الحاكمة.[2]
- **وظيفة الضبط والسيطرة** : ففي عديد من دول العالم الثالث وبخاصة تلك التي أخذت بنظام الحزب الواحد أو الحزب المسيطر في فترات سابقة أو التي لا تزال تأخذ به حتى الآن تحول الحزب تدريجها إلى أداة تستخدمها الدولة أو بالأحرى القيادة السياسية لممارسة نوع من الضبط والسيطرة على المجتمع.
- **العمل على زيادة الوعي السياسي** : تقديم أعضاء المجتمع كاملة المعلومات عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.[3]
- **إدارة الصراع في المجتمع** : وتلعب الأحزاب السياسية دورا هاما في التعامل مع الصراع داخل الدولة بشكل يبعده عن دائرة العنف والتطرف، وتتبع الأحزاب في ذلك وسيلة يتم

---

[1] فاتح كمال، **دور الاحزاب السياسية في تنمية السياسة المحلية دراسة حالة أحزاب التحالف الراسي في ولاية معسكر**، مذكرة مقمة لنيل شهادة الماجيستر العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة وهران ، 2011 2012،ص.41.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ط2، 2011، الإسكندرية، ص. 107 – 110.

[3] واضح فطيمة زهراء، **المرجع السابق**، ص.38.

بها حسم اختلاف الرأي بالنسبة للتفضيلات السياسية بشكل سلمي ويتوقف ذل على عدة عوامنها أهمها :

- توجيه القيادات الحزبية.
- مدى اتساع قاعدة الأحزاب السياسية وانتشارها في أنحاء البلاد.
- طبيعة علاقة تلك الأحزاب بالهياكل الحكومية القائمة.
- **ضمان الحريات العامة :** يعتبر وجود الأحزاب العامة وتعددها أمرا ضروريا لصياغة حرية الرأي والاجتماع ، والتعبير عن آرائهم بطريقة منظمة[1]، مما يزيد من التماسك والشريط بين الحاكم والمحكوم ، ويدخل في هذا المضمار حرية تكوين الأحزاب السياسية والانضمام إليها.
- **المشاركة السياسية :** تساهم الأحزاب السياسية في تشجيع التجمع الإنساني بكل صورة لتحقيق أهداف مشتركة، ويقصد بالمشاركة السياسية الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر وتعتبر الأحزاب السياسية من أهم الأدوات التي يتمكن المواطنين من المشاركة والإسهام في الحياة السياسية، فهي تقدم المرشحين الصالحين لتولي الوظائف النيابية والإدارية، والعامة وهي التي تقدم البرامج السياسية والطرق اللازمة لتنفيذها.[2]
- **التحديث والتنمية السياسية :** تحقق الأحزاب السياسية تطور الأوضاع التقليدية الموروثة لذلك الطابع القبائلي أو العائلي إلى أوضاع حديثة تقوم على مؤسسات يتخصص كل منها في وظائف معينة وسياسات عقلانية على الاختيار الشعبي ويرتبط مفهوم التحديث بالتنمية السياسية.
- **ضمانات انتقال السلطة بطريقة سلمية :** يقدم تعدد الأحزاب طريقة سلمية لتغيير القيادات وإحلالها من خلال الانتخابات العامة[3]
- **توفير الشرعية السياسية :** الشرعية السياسية هي لبناء الدستوري المقبول، وهي المصدر الذي تستمد منه الحكومة سلطتها النهائية ، وتقوم الأحزاب بدور في كل مشكلة في ثلاث

---

1) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **المرجع السابق**، ص ص.111-117.
2)واضح فاطمة زهراء، **المرجع السابق**، ص.39.
3)حسين عبد الحميد احمد رشوان، **المرجع السابق**، ص.40.

جوانب هي نشاط الأحزاب في ترقية شرعية النظام م خلال حشد التأييد الجماهيري، ونشاط الأحزاب في تقديم مظلة واسعة من العلاقات المتداخلة وتقديم الأهداف للحكم.

- **التكامل الوطني :** وهو إدماج العناصر الاجتماعية والاقتصادية والدينية والجغرافية في الدول الواحدة ويعمل الحزب على نمو أو زيادة الإحساس بالوحدة القومية.
- **ضمان الرقابة الشعبية :** توفير معرضة منظمة تراقب الحكومة وتحاسبها، وتنفذها عندما تنحرف، مما يضمن رقابة الشعب على أعمال الحكومة، وإن وجود الأحزاب يراقب بعضها البعض، ويكشف عن أخطاء الآخر يؤدي إلى تعرف الشعب على حقيقة الأمور العامة.
- وظيفة التي تعتبر أن الأحزاب كقنوات لتوزيع الموارد والمنافع على بعض الفئات أو الجماعات أو المناطق داخل الدولة.

وظيفة الدولة المشاركة في صنع القرارات والسياسات العامة ومراقبة تنفيذها.[1]

**وظيفة إضفاء الشرعية :** إلا أن الحزب الواحد في عديد من الحالات مارس دورا هاما في تدعيم شرعية النظام السياسي من خلال ممارسة التعبئة السياسية للمواطنين والتأكيد على الصفة الكاريزمية للقائد السياسي حتى إن لم يكن يمثلها.[2]

وتقوم الأحزاب بوظائف عامة تختلف عن نسق سياسي إلى نسق سياسي آخر من خلال مراحل متعددة من التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ورغم هذا الاختلاف فهي تشترك في عديد من الأساليب وفي كثير من الوظائف الضرورية التي تستطيع بها أن تختار وتحافظ على حكومة منظمة، فهي تختار القيادات السياسية سواء كان ذلك في الديمقراطيات النسبية كالهند وغانا، أو الديمقراطيات القديمة كبريطانيا أو الدول الشمولية كالاتحاد السوفيتي ويشجع الحزب على تحقيق الوحدة القومية، إذ هو يعمل على التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة بين الأفراد والجماعات، كما يعمل على التهوين من شأن الاختلافات الشخصية أو المصلحة أو الطبقية مع إعلاء شأن كل ما يرمي إلى تنمية المصالح المشتركة

---

1)واضح فاطمة زهراء، **المرجع السابق**، ص.40-41

2.)امين بار، **دور الاحزاب السياسية في دعم التحول الديموقراطي، في الدول المغاربية**، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2010-2011،ص ص.32-3

أما بخصوص السياسات فإن الأحزاب السياسية تتبع من النشاط الذي تمارسه الأحزاب السياسية ومع هذا فإن الأحزاب السياسية ومع هذا فإن الأحزاب السياسية هي التي تعرض على الجمهور.

الواسع الاختيار بين السياسات على انها اختيار بين الاحزاب ودلك باتخاد مواقف معينة في الامور السياسية ونشرها وتتبع السياسة من النشاطات حول الوصول الى السلطة[1].

**المبحث الثاني : ماهية المشاركة السياسية.**

تعد المشاركة السياسية ركيزة أساسية للديمقراطية ، يتوقف تطور هذه الأخيرة ونموها على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب وطبقاته وجعلها حقوقا يتمتع بها كل إنسان في المجتمع ، كما أن المشاركة السياسية الجادة والهادفة هي التي تخلق معارضة قوية وبالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وتحولها إلى ممارسة يومية عند أفراد الشعب وهي من الوسائل الهامة لمقاومة الظلم والجور والاستبداد فالمشاركة السياسية تشكل حجز الزاوية في كل ديمقراطية بغض النظر عن ما تمتاز به الديمقراطية من خصائص أخرى مثل حق تقرير المصير واحترام رأي الأغلبية والمساواة وتكافؤ الفرص وترتيبا على ذلك سنتناول فيما يلي[2] توضيح مفاهيم المشاركة السياسية واهمية المشاركة السياسية ونظرياتها وسنتطرق الى مستويات واشكال المشاركة السياسية

**المطلب الأول : مفهوم المشاركة السياسية.**

**1-مفهوم المشاركة السياسية :**

يأخذ مدلول المشاركة معنى إيجابيا قيما بالنسبة للنظم السياسية المعاصرة وغالبا ما يشير اصطلاح المشاركة إلى المساندة الشعبية للقيادات الحكومية المؤثرة في مجال قيادتها وإدارتها للعمل السياسي وإذا كانت هناك معاني متعددة للمشاركة إلا أنه يمكن اختصارها وتعني المشاركة السياسية إعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم والإسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه وبحيث يكون بإمكانهم صياغة الظروف

---

1) امين بار، **المرجع السابق**، ص35.
2)واضح فطيمة زهراء،المرجع السابق،ص.42.

السياسية والاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يرغبون الحياة في ظله وأيا ما كان الأمر في تحديد مدلول المشاركة، فإنه يمكن القول بوجود خصائص ثلاثة للمشاركة هي :

1) **الفعل** : يقصد به الحركة الفعالة والأنشطة الإيجابية للجماهير لتحقيق هدف او عدة أهداف معينة.
2) **التطوع** : ويقصد به أن يقوم المواطنون بعملية المشاركة طوعا واختيارا منهم تقديرا منهم للمسؤولية التي يجب أن يتحملوها إزاء قضايا المجتمع ويتنافى مع هذا التحديد كل لون من ألوان الحشد أو تعبئة الذي يسوق الجماهير إلى المشاركة تحت ضغط أو إكراه ومعنى ذلك أنه إذا كانت العادة قد جرت على اعتبار أن المشاركة تتم بطريقة سلمية فإن هذا الاعتبار يتجاهل نظرية الصراع وحقيقة الحياة الإنسانية، التي لا تقتصر المشاركة على الطواعية بل قد تتم قسرا[1].
3) **الاختيار** : ويعني به إعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة والتعضيد للعمل السياسي والقادة السياسيين في حالة تعارض العمل السياسي والجهود الحكومية مع مصالحهم وأهدافهم المشروعة.

وتعرف المشاركة السياسية حسب الزاوية التي يرتكز من خلالها على الاهتمام بصورة أو أخرى من صور المشاركة وتعني المشاركة بأنها حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو بالانضمام إلى المنظمات الوسيطة.

وتعريف آخر أن المشاركة السياسية هي الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامة وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي، أو هي الحق الذي يخول للأفراد المساهمة والمشاركة في حكم أنفسهم.

---

[1])الباز داوود، **حقل المشاركة في الحياة السياسية دراسة تحليلية للمادة 62 من الدستور المصري مقارنة مع النظام في فرنسا**، دار الفكر الجامعي، 2016،القاهرة، ص.21.

وتعرف أيضا أنها العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامها الأساسي والتعبير العملي الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع.[1]

ويوجد اختلاف في في تعريفات المشاركة السياسية فهناك من يسميها المشاركة الشعبية أو المشاركة الجماهيرية وكذلك مشاركة المواطنين وهذا الاختلاف نتيجة لاختلاف المصطلحات الأجنبية. فتعرف دائرة المعارف الاجتماعية المشاركة أنها تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي.

ويعرفها إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي على أنها تمثل " درجة اهتمام المواطنين بأمور السياسة ووضع القرار وكلما زادت المشاركة من طرف المواطنين كلما زادت قوة القرار السياسي كما أن التصويت يمثل ابسط صورها وكلما ضعفت المشاركة في هذه المجتمعات زاد صور العنف فيها".[2]

كما يشير عبد المنعم المشاط إلى أنها " شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت التأييد أو المساندة أو المعارضة لكنها تستهدف تغير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها[3].

وتوجد تعريفات عديدة للمشاركة السياسية تتباين من خلال الاهتمام بصورة أو أخرى من صور المشاركة ، وإذا كان علماء الاجتماع والسياسة قد شغلوا بالهم بوضع تعريف للمشاركة فإن تعريفاتهم جاءت وفيرة وتختار الأقرب لمقصود المشاركة في القانون الدستوري.

---

1)واضح فاطمة زهراء، **المرجع السابق**، ص.44.

2)واضح فاطمة الزهراء، **المرجع السابق**، ص.44-45.

3)عطا احمد على شفقة، **تقديرات الذات وعلاقته بالمشاركة السياسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة بغزة**، رسالة مقدمة للحصول على درجة المجيستر في التربية، غير منشورة،2008، القاهرة، ص.43.

وكـان موضـوع المشـاركة موضـوعا للجـدل والحـوار الـذي يعكـس اتجاهـات متباينـة وتعرف بأنها حرص الفرد على أن يكون لـه دور إيجابي فـي الحياة السياسية وتعنـي أيضـا الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه.[1]

وتعـرف المشـاركة السياسـية علـى أنهـا مجموعـة التصـرفات الإداريـة التـي تسـتهدف التأثير فـي عمليـة صنـع السياسـات العامـة وإدارة شؤون المجتمـع وكذلك التـي يتم من خلالها اختيـار القيـادات السياسية علـى كافـة المستويات الحكوميـة من قوميـة ومحليـة، وذلك بغض النظر عما إذا كانت هذه التصرفات منظمة أو غير منظمة، مؤقتة أو مستمرة ، مشروعة أو غير مشروعة وسواء نجحت في بلوغ غايتها أو لم تنجح.[2]

ويرى عبد السلام نويران أن المشاركة السياسية هي ' عمليـة ديناميكيـة يشـارك فيها الفرد في الحياة السياسية لمجتمعه بشكل إرادي طوعي من أجل التأثير فـي المسار السياسـي العام بها يحقق المصلحة العامة التي تتفق مـع آرائه وانتمائه الطبقي وتتم هذه المشاركة من خـلال مجموعـة مـن الأنشـطة أهمهـا الاشـتراك فـي الأحـزاب والترشـيح للمؤسسـات التشـريعية والاهتمام بالحياة السياسية، حيث يرى المشاركة هي " كل عمل إرادي نـاجح أو فاشل، منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر، يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية بهدف التأثير على اختيارات سياسية، أو إدارة الشؤون العامة أو اختيارات الحكام.[3]

ويعرفها سعد ابراهيم جمعة "أنها سلوك طوعي، هي عملية مكتسبة يتعلمها الشخص خلال حياته وأثناء تفاعله مع العديد من الجماعات المرجعية ابتداء من الأسرة وتدرجا مع جماعة الفصل وجماعة النادي وجماعة العمل، كما تتوقف ممارسة الفرد للمشاركة السياسية علـى مـدى تـوفر المقـدرة والدافعيـة والفـرص التـي يحتاجهـا المجتمـع وتقاليـده السياسـية والإيديولوجية والظروف التي تحدد طبيعة المناخ السياسي السائد في المجتمع.[4]

يعرض "لويسيان باي" مفهوم مبسط للمشاركة السياسية يقترب من مثيله عند غابريال ألموند وهو يشير إلى أنها تعني مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد الجماعات في الحياة

---

[1] ) ثروت مكي ، **الإعلام والسياسة وسائل الاتصال والمشاركة السياسية** ،منشورات عام الكتب ، 2005، القاهرة ، ص66.
[2] ) أحمد وهبان ، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ، رؤية جديدة للواقع** ، الدار الجامعية ،2002-2003 ،الاسكندرية، ص54.
[3]) ابراهيم ابراش ، **علم الاجتماع السياسي** ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، 1998 ، عمان ص249.
[4] ) سعد ابراهيم جمعة ، **الشباب والمشاركة السياسية** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص35.

السياسية وهي تعني حسب " صموئيل منتنغتون وجون نيلسوف" ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية القرار الحكومي سواء كان فرديا أو جماعيا منظما أو عفويا متواصلا أو متقطعا، سلميا أو عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعال أم غير فعال، ويشير "عبد المنعم المشاط" إلى أنها شكل من الممارسة السياسية يتعلق بنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة إذ يمكن موقعها داخل المدخلات سواء كانت التأييد أو المعارضة، ولكنها تستهدف تغير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها.[1]

يعرف كل من " هانتجتون" "نلسون" المشاركة السياسية بأنها " النشاط الذي يقوم به المواطنون بصفتهم الشخصية بقصد التأثير على صنع القرارات الحكومية، كما تعرف المشاركة السياسية في أوسع معانيها، بأنها حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية أما المشاركة في معناها

الضيق تشير إلى حق المواطن في أن يراقب القرارات بالتقويم والضبط عقب قيام الحاكم بإصدارها.[2]

وكما يعتقد "سعد إبراهيم" أن المشاركة السياسية هي قدرة المواطنين على التعبير والتأثير العلمي والحر في عملية اتخاذ القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر.[3]

**1-خصائص المشاركة السياسية :**

قد تختلف درجة استجابة المواطن للتفاعل مع أفراد مجتمعه أو منظماته أو مؤسساته ، وفقا لعدة عوامل بعضها نفسي كسماته وقدراته النفسية والعقلية وبعضها اجتماعي، كظروف التنشئة الاجتماعية، كما تخضع المشاركة للظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية والتربوية لشخصية الفرد ومجتمعه وهذا ما يجعل المشاركة السياسية تتسم بمجموعة من الخصائص الهامة وذلك على النحو التالي :

---

[1])واضح فاطمة الزهراء، **المرجع السابق**، ص.47.

[2] ) محمد محسن الظاهري ، **المجتمع والدولة دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية** ، ناشر مكتبة مديولي، 2004 القاهرة ص375.

[3] ) مراد علي عباس، **المجتمع المدني والديمقراطية**، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط 4 ، 2009 ، لبنان، ص. 37.

- المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إرادي حيث يقوم المواطنين بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه القضايا والأهداف[1].
- المشاركة سلوك مكتسب، فهي ليست سلوكا فطريا يولد مع الإنسان أو يرثه فهي عملية مكتسبة يتعلمها الفرد أثناء حيته نتيجة لتفاعله مع الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع.
- المشاركة سلوك إيجابي واقعي ، تترجم أعمال فطرية وتطبيقية مرتبطة بالحياة ، فهي ليست فكرة موجودة وإنما لها تنفيذ واقعي.
- المشاركة عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة متعددة الجوانب والأبعاد تهدف إلى اشتراك كل فرد من أفراد المجتمع في كل مرحلة من مراحل التنمية في المعرفة، والفهم والتخطيط والتنفيذ والاشتراك وتقديم المبادرات والمشاركة في المنافع.
- تتعدد مجالات المشاركة فهي لا تقتصر على نشاط أو مجال واحد يمكن للفرد أن يشارك فيها أو في أحده.
- لا تتقيد المشاركة بحدود جغرافية ولا مكان محدد قد تكون على نطاق محلي أو اقليمي أو قومي ولا تقتصر على مجال أو نشاط.
- المشاركة حق وواجب في آن واحد فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع وواجب والتزام في نفس الوقت ، فهو مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسؤوليات اجتماعية تجاه قضايا مجتمعه لإحداث التغيير اللازم نحو التوجه التنموي في المجتمع.
- المشاركة هدف ووسيلة في آن واحد ن فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية تقتضي ذلك مما ينتج عنها تغيير سلوكيات وثقافات المواطنين ، ووسيلة لتمكين الجماهير من لعب الدور المحوري للنهوض بالمجتمع نحو الرقي والمساهمة في دفع عجلة التنمية.
- المشاركة توحد الفكر الجماعي للجماهير حيث تساهم في بلورة فكر واحد نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك والرغبة في بذل الجهود لمساندة الحكومة والتخفيف عنها.[2]

---

[1]) عبد القادر عباسي، **أثر الاوضاع الاجتماعية للشباب الجزائري على مشاركتهم السياسية**، جامعة الدول العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات قسم الدراسات الاجتماعية ، 2009، القاهرة ، ص. 80.

[2] ) عبد العزيز ابراهيم عيسى ، محمد محمد جاب الله عمارة ، **العلوم السياسية بين الإقليمية والعولمة رؤية سياسية معاصرة للقرن الحادي والعشرون**، المكتب الجامعي الحديث ، 2003 ، مصر ، ص184..

ويلخص "ويورد بيرلسن" المشاركة السياسية إلى :

- **الاهتمام ، المناقشة ، الدافع :** على المواطن الاهتمام بالمسائل السياسية والمساهمة في النقاش الدائر حول هذه المسائل وزيادة وجود الحافز للمشاركة السياسية.
- **المعرفة :** على المواطن أن يكون ملما بجميع المسائل السياسية وأن تكون مشاركته على أساس المعرفة التي توصل إليها إما بإتباع خط سياسي ما برضا أو الاعتراض عليه.
- **المبدأ :** تكون المشاركة بهدف تحقيق المصلحة العامة والمصلحة الشخصية.
- **الرشد :** لا تمنح للدول حق المشاركة إلا بعد بلوغ الرشد وكلما ازداد الأفراد نضجا ازدادوا محافظة.

ويمكن استخلاص أن المشاركة السياسية هي سلوك تطوعي وعملية واقعية ومكتسبة يتعلمها الفرد العاقل في حياته من خلال تفاعله مع الجماعات المرجعية في مختلف المجالات.[1]

**المطلب الثاني: المشاركة السياسية : (أهميتها – نظرياتها)**

**1)أهمية المشاركة السياسية :**

تنبع أهمية المشاركة السياسية من طبيعة الدور الذي تضطلع به على مستوى الأفراد والسلطة، فعلى مستوى الفرد تعمل على تعميق الشعور بالكرامة والقيمة والأهمية، كما تعرف الإنسان بواجباته ومسؤولياته، مما يساعد على صنع مجتمع فاعل أما على صعيد العلاقة مع السلطة، فتعمل على مساهمة الأفراد فيها من خلال مشاركتهم في قراراها وأعمالها مما يعود عليهم بالمنفعة، لأنها ستقوم بتحقيق المصلحة لأكبر عدد منهم، وتكون أقدرعلى تلبية احتياجاتهم، وأكثر انسجاما مع تطلعاتهم كما تعد المشاركة السياسية مظهرا

[1])واضح فاطمة الزهراء، **المرجع السابق**، ص.50-51.

من مظاهر الحداثة السياسية بل هي أكثر من ذلك، فهي من بين مقوماتها، حيث يشير البعض الى أن المجتمع التقليدي يفتقر الى المشاركة بينما يتمتع بها المجتمع الحديث[1]

إن من متطلبات المتغيرات العصرية الحديثة هو تضييق الفجوة بين الحاكمين والمحكومين، من خلال مشاركة أفراد المجتمع في صناعة مختلف السياسات والقرارات فالمشاركة الحقيقية هي التي تقوم بتدعيم الفكر الحكومي بالكثير من الآراء الجماهيرية التي لم تتأثر بتقاليد البيروقراطية وحدودها، كما تؤدي إلى قيام الجماهير بتنظيم أنفسهم في جمعيات أهلية تساند الهيئات الحكومية في مقابلة الاحتياجات العامة للجماهير ككل.

في هذا السياق يرى الدكتور "جنات السمالوطي "بأن المشاركة السياسية هي جوهر الديمقراطية في أي مجتمع، والطريق إلى تحقيق التنمية الشاملة المتواصلة فهي إذن تؤثر على الأفراد و السياسة العامة للدولة، حيث تنبه كلا من الحاكم والمحكوم لواجباته ومسؤولياته وتنهض بمستوى الوعي السياسي، وعلى صعيد السياسة العامة، تدفع المشاركة السياسية الحاكم للاستجابة لمطالب المواطنين، كما تعمل على توزيع موارد المجتمع بشكل أكثر عدالة[2].

فكلما اتسعت فرص المشاركة السياسية، أدى ذلك إلى القضاء على مختلف أشكال استغلال السلطة، والشعور بالاغتراب لدى الجماهير، هذا ما يؤدي إلى تحقيق قيم المساواة والحرية بالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي العام، الذي يساعد على تحقيق الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية لنجاح خطط التنمية المختلفة لأن عملية المشاركة تعمل على إتاحة الفرص لكل مواطن ليسهم في وضع الأهداف وتحديدها والتعرف[3]على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، لذا يجب أن يكون اشتراك المواطنين في تلك الجهود بناء على رغبة منهم في القيام بهذا الدور دون ضغط من جانب السلطات، في هذه الحالة يمكننا القول بأن هذه المشاركة تترجم شعور المواطنين تجاه المجتمع، والرغبة في تحقيق الأهداف التي يريدونها.

---

[1]).احمد وهبان، **المرجع سابق**، ص.39.

[2]بن قة سعاد، المشاركة السياسية في الجزائر اليات التقنين الاسري نموذجا ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية قسم العلوم الاجتماعية كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة،2011-2012، ص.49.

يرى " ألكوك " Elcok 1976 أن أهمية المشاركة ترجع إلى أنها من أهم خصائص المواطن الصالح في المجتمع الديمقراطي المتمثلة فيما يلي:

- يجب أن يعرف قدر معين من المعلومات.
- أن يعتقد بجدارة تأثيره على مسرح الأحداث السياسية.
- يستطيع المساهمة في صنع السياسات، ويستطيع كذلك إقامة اتصالات فردية مع ممثلي الحكومة.
- أن يكون له أ ري خاص تجاه المؤسسات السياسية وممثليها[1].

فالمشاركة السياسية تشعر الفرد بكينونته الاجتماعية والسياسية، أو كوحدة في بناء اجتماعي ونسق سياسي معا متكاملين ومتناسقين، له القدرة على ممارسة أدوار فاعلة فيهما بمشاركته في صنع قرارات حكومته برامجها التنموية، ولا سيما التحرك النشيط على مستوى الحياة السياسية ورسم هياكلها وسياساتها وتحديد أهدافها وأبعادها، ذلك أن المشاركة تجعل الأغلبية راضية على القرار السياسي ومستعدة لتحمل نتائجه سلبا أو إيجابا.

من خلال عملية المشاركة تتحدد أهداف المجتمع، بمعنى حاجات ورغبات الجماعات الاجتماعية المختلفة، إلا أن المشاركة لا ترتبط بالأهداف الاجتماعية، ولكنها أسلوب لتحديد الأهداف، واختيار الأولويات وتقدير الموارد التي تستخدم لتحقيق الأهداف، وللمشاركة مزايا أخرى بغض النظر على أنها تعمل على توصيل احتياجات ورغبات المواطنين إلى الحكومة، فهي تعتبر مصدرا أساسيا للرضا عن دور الفرد، كما أنها تعلم الفرد القيم الدينية، كما أوضح ذلك" جون ستيوارت ميل"، وهو من أشهر مؤيدي هذه النظرة " أنه من بين المزايا الكبرى للحكومة الحرة أنها تنمي الذكاء والوجدان لجميع أفراد المجتمع عندما يدعون للمشاركة في أعمال تؤثر مباشرة على المصالح العظمى للبلد، ومن خلال المشاركة يتسنى للفرد تعلم المسؤولية، وبهذا المعنى يكون للمشاركة أكثر من قيمة وظيفية، هي غاية في حد ذاتها، وفي واقع الأمر يستطيع المرء القول بأنه في ظل المعايير الديمقراطية يتحطم تقدير المرء لذاته، إذا لم يشارك في القرارات التي تؤثر في حياته".[2]

---

[1]) بن قفة سعاد ،**المرجع السابق**، ص.50.

[2]) بن قفة سعاد ،**المرجع السابق**، ص.51.

كما نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 ، على نصوص عديدة تتصل بالمشاركة، والتي تحمل في طياتها وثناياها أهمية المشاركة السياسية، من خلال تأكيده على الملكية الشخصية لحق حرية الرأي والتعبير، الحق في إدارة الشؤون العامة للبلاد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، الحق في إنشاء أو الانضمام إلى نقابة لحماية مصلحته إلى غير ذلك من النصوص التي تؤكد على فاعلية الفرد في الحياة الاجتماعية بمشاركته في الأنشطة المختلفة، وهذا ما يحسسه بذاته وقدراته، كما يعزز ذلك من مكانته فيشعره بوطنيته وانتمائه.
كما تعمل المشاركة السياسية على تحقيق الاستقرار السياسي، وتطبع النظام الاجتماعي بطابع
الاستمرار والاستقرار خاصة، وتتبع منها عدة فروع هي الاقتصاد والثقافة...الخ فهي إذن آلية النظام الديمقراطي وقاعدته النظرية وإطاره الحركي.
من خلال الأسس النفسية للمشاركة، يشير" أحمد عزت ا رجح "إلى فوائدها المتمثلة في النقاط التالية:

- تشعر المشاركة الفرد بأن له قيمة مما يزيد من احترامه لنفسه.
- تشعر المشاركة الفرد بأنه شريك في الجماعة و ليس غريبا عنها مما يقوى روحه المعنوية وشعوره بالانتماء، و يحفزه على الإنتاج، هذا ما يترتب عنه زيادة تماسك الجماعة.
- تشعر المشاركة العامل الذي يشارك في حل المشكلة، بأن هذه الأخيرة هي مشكلته هو كذلك، هذا ما يزيد من اهتمامه بها[1].

مما تقدم يجدر بنا القول أن أهمية المشاركة السياسية تتمثل في النقاط التالية:

- تشعر المشاركة السياسية الفرد بذاته ووجوده، نتيجة لمساهمته في صنع القرارات المختلفة، وهذا ما يشعره كذلك بأهميته.
- إعطاء كل الأفراد فرصا للتعبير عن آرائهم للمساهمة في صياغة الأهداف والسياسات المختلفة.

---

[1])نفس المكان

- توحي المشاركة السياسية بوجود مجال من الحرية، حيث يعبر كل فرد عن توجهه، أي عدم قمع مختلف الآراء، وهذا ما يؤدي إلى عدم احتدام الصراع، بل بالعكس تحقيق الاستقرار.

**2) مداخل نظرية حول المشاركة السياسية :**

سنتطرق في هذا العنصر الى المداخل النظرية التي وظفتها الباحثة أثناء دراستها لهذا الموضوع،

والمتمثلة فيما يلي:

**3-1- المدخل البنائي الوظيفي :**

ارتبطت البنائية الوظيفية منذ العقد الثالث من القرن العشرين بكتابات " تالكوت بارسونز"، ثم تلاميذه،ولم يقتصر دور " تالكوت بارسونز "على ما قدمه من أفكار، وإنما تجاوز هذا في ما أثاره من نقد أدى إلى تعديلات في البنائية الوظيفية، وظهور اتجاهات نظرية جديدة كالتبادلية ومنهجية الجماعة[1].

يدور محور هذه النظرية حول افتراض أساسي مؤداه أن فكرة تكامل الأجزاء في المجتمع، وتبادل الاعتماد بينها، وهكذا يكون هذا المجتمع نسق يتكون من أجزاء مترابطة بشبكة علائقية فيما بينها من جهة، وبينها وبين ذلك الكل من جهة أخرى، من هذا المنظور فالمجتمع عبارة على شبكة منظمة من الجماعات المتعاونة التي تتجه نحو الاستقرار، وتتفق حول القيم المرتبطة بالأهداف ووسائل تحقيقها، وبهذا فأجزاء النسق متساندة على نحو معين وتسهم بطريقة ما في تدعيم الكل، وإن كان الظاهر يبدي استقلالها عن بعضها البعض.[2]

من أهم المقولات الأساسية لهذه النظرية ما يلي:

النسق الاجتماعي (social system):تعد هذه المقولة من أهم المقولات المعتمدة في هذه النظرية الكلاسيكية والمعاصرة، وتظهر بوضوح كبير في تحليلات رائد عالم الاجتماع الأمريكي "تالكوت بارسونز" خصوصا، حيث جعل منها الإطار الفكري العام الذي تقوم عليه نظرية الأنساق الاجتماعية "كواحدة من فروع هذه

---

1)ابرهيم عيسى عثمان، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الاردن ،2008، عمان ، ص.50.

2.بن قفة سعاد، **المرجع السابق**، ص.57.

النظرية[1] وقد ذهب" ألفن جولدنر "في كتابه الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي أن نظرية بارسونز قد تطورت على تحديات الماركسية، فإذا كانت الأخيرة نظرية عامة عن المجتمع تدين الرأسمالية، فقد غدت البنائية الوظيفية نظرية عن المجتمع لا تبرر الرأسمالية.[2]

تنطلق هذه المقولة من أن المجتمع ما هو إلا بناء اجتماعي يتكون من مجموعة من الأنساق الاجتماعية المتبادلة وظيفيا مثل النسق الاقتصادي والسياسي، والعائلي (القرابى)، الديني والأخلاقي وغيرها المؤثرة على عملية استقرار مكونات أو عناصر هذا البناء أو المجتمع ووظائفه بصورة عامة[3].

إن التحليل البنائي الوظيفي يعبر عن المسائل الواقعية في واحدة أو أكثر من الصور التالية:

– ما هي الإنتظامات الملاحظة أو الأنماط التي يمكن الكشف عنها، أو يفترض أنها موجودة في الظاهرة المدروسة؟

– ما هي الظروف أو الحالات الواقعية الناشئة عن العمليات السابقة التي يمكن الكشف عنها أو أنها موضوعات في الظاهرة المدروسة؟

–متى يمكن الكشف عن العمليات ( أو الأفعال أو التغيرات في الأنماط والظروف أو كليهما، ويعتمد ذلك على نظرة الشخص التي يمكن إدراكها بين أي مسألتين أو أكثر في الوقت المحدد).

أو يفترض أنها موجودة من حيث الإنتظامات القابلة للملاحظة؟ وما هي الظروف الناتجة التي يمكن الكشف عنها[4]؟

كما يراعي الاتجاه البنائي الوظيفي في دارسته لأي نسق اجتماعي ما تقوم به الوحدة البنائية داخل النسق من أجل تدعيم استمراره وبقاء النسق الاجتماعي ككل، وقد يدرك ما تسهم به الوحدة البنائية بصورة مباشرة، وقد يتحقق بعضه بصورة غير مباشرة.

من بين رواد هذا التوجه روبرت ميرتون "Robert Merton"حيث يذهب الى القول بأن" محور اهتمام البنائية الوظيفية هو تفسير البيانات عن طريق الكشف عن نتائجها بالنسبة الى البناءات الكبرى التي تضمها ."في حين يذهب" كنجزلي دافيز "الى القول بأن

---

1)عبد الله محمد عبد الرحمان، **النظرية في علم الاجتماع النظرية السيكولوجية المعاصرة**، دار المعرفة الجامعية، 2003، الاسكندرية، ص.13.

2)بن قفة سعاد، **المرجع السابق**، ص.58.

3)عبد الله محمد عبد الرحمان، **المرجع السابق**، ص.14.

4)مصلح الصالح، **النظريات الاجتماعية-اصولها التارخية، بناؤها، وظائفها خصائصها وملامحها**، دار الفيصل الثقافية ، 2000، الرياض ، ص.328.

التحليل الوظيفي هو" تأويل الظواهر في ضوء الصلات المتبادلة بينها من جهة، وبينها وبين المجتمعات الكلية من جهة أخرى، ومعنى هذا أنهما يؤكدان على اعتماد الكل( النسق) على أجزائه مثلما تعتمد الأخيرة على الأولى أيضا[1].

-**الوظيفية:** يشير هذا المفهوم الى طبيعة العلاقة المتبادلة بين الكل وأجزائه، وقد اصطبغت بهذا المفهوم تحليلات الوظيفيين مما أدى الى وسمها بالنزعة الوظيفية، التي عرفت بأنها تقوم بتحليل الظواهر الاجتماعية والثقافية في حدود الوظائف التي تؤديها في إطار النسق السوسيوثقافي، مؤدى هذه المقولة هو أن المجتمع هو عبارة عن نسق متداخل العناصر أو الأنساق الفرعية التي لا يمكن فهمها أو فهم مكوناتها،إلا من خلال معرفة علاقتها بالكل، بحيث أن أي تغيير في مكونات الأنساق الفرعية سوف يؤدي بالضرورة الى حدوث تغيرات في بقية الأجزاء المكونة للنسق الكلي.

-**المتطلبات الوظيفية** :إن كل نسق اجتماعي يهدف الى تحقيق عدد من الحلول لمجموعة من المشكلات التي تواجه استمرارية وجوده، وهكذا وجب وجود أربعة مستلزمات أساسية لضمان هذه الاستمرارية هي:

- تحقيق الهدف، التكيف، التكامل، المحافظة على النمط وإدارة التوتر.

-**الاتفاق الاجتماعي** : يؤكد أنصار هذه النظرية على وجود نوع من الاتفاق أو الشعور العام لقيام نوع من التفاعل الاجتماعي المتماسك حول عدد من القيم والمعتقدات العامة، التي يتفق حولها أعضاء النسق باعتبار الأخير مصدر الاتفاق حول هذه القيم الجمعية، كما عبرت على هذه التحليلات الدوركايمية في النظرية الكلاسيكية، وفي تصور "نيل سملسر " smelser في النظرية المعاصرة، والتي جاءت مركزة على مقولة الاتفاق أو الوعي الاجتماعي أو ما أطلق عليه مدخل الاتفاق[2].

**3-2- مدخل الصراع الماركسي:**

تمثل القوة مفهوما مركزيا في أطروحات "كارل ماركس"، حيث تتجسد وجوديا في الطبقات الاجتماعية، التي تشكل المجتمع والتاريخ والعملية الاجتماعية وآلية التغيير .إن نقطة البدء المركزية في الأطروحات الماركسية تتمثل في افتراض أن موقع الأفراد

---

[1])بن قفة سعاد، **المرجع السابق**، ص.58.

[2])عبد الله عبد الرحمان، **المرجع السابق**، ص ص. 23-24.

والجماعات من ملكية وسائل الإنتاج يحدد وضعهم الاجتماعي في بناء القوة داخل المجتمع، فإنما ينتمون إلى الطبقة المسيطرة أو الطبقة الخاضعة، ومعادلة القوة هذه ذات بعد تاريخي لا يمكن تجاهله في النظرية الماركسية، وقد أوضح "كارل ماركس" بأن كل التاريخ السابق لم يكن إلا تاريخ صراع طبقي، والشيء الواحد البارز في كل الصراعات السياسية المعقدة والمتنوعة كان النظام الاجتماعي والسياسي للطبقات الاجتماعية، ويعود منشأ هذه الطبقات إلى الشروط المادية الملموسة داخل المجتمع.

ميز "كارل ماركس "بين ثلاثة أنماط للسيطرة، هي السيطرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تشير السيطرة الاجتماعية والاقتصادية إلى الطرق أو الوسائل التي يحدد بها رأس المال عمل النظم والمؤسسات بوجه عام، أما السيطرة السياسية فتشير عنده إلى الطرق التي من خلالها تفلح الدولة في خلق وتدعيم الإطار الشرعي للحكم البرجوازي[1].

تصور النظرية الماركسية المشاركة السياسية من خلال البروليتاريا، أي عبر مراحل يتحول من خلالها النظام الليبرالي إلى نظام ماركسي عبر صراع طبقي، الذي يحسم في النهاية لصالح العمال، حيث يذكر في المسلمة الأولى أن البروليتاريا عندما تنتصر على البرجوازية فإنها ستقوم بممارسة السلطة عن طريق طليعتها" الحزب الشيوعي "الذي ينوب عنها في ذلك، ومن خلال أولى هذه المسلمات تنتكس الديمقراطية الذي يريد هذا الفكر تحقيقها بينما يتراجع دور المشاركة السياسية التي كانت سائدة في النظام الليبرالي الذي يقوم على النظم النيابية والبرلمانية ومجالسه، هذا ما يعكس نوع من المشاركة السياسية على الأقل عن طريق النشاط الذي يبديه الشعب في اختيار ممثليه أو اختيار حكامه، والذي تفرضه البروليتاريا في الحزب الشيوعي نيابة عنها، وتلك نكسة الديمقراطية، فأعضاء الحزب الشيوعي يعينون تعيينا أو يختارون دون انتخاب وفقا للدستور الروسي، فإن الحزب الشيوعي لا يتعدى مجموعه % 5 من مجموع السكان وهذا ما يشترطه الدستور.[2]

من خلال هذه العملية تقلب العالم، ولم يتغير، أي أن العملية التي حدثت في انتصار الماركسية على الرأسمالية لم تحدث تغيير مهما في دفع المشاركة السياسية إلى الأمام، وإنما تقلصت وأخذ نظام الحكم شكل آخر من نظام نيابي برلماني حزبي إلى نظام حزبي آخر

---

[1])بن قفة سعاد، **المرجع السابق**، ص ص.59-60.

[2])سعيد احمد ابو حليقة، **تطور الفكر الاجتماعي في علم الاجتماع، المنظمة العربية لتربية وثقافة والعلوم، جامعة** الدول العربية ،1999، القاهرة ،ص58

أشد منه صرامة ودكتاتورية، وتبدل الحال من رأسمالية الفرد المستغل إلى رأسمالية الدولة الكابحة وتحولت وسائل الإنتاج من يد البرجوازية إلى الدولة الممثلة في الحزب الشيوعي.

أما الماركسية المحدثة فقد وسعت من مفهومها للصراع –عكس" كارل ماركس "الذي قصره على صراع الطبقات –إلى اعتبار ذلك الصراع بين أية جماعات أو فئات في المجتمع ينقصها الشعور بالمساواة، والتي أفرزت صراعات عنصرية أو إثنية أو جنسية أو جيلية...الخ فالصراع بهذا المنظور متعدد الأشكال غير مقصور على صراع الطبقات فحسب.[1]

**3-3- نظرية التحديث السياسي:**

لقد تبلورت الرؤى النظرية لأنصار نظرية التحديث في ضوء متغيرات النمط البارسونزية ونظرية "بارسونز "عن الفعل والنسق الاجتماعي، حيث فتحت المجال أمام علماء التحديث السياسي بغرض تقديم رؤية معينة للتغير في المجتمعات الموجودة خارج إطار العالم الحديث.

فصاحب مؤلف" سياسات التحديث the Politices of modernization يرى أن الأنساق السياسية التي تمر بعملية التحديث تعرف اختلافات كبيرة، تتطلب عملية دراستها الاعتماد على مناهج جديدة وأفكار متطورة، ويعد المنهج الوظيفي منهجا صالحا لدراسة مثل هذه المواقف، وذلك لتأكيده على محورين هامين ولازمين لعقد مقارنة بين الدول الحديثة المتقدمة والدول النامية.

**المحور الأول** :يجيب على سؤال كيف تتغير الأنساق[2].

**المحور الثاني** :يحاول البحث عن المعاني الهامة داخل الأنماط الخاصة للنشاط دون اعتبار لنشأتها الأولى

لقد مثلت المقولات الوظيفية البارسونزية عمدا فكريا في الدراسات التي عنيت بتحليل الأبنية الاجتماعية والسياسية لمجتمعات العالم الثالث في إطار نظرية التحديث، وكانت مفاهيم كالترشيد، التكامل، طبع المجتمع بطابع ديمقراطي، المشاركة السياسية هي ما تميز المجتمع الحديث.

---

[1])بن قفة سعاد، **المرجع السابق**، ص.60.

[2])محي شحاته، **المشاركة السياسية طبيعتها ومحدداتها، دار المعرفة الجامعية** ، 1996، الاسكندرية ، ص.58.

لقد اعتبر" بارسونز "متغيرات النمط أدوات تحليلية، يتم عن طريقها توضيح اختلاف الأفعال الملموسة

كما استخدمها كوسيلة للمقارنة بين الأشكال المختلفة من المجتمعات في ضوء ما قطعته من شوط في طريق التطور .كما ربط بين التغير الاجتماعي أو تطور التباين الوظيفي، الذي ينتج عنه ظهور أشكال جديدة من وحدات النسق، فمثل هذه الوحدات الجديدة تكون قادرة على تحقيق وظيفة أعلى، لم تكن الوحدة التي قد أصابها هذا التباين قادرة على تحقيق هذه الوظيفة إذا لم يوجد هذا التباين[1].

يرى أن مثل هذا النوع من التغير يؤدي إلى تغير تدريجي تنعكس آثاره في زيادة التفاعل ين مكونات النسق الأساسية، بحيث يصبح النسق في ظل هذا التغير قادر على تحقيق مستويات عليا من الانجاز لم تكن متاحة من قبل. كما يؤكد على أهمية النسق الثقافي في هذه العملية، إذ يسيطر على المعلومات التي تحقق له إمكانية فرض رقابة على الأنساق الاجتماعية الأخرى التي لها طاقة كبيرة في الوقت الذي تمتلك فيه قدرا قليلا من المعلومات.

تتحقق القدرة التكيفية في التحليل البارسونزي للمجتمعات من خلال تطوير مستوياتها الثقافية هذه الأخيرة التي يمكن للمجتمعات التحكم في البيئة، بحيث تتمكن من تحقيق استمررية التكيف مع المواقف الجديدة، كما ربط نمو القدرات التكيفية للمجتمعات بضرورة المرور بثلاث عمليات أساسية هي:

- دائرة التطور التي تتحقق من خلال التباين.
- دائرة التكامل التي تتحقق من خلال التنسيق بين الوحدات المتباينة داخل الأنساق.
- دائرة التعميم التي تتحقق من خلال خلق أنماط قيمية تساعد على صياغة الوحدات المتباينة داخل النظم[2]

إلا أن" بارسونز "قد ركز على أهميته العملية الأخيرة لارتباطها الوثيق بالمستويات الثقافية التي تلعب دورا فعالا في تحقيق تكيف النسق، كما ذهب إلى القول أن التباين الذي يحدث في بعض مكونات النسق تنتج عنه عمليات ثقافية أطلق عليها عوامل التغير أو

---

[1])محي شحاته، **المرجع السابق**، ص ص.58-59

[2])**المرجع نفسه**، ص.60.

العموميات التطورية، وهي :التدرج الاجتماعي، تطور أنماط الشرعية الثقافية، وهما اللذان يعملان على تحويل المجتمع من صورته البدائية إلى صورته العتيقة والبيروقراطية، والنقود ونظام السوق وظهور القانون والديمقراطية، وهي العموميات الدالة عن ظهور المجتمع الحديث، فهناك علاقة وطيدة بين التطور ومتغيرات النمط البارسونزية، فزيادة القدرة التكيفية للنسق معناها قدرته التحولية في اتجاه تبني مستويات ثقافية تقوم على الانجاز، الحياد الوجداني، التخصص، العمومية المصلحة الجماعية، وفي نفس الوقت تعني تخلص النسق من المستويات الثقافية التي تقوم على الغزو، الوجدانية، الانتشار، الخصوصية، تفضيل المصلحة الذاتية، واعتمادا على هذا التحليل، ظهرت المجتمعات الحديثة في الغرب وكأنها نمط مثالي حقق قدرا كبير من التباين البنائي الوظيفي، كما حقق كذلك قدرا كبير من التكيف.أما مجتمعات العالم الثالث فتقترب أو تبتعد عن هذا النمط المثالي – المجتمعات الغربية – في ظل ما وصلت إليه من تباين على مستوى أبنيتها الاجتماعية والثقافية، وما حققته من قدرة تكيفية.[1]

لقد جاءت آراء بارسونز عن النسق السياسي انعكاسا لتحليلاته عن النسق الاجتماعي الثقافي للمجتمعات، حيث يذهب إلى أنه في ظل التباين البنائي الوظيفي الشامل الذي يحققه النسق، وفي ظل قدرته التكيفية التي يحققها، فإن النسق السياسي يحقق قدرا من الاستقلال عن الأنساق الأخرى، وتصبح المشاركة السياسية أكثر ديمقراطية في ظل قيادة سياسية واعية ومنتجة[2].

فالنسق السياسي يتحول إلى نسق تعددي، وبالتالي فإن سلطة اتخاذ القرار تصبح هي الأخرى تعددية الطابع، وهذا نتيجة لوجود جماعات ضاغطة تتاح لها إمكانية التأثير في بناء القوة ناهيك عن وجود وحدات محلية مستقلة.[3]

في ظل هذه الظروف تتحول القوة من نظام الأحادية إلى نظام التعددية، بعد أن تكون قد تحررت من تركزها في قبضة جماعة معينة أو صفوة بعينها، فتصبح القوة حينئذ وسيلة اتصال بين الجماعات كما تستخدم لتحقيق أهداف عامة.إن النسق السياسي في المجتمعات الأقل تطورا، لم يتمكن من تحقيق استقلالا حقيقيا عن الأنساق الأخرى، فهو لا يزال مرتبطا

---

1) .محي شحاته، **المرجع السابق** ،ص.60.
2)**المرجع نفسه**، ص.61.
3)**نفس المكان**

بهذه الأنساق بروابط قائمة على الانتشار، وتعد المشاركة السياسية في هذه المجتمعات أقل ديمقراطية مع وجود صفوة حاكمة تتركز في يدها مقاليد القوة السياسية، ومع سيادة قيم قائمة على الخصوصية والغزو بدرجة كبيرة، على الرغم من محاولة هذه المجتمعات اكتساب القيم القائمة على الانجاز والعمومية المنتشرة في المجتمعات المتقدمة، فقد بقيت القيم القديمة في المجتمعات النامية في صراع مع القيم الجديدة[1].

من هذه الرؤية البارسونزية، كانت تحليلات أنصار التحديث السياسي للمجتمعات النامية، كما كانت مقارنتهم بين أبنية المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية تتم في ضوء محكات عامة، كالترشيد والتكامل والديمقراطية في إطار عملية التحديث.

في ضوء هذا المنحى، قامت دراستهم على أساس المقارنة بين المجتمعات الإنسانية في ضوء درجة التحديث التي حققتها، لقد اعتمدوا على البناء الوظيفي للقيام بدراسات مقارنة للمجتمعات النامية، أو التي تمر بعملية تحول من خلال استحضار نماذج للأشكال الحكومية، وبعض النظريات التي تناولت كيفية تحولها وتغيرها، حتى يتمكنون من توضيح العلاقات بين هذه الأشكال وبين المقولات الوظيفية المتعددة.[2]

في نفس المنحى الفكري لهذه النظرية ذهب " ديفيد ابتر D.Apter" إلى أن النسق السياسي الحديث يتضمن مركزية متزايدة للقوة مع ضعف لمصادر السلطة التقليدية، تباين وتخصص المؤسسات السياسية، زيادة مدى المشاركة السياسية في المجتمعات مع تكامل متعاظم لأفراد المجتمع مع النسق القائم، وهو ما يتتصف به المجتمعات الصناعية المتقدمة.[3]

لقد أخذت رؤية أنصار نظرية التحديث حول النسق السياسي في ضوء مستويات ثلاثة، قامت على أساسها مقارنتهم بين الأنساق السياسية في كل من المجتمعات الحديثة والتقليدية، تمثلت فيما يلي:

- **المستوى الأول** :يمثل الترشيد، الذي يتضمن الحركة من الخصوصية إلى العمومية، ومن التشتت إلى التخصص، ومن العزو إلى الانجاز، ومن الوجدانية إلى الحيادية، وفي ضوء هذه الثنائيات، والتي قامت بالتمييز بين الأبنية السياسية في كلا من المجتمعين

---

1)بن قفة سعاد، **المرجع السابق**، ص.63

2)**نفس المكان**

3)محي شحاته، **المرجع سابق**، ص ص.68-69.

التقليدي والحديث،في هذا السياق كان وصفهم للأبنية السياسية للمجتمعات المتقدمة بأنها حققت درجة عالية من التباين الوظيفي والانجاز[1].

- المستوى الثاني :التكامل القومي، حيث أن النسق السياسي الحديث هو المتسم بالتكامل المرافق للتباين، في حين أن النسق السياسي في المجتمعات النامية لم تصل بعد إلى هذا المستوى من التكامل البنائي.
- المستوى الثالث :الديمقراطية – ديمقراطية النسق، وتعني التعددية والتنافسية والمساواة في القوة.في هذا السياق يرى أنصار علماء التحديث أن النسق السياسي في المجتمع المتحول، يقوم على أساس أحادي غير تنافسي نتيجة لتركز القوة في أيدي صفوة معينة دون باقي أفراد المجتمع[2].

إن المشاركة السياسية لا توجد في شكلها المثالي، إلا في ظل بناء سياسي حديث في مجتمع حديث يتصف بالتحضر، انتشار التعليم، طبقة وسطى واسعة للتصنيع، وزيادة الدخل القومي، هذا ما ينتج عنه وجود الأفراد ذوي دخول مرتفعة ، فكل هذه الشروط تعمل على زيادة الشرائح السياسية في المجتمع فيؤدي بدوره إلى تعدد الجماعات المتنافسة، كما تتوزع القوة بينها بما يحقق مشاركة سياسية عالية المستوى لأفراد المجتمع، تعد المشاركة السياسية نتاجا للظروف والشروط التي يتميز بها النسق الديمقراطي القائم على أساس التباين والتكامل الذي حققه[3].

يذهب" ليرنر "في هذا الصدد إلى النتيجة التالية :" المجتمعات التقليدية مجتمعات لا مشاركة " إذ يرتبط فيها الناس في مجتمعات محلية منعزلة عن بعضها الآخر وبعيدا عن المركز –بروابط النسب والقرابة "وعلى النقيض من ذلك يذهب" ليرنر "أيضا إلى أن" المجتمع الحديث يعد مجتمعا مشاركا.[4]

كما اهتم أنصار نظرية التحديث بالمؤسسات السياسية كمحك للمقارنة بين النسق السياسي الحديث والنسق السياسي التقليدي، في هذا السياق تحتل كتابات" إيزنشتات "أهمية بارزة، حيث أقام تحليلاته عن العلاقة بين المؤسسات السياسية والتحديث، حيث قام بمقارنة المؤسسات السياسية في كل من المجتمعات الحديثة والتقليدية، وخلص إلى أن المجتمعات

---

1)**المرجع نفسه**، ص.69.
2)محي شحاته، **المرجع السابق**، ص.69.
3)بن قفة سعاد،**المرجع السابق**، ص.65.
4)محي شحاته،**المرجع السابق**، ص70

الحديثة تسودها تنظيمات سياسية متباينة ومتخصصة، بينما توصف مثيلتها في المجتمعات التقليدية بنقيض ذلك.

يرى" ايزنشتات "أن هناك ثلاثة نماذج من المؤسسات السياسية في المجتمعات المعاصرة **النموذج الأول** :يتمثل في تلك المؤسسات التي توجد في المجتمعات الأوروبية الغربية بصفة خاصة، تتميز بوجود مؤسسات تنفيذية قوية ومرنة ومركزية في نفس الوقت، كما تتسم كذلك بتواجد مؤسسات برلمانية تمثلية على نفس الدرجة من القوة والمرونة، تتصف المشاركة السياسية في ظل هذه المؤسسات باتساع مداها وعمق مضمونها بفضل الظروف المؤدية إلى ذلك، وهي التي توجد هذه المؤسسات، فحق التصويت الانتخابي مكفول لجميع الأفراد ، وبصورة يتسع مداها باستمرار في ضوء التطور الدائم والمستمر للتنظيمات السياسية المتساوية في وجودها وتطورها مع المؤسسات التنفيذية والتشريعية القائمة، في هذا الصدد يعطي" ايزنشتات "مثالا على ذلك، تمثل في وجود أحزاب سياسية قوية في هذه المجتمعات باعتبارها تشكل أوعية ملائمة للمشاركة السياسية.[1]

إن أهم ما يركز عليه" ايزنشتات "هو أن المجتمعات الغربية الحديثة، بما تتصف به من وجود مؤسسات سياسية تنفيذية وتشريعية قوية ومرنة، ولديها القدرة على مواجهة المتطلبات الجماهيرية، ولها أثر واضح في تحديث النسق السياسي التي تشكل كذلك خاصية من خصائصه، كما أنها توفر الشروطة اللازمة لتوسيع مدى المشاركة السياسية في المجتمع بتوحد الأفراد مع النسق السياسي الحديث بما يحقق زيادة نشاطهم السياسي، بالتالي اتساع مدى مشاركتهم السياسية.[2]

**النموذج الثاني** :يحتوي على جملة من المؤسسات السياسية *والتنفيذية التي يغلب عليها الطابع البيروقراطي والأوتوقراطي، كما توجد بها تنظيمات سياسية تتسم بضعف كفاءتها في تحقيق الظروف الملائمة للمشاركة السياسية لأفراد المجتمع، وفي هذا الصدد تقتصر المشاركة السياسية على صفوة معينة دون القاعدة الجماهيرية العريضة.

**النموذج الثالث** :يتميز بوجود مؤسسات سياسية تنفيذية قوية ومسيطرة، ومؤسسات تشريعية ضعيفة خاضعة للأولى، ناهيك عن وجود أحزاب سياسية مسيطرة بصورة واضحة، وهذا ا

---

1.)محي شحاته، **المرجع السابق**، ص ص.70-71.

2)**المرجع نفسه**، ص.71.

رجع إلى أنها نشأت عن حركات اجتماعية وقومية قوية، لذلك فهي تمثل مصالح الجماعات السياسية الحاكمة والمسيطرة على العملية السياسية في هذه المجتمعات، لذا فإن المشاركة السياسية في المجتمعات الحديثة عالية المستوى بمقارنتها بنظريتها في المجتمعات التقليدية، إلا أنها خاضعة للمؤسسات السياسية التنفيذية[1].

ناهيك عن وجود أحزاب سياسية ليست لديها القدرة للوفاء بمتطلبات واحتياجات الجماهير، هذا ما ينتج عنه عدم قدرة المشاركة السياسية في هذه المؤسسات والأحزاب السياسية على تحقيق تطور النسق السياسي، بل بالمقابل تؤدي إلى تخلفه السياسي وتحلله يدعم" ايزنشتات "رأيه الأخير بما ذهب إليه هانتجتون Hintington حينما قال " تؤدي زيادة التعبئة الجماهيرية والمشاركة السياسية بوصفهما الأشكال الأساسية للتحديث السياسي إلى تقويض دعائم هذا التحديث، وإلى تقويض المؤسسات السياسية ".

إن عدم تباين وعدم تخصص المؤسسات السياسية، ناهيك عن نقص التكامل المصاحب للتباين، هو سبب تخلف النسق السياسي في المجتمعات النامية، وبالتالي مسؤول عن تدني مستوى المشاركة السياسية فيها في ضوء سيطرة نظام الأحادية الحزبية.[2]

كانت العلاقة بين النظام الحزبي الأحادي الطابع والتحديث السياسي قضية أساسية في التحليلات التي قدمها علماء التحديث، كما كانت المجتمعات النامية، وبصورة خاصة الدول الأفريقية مجال اهتمام هؤلاء العلماء، والذين يقرون أن قادة الدول الإفريقية واجهوا مسؤوليات جديدة بعد حصول دولهم على الاستقلال، تمثلت فيما يلي:

- محاولة جمع الجماهير المتباينة الانتماء الطبقي والمراتب في أمة واحدة.
- توفر الظروف المؤدية إلى استقرار النظام الجديد علاوة على توفير الشروط المؤدية للتنمية.
- رغبة هؤلاء القادة في انجاز أهداف تحديثية.
- إقامة أبنية مؤسسية تضمن لهم تعبئة الجماهير لمساندة النظام الجديد.
- التخطيط ورسم سياسات جديدة تقلل من تبعية هذه الدول للعالم الخارجي[3].

---

[1])بن قفة سعاد، **المرجع السابق**، ص ص66-67

[2])محي شحاته، **المرجع السابق**، ص.73.

[3])**المرجع نفسه**، ص ص.73-74.

لقد واجه قادة الدول الحديثة الاستقلال هذه المسؤوليات في ضوء ميراث خلفته لهم الحكومة السابقة، والتي تتميز بسيادة الاوتوقراطية مع غياب المؤسسات الحديثة، ناهيك عن كيان قومي ضعيف وجماعات معارضة متباينة الأهداف والمرامي، هذا ما دفعهم إلى محاولة تدعيم مواقعهم السلطوية عن طريق تطوير أبنية مؤسسة قادرة على تحقيق هذا التدعيم، ناهيك عن تحجيم حيز المعا رضة .يرى أنصار نظرية التحديث أن النسق السياسي في المجتمعات النامية يعد استمرارا وامتدادا للنسق التقليدي الذي عرفته هذه المجتمعات قبل نيلها للاستقلال، لأن نظام الحزب الواحد ما هو إلا استمرارية في التخلف والتقليدية.[1]

فالمشاركة السياسية في هذه الدول تعد مشاركة شكلية، وهذا ا راجع إلى سيادة نظام الأحادية الحزبية الذي تم إقراره من خلال الدور الذي قامت به الصفوة الحاكمة من أجل تجسيد المعارضة السياسية القائمة، بالإضافة إلى المجهودات التي قامت بها الصفوة الحاكمة في طبع المؤسسات السياسية غير الحزبية بطابع قومي، حتى صارت أجزاء مكملة للحزب القومي، وإنشاء جملة من الابتكارات الانتخابية والدستورية، بغرض تقوية وتدعيم سيطرة الصفوة الحاكمة وخلق صبغة سياسية يمكننا أن نطلق عليها نظرية سياسية تساند الحزب والصفوة الحاكمة.إن الطريقة التي تمت من خلالها تجسيد المعارضة السياسية في المجتمعات النامية أدت إلى طبع النسق السياسي بالطابع التقليدي، فأدت بطريقة مباشرة إلى تدنى مستوى المشاركة السياسية.[2]

لقد عالج" كولمان و روسيورح "هذه النقطة بالتفصيل حين ذهب إلى أن صفوات الحزب الواحد تعمل على تحجيم حجم المعارضة السياسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بإتباع أسلوب المكافأة أو العقاب يتمثل أسلوب المكافأة في صور عدة منها :تسهيل الخدمات لهم، توسيع الفرص التعليمية للمتعلم تعليما عاليا، المنح الدراسية لهذه الجماعات كانت أداة فعالة في استمالة المناوئين للسلطة، وزيادة عدد الموالين لها.

أما العقاب فيتمثل في منع الخدمات الأساسية، الاعتداء البدني على الجماعات المعارضة، فكل هذه الأساليب أدت إلى تضييق مجال المشاركة السياسية[3].

---

1)سعاد بن قة، **المرجع سابق**، ص.68.

2)**نفس المكان**

3)محي شحاته، **المرجع السابق**، ص.75-76.

لذا ذهب" ليبست "إلى أن هناك علاقة موجبة بين الديمقراطية وبين بعض مظاهر التقدم الاقتصادي مثل :الدخل، التعليم، فبظهور النظام الديمقراطي إلى الوجود يقوم بتزويد البناء الاجتماعي بالميكانزمات التي تدعمه وتبقيه .لقد حاول" ليبست "تدعيم هذه القضية من خلال مقارنته للنظم الديمقراطية في أمريكا والدول الأوروبية، وأمريكا اللاتينية، فأقر أن المجتمع المتقدم تتوفر لديه إمكانات توفير فرص المشاركة السياسية الهادفة لكل جماهيره، كما أن مثل هذه المجتمعات باستطاعتها تفادي الأشكال الفوضوية للمشاركة، وإن المجتمعات المتخلفة تتسم ببناء سياسي تجد فيه صفوة محظوظة لديها القدرة على ممارسة نوع من الأوليجاركية على القاعدة الجماهيرية المغلوبة، وهذا ما ينتج عنه انعدام فرص المشاركة السياسية أمام هذه الجماهير[1].

لقد أراد" ليبست "أن يدعم ما توصل إليه حينما صنف المجتمعات الإنسانية، من حيث ديمقراطيتها السياسية إلى ثلاثة أنواع هي:

- **النوع الأول** :يشهد تراثا ديمقراطيا، يجسده على أرض الواقع دول أوربا الغربية وأمريكا الشمالية.
- **النوع الثاني** :يشهد سيطرة أوليجاركية في ظل نظام ديكتاتوري تقليدي يجسده على المستوى الواقعي دول أمريكا اللاتينية، تايلندا، اسبانيا و البرتغال.
- **النوع الثالث** :يشهد نظاما سياسيا استبداديا، يجسده على أرض الواقع النظام الشيوعي في روسيا،البيروني في الأرجنتين.

كما أكد كذلك" ليبست "على أهمية التقدم الاقتصادي كشرط ضروري لوجود نظام ديمقراطي تتاح في ظله إمكانات المشاركة في صنع القرار من طرف أفراد المجتمع، كما أكد إلى جانب ذلك متأثرا بالفكر البارسونزي على الدور الذي تلعبه الصيغ السياسية في تدعيم الديمقراطية، فهو يرى أن الصيغة السياسية تتضمن ثلاثة شروط ضرورية لتحقيق الديمقراطية هي :نسق من المعتقدات يكفل شرعية النظام السياسي القائم، وجود جماعة من القادة في مواقع السلطة والقوة، وجود جماعة أو أكثر من القادة تحاول الوصول إلى مواقع السلطة في المجتمع.[2]

---

[1])محي شحاته، **المرجع السابق**، ص.76.

[2]).بن قفة سعاد، **المرجع السابق**،ص69

يؤكد" ليبست "على التعددية السياسية والتنافسية التي نادى بها علماء التحديث، وقارنوا في ضوئها بين طبيعة الديمقراطية في كل من المجتمعات التقليدية والحديثة، كما أكد على أهمية وجود القيم في تدعيم الديمقراطية، وبالتالي المشاركة السياسية الفعالة، فعدم وجود نسق يعمل على تأمين القوة في المجتمع يؤدي بالضرورة إلى ديمقراطية مشوشة[1].

**المطلب الثالث: مستويات وإشكال المشاركة السياسية**

**1-مستويات المشاركة السياسية:**

تتخذ المشاركة السياسية أشكالا ومستويات متعددة ومختلفة للمواطنين في الحياة السياسية من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى، ويرجع إلى ظروف التي تشجع أو تحد المشاركة السياسية.

- ويؤكد الباحثين على أن التصويت أو الانتخابات هو أبرز مستويات المشاركة السياسية ويفسر البعض هذه المسألة من خلال أهمية الانتخابات في إبراز العلاقة بين الأفراد والنظام السياسي، فمن التصويت يحدث نوع من التبادل بين الأفراد والحكومات والمشاركة في الديمقراطيات المعاصرة لا تقتصر على النشاط الانتخابي، بل هناك طرق أخرى للالتزام السياسي كالانتساب إلى المنظمات الاجتماعية والسياسية أو إرادة قوية للمشاركة في القرار العام، ويمكن القول أن المشاركة تختلف من مجتمع إلى آخر.[2]

وللمشاركة السياسية أربعة مستويات :

**المستوى الأول : ممارسو النشاط السياسي**

يشمل هذا المستوى الأفراد الذين تتوفر فيهم الشروط الثلاث من ستة ، عضوية منظمة سياسية ، التبرع لمنظمة أو مرشح ، حضور الاجتماعات بشكل متكرر ، المشاركة في الحملات الانتخابية ، وتوجيه الرسائل بشأن القضايا السياسية للمجلس النيابي[3].

**المستوى الثاني : المهتمون بالنشاط السياسي.**

---

[1])**المرجع نفسه**

[2] ) الطاهر علي موهوب، **المرجع السابق**، ص.112- 113.

[3] ) أحمد سعيد تاج الدين، **الشباب والمشاركة السياسية** ، ترجمة المادة الأجنبية عبد الحميد اخراج فني إشراف أبو النيل أحمد صياد، ص.12.

يضم هذا المستوى المتتبعين للأحداث السياسية والمصوتون في الانتخابات.

**المستوى الثالث : الهامشيون في العمل السياسي.**

يضم الأفراد الذي لا يمولون ويهتمون بالأمور السياسية ولا يخصصون وقت للعمل السياسي ، كما أن مشاركتهم تكون بدافع الاضطرار بغية تعطيل مصالحهم.

**المستوى الرابع :** المتطرفون سياسيا ، الأفراد الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، حيث يلجئون إلى أساليب العنف ، فالفرد الذي يشعر بعداء اتجاه المجتمع بصفة عامة والنظام السياسي بصفة خاصة.[1]

**1-1-مراحل المشاركة السياسية :** وهي أربعة مراحل.

- **الاهتمام السياسي :** الاهتمام بالقضايا العامة على فترات مختلفة قد تطول وتقصر بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية حيث تفهم بعض الأفراد بالمناقشات السياسية مع عائلاتهم في العمل وتزاد الظاهرة خلال الأزمات أو أثناء فترة الانتخابات.
- **المعرفة السياسية :** معرفة الشخصيات لسياسة في المجتمع سواء على المستوى المحلي أو القومي مثل أعضاء مجلس الشعب.
- **التصويت السياسي :** من خلال المشاركة في الحملات الانتخابية وتقديم المساندة والدعم ومساعدة المرشحين بالتصويت.[2]
- **المطالب السياسية :** تتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية.

تعتبر المشاركة السياسية من أشغال داخل وخارج المجتمع عن طريق الانتخابات أو تقلد المناصب السياسية أو عضوية الأحزاب ويمكن الإشارة إلى أن المشاركة السياسية أشكال ومستويات عديدة أحدهما شرعي والآخر غير شرعي[3].

ويعتبر التصويت في الانتخاب من أبرز مستويات المشاركة السياسية ، بحيث يعتبره العديد من الباحثين هو الشكل الوحيد للمشاركة السياسية كمشاركة غالبية السكان في الانتخابات ويفسر البعض من الباحثين إلا أنه يكمن دور الانتخاب في إظهار العلاقة بين

---

[1])واضح فطمة الزهراء، **المرجع السابق**، ص.53.

[2] ) عبد العزيز ابراهيم عيسى، محمد محمد جاب الله عمارة، **المرجع السابق**، ص181.

[3])واضح فاطمة الزهراء، **المرجع السابق**، ص.53.

الأفراد والنظام السياسي ويحدث ذلك من خلال التصويت فهو نوع من التبادل بين الأفراد والحكومات المنتخبة عن طريق التأثير لعملية صنع القرار.

2- **أشكال المشاركة السياسية :**

يميز رأيت (Wright) بين ثلاثة أشكال للمشاركة السياسية حرة أو اختيارية مشاركة لصالح النظام أو المقيدة ومشاركة وسيلته للاستخدام الشخصي.

فالمشاركة الحرة هي القاعدة في الديمقراطيات الليبرالية حيث توفر للأفراد الحرية في الاختيار سواء أن يشاركوا أولا والاختيار حق في كيفية مشاركتهم[1].

أما المشاركة المقيدة بالنظام فهي تدعم النظام من خلال حشد الناس خلفه في محاولة لتقوية سلطة الحكومة ولعل هذا النوع كان شائعا في الدول الشيوعية، أما في العالم الثالث العلاقة تبعية بين الأشخاص ذوي المكانات المنخفضة وبين ذوي النفوذ ويطلق على هذا النمط بالمقايضة الشخصية.[2]

أما في المجتمعات النامية فتسعى لتعبئة السياسة للمواطن للتأييد والأصح أن تكون المشاركة ديمقراطية وتصبح محل اهتمام فقد لا تتضمن الاهتمام القومي ولكنها تمثل جزءا مهما من العملية فمن خلالها يتم خلق اهتمامات وطنية.[3]

ويقترح روش وألتوف تدرجا يغطي المشاركة السياسية ككل يلائم كل الأنساق السياسية وتتمثل في :

3- **مشاركة مؤسساتية ومشاركة منظمة ومشاركة مستقلة أو انفرادية :** وتقصد بها المشاركة التي تحدث عن طريق السلوكيات والمؤسسات الرسمية والدائمة في الدولة وتشمل المسئولين السياسيين الذين يقومون بوظائف سياسية ثابتة، او بشكل آخر المنخرطين في النظام السياسي أما المشاركة المنظمة تكون في إطار مؤسسات أو تنظيمات قائمة تشكل حلقة وصل بين المواطن السياسي والنظام السياسي، أو بمعنى آخر أجهزة تقوم بمهمة جمع ودمج المطالب الفردية كالأحزاب أو المشاركة المستقلة ،

---

[1])**المرجع نفسه**، ص.54.

[2] ) عليوة منى محمود، **المشاركة السياسية، موسوعة الشباب السياسية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2008،ا لقاهرة، ص.17.

[3] ) طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية**، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، مصر، ص. 21-23.

فهي ترجع إلى الفرد حيث يتمتع بحرية مطلقة في تحديد نوع مشاركته ودرجاته، وله حرية الاختيار في أن يشارك أو لا يشارك.[1]

4- **مشاركة ظرفية ومشاركة دائمة مستمرة** : المشاركة الظرفية تسمى ظرفية لأنها فعل يمارسه الفرد لمدة واحدة أو عدة مرات في مناسبات محددة ثم يمكن سياسيا ومن مظاهرها التصويت في الانتخابات.

أما المشاركة السياسية المستمرة والدائمة فهي الأكثر أهمية إلا أن عدد المنخرطين فيها يكون قليل ومن مظاهرها المشاركة في الأحزاب السياسية والنضال السياسي داخلها، المشاركة في الجمعيات والمنظمات وجماعات الضغط التي لها دور في التنشئة السياسية وفي محاولة طبع الثقافة السياسية بطابعها، فهذا النوع ينتشر في المجتمعات الديمقراطية التي تعتبر مؤسسات المجتمع وفاعلة المجتمع المدني ركنان أساسيان في بنيتها السياسية.[2]

وهناك من يقسمها على أساس درجة الشدة إلى مشاركة منخفضة في القرار السياسي أو مرتفعة في القرار السياسي أما الأولى تتمثل في :

طاعة القوانين ، الالتزام بالأخلاق الحميدة والتصويت وغيره ، أما المشاركة المرتفعة كالمشاركة في الحملات الانتخابية ، فسيادة نمط معين للمشاركة يرجع إلى طبيعة الثقافة السياسية السائدة، يرى كسفير أن مدى المشاركة السياسية يتعلق بأثرها على السياسات أو القرارات التي تتخذ ويمكن تقسيمها إلى مشاركة رمزية ومادية كما يرى أن يكون نطاق السلوك هو الذي يمثل المشاركة حيث أعد قائمة عشوائية في ترتيبها تتضمن أنشطة المشاركة المحتملة : الحديث في السياسة وإقناع الآخرين حضور المؤتمرات والاجتماعات السياسية حضور المؤتمرات والاجتماعات السياسية للعمل وفق القواعد الحكومية كدفع الضرائب[3].

كما نميز بين شكلين من المشاركة السياسية :

- المشاركة السياسية الرسمية : يقوم بها الرسميون وأصحاب المناصب بهدف الحفاظ على مصالحهم من خلال تحقيق الدوام والاستقرار للنسق الذي يهيمون عليه كما أنهم قد يواجهون صراعات من الآخرين ذوي المصالح.[4]

---

[1])واضح فاطمة الزهراء، **المرجع السابق**، ص.55.
[2] ) طارق محمد عبد الوهاب، **المرجع السابق**، ص.25.
[3])واضح فاطمة الزهراء، **المرجع السابق**، ص.56.
[4] ) طارق محمد عبد الوهاب، **المرجع السابق**، ص.24-26.

- المشاركة السياسية غير الرسمية : تضم أعضاء المجتمع أحزاب سياسية خارجية عن السلطة وجماعات الضغط أو المصلحة فهم يمثلون أطراف المجتمع المشاركين بطرق غير رسمية.
- المشاركة التعاقدية : سميت هكذا باعتبار أن أسسها علاقة قائمة بين الأفراد والهيئات والمؤسسات وما يترتب عن هذه العلاقة الاتفاق الضمني بالولاء.[1]

**خلاصة :**

من خلال ما تطرقنا إليه نستخلص أن الأحزاب السياسية أصبحت جزءا من مشهد الوضع الراهن وتثبيته والتخلص من الوضعية لابد من التأكيد على أن التغيير يأتي عبر المزيد من الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية وإفساح المجال لمختلف الفئات للمشاركة في العملية السياسية يشجع على عودة الحيوية على الأحزاب السياسية، وينعكس على تطور النقاش والبرامج السياسية لمعالجة كافة القضايا العامة بوضوح ومن جهة أخرى هناك دور للنظام السياسي في تغيرات الداخلية والخارجية على تغير بيئة الأحزاب السياسية.

---

[1]) شريفة ماشطي، **المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي**، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة منشوري قسنطينة، عدد 10 سبتمبر 2010 ، ص. 162 – 165.

# الفصل الثاني:

## الاحزلب السياسية وتدعيم المشاركة السياسية

**الفصل الثاني :الاحزاب السياسية وتدعيم المشاركة السياسية**

**تمهيد:**

يعتبر الحزب السياسي من اهم مكونات العملية السياسية حيث لا تنعدم ضرورة وجوده بشكل او باخر في اغلب الدول باعتباره معامل يمثل ارتباط بين النظم السياسية الحديثة وعملية التنمية بمختلف صيغها لاسيما منها التنمية السياسية ويعد الحزب السياسي اداة من ادوات التنمية السياسية تقاس فعاليته على اساس مدى قدرته على النهوض بالوظائف المنوطة به من قبيل التعبير عن المصلحة وتجميع المصلحة والتنشئة السياسية والاتصال السياسي والمشاركة السياسية وهده الاخيرة تعد من اهم وظائف الاحزاب السياسة فهي الرابط بين المواطن الدي رهو اساس الشرعية السياسة و السلطة السياسية

**المبحث الأول :دور الأحزاب السياسية في المجتمع وعلاقتها بالانتخابات والرأي العام**

تلعب الاحزاب السياسية في المجتمع دور مهم ودلك عن طريق الوساطة التي تلعبها بين المجتمع والسلطة السياسية وايضا التفاعل الدي يحدث بين المواطن والاحزاب السياسية في جميع المواعيد الانتخابية والتي تعد العملية الديموقراطية معبرة عن اراء السياسية لأفراد الشعب

وكل ذلك يصب في صالح تحقيق التنمية سياسية والتي لا تتحقق الا بوجود راي عام مواثر وواعي يساهم في عملية التحول الديمقراطي ولا يكون دلك الا عن طريق العمل الحزبي المتمثل في التنشئة والتثقيف السياسي وسنتطرق في هذا المبحث الي دور الاحزاب السياسية في تشكيل ثقافة السياسية وعلاقة الاحزاب براي العام والانتخابات

**المطلب الاول : دور الاحزاب السياسية في تشكيل الثقافة السياسية**

**1-مفهوم الثقافة السياسية :**

ارتبط مفهوم الثقافة في علم الاجتماع بمجموع القيم والمعايير الاجتماعية ، المعتقدات ، نمط الحياة الموروث اجتماعيا والمتوارث ، والذي يوجه سلوك الأفراد في الجماعة أو المجتمع عن طريق التفاعل في الزمان والتبادل في المكان وبشكل يميز تلك الثقافة من خلال طريقة العيش ، طريقة التفكير والعمل، [1]وتنوع أشكال التواصل والاتصال ، ويميز " وليام أوجبرن " في تعريف الثقافة بين مجالين : المجال الأول ويضم في رأيه الجانب المادي

1).صليحة كبابي، **الهوية والثقافة كمدخل لتحول الديموقرطي في الشرق الاوسط**، مجلة العلوم الانسانية،عدد46 ،الجزائر ،2016،ص239

من الثقافة ، أي مجموع الأشياء وأدوات العمل التي تخلقها . ويضم المجال الثاني الجانب الاجتماعي كالعادات والتقاليد والأفكار واللغة والتعليم، وهو الجانب الذي ينعكس على سلوك الأفراد والجماعة فلكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أبنائه، والثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع وتختلف من بلد لأخر .

ويرجع ظهور مصطلح الثقافة السياسية إلى سنة 1960 وأعمال الباحثين الأمريكيين حول أسباب انهيار الديمقراطيات الغربية الألمانية والايطالية في ثلاثينات القرن العشرين . وتناولت الدراسة توضيح العلاقة بين الثقافة السائدة في تلك المجتمعات وتوجيه سلوك الأفراد نحو تحقيق الاستقرار الديمقراطي من خلال توضيح تعدد المظاهر السياسية.[1]

ومن خلال بحث دور الثقافة في تحقيق الاستقرار من وجهة نظر علم النفس وعلم الاجتماع توصل كل من " غابريال ألموند ( ALMOND Gabriel ) " و " سيدني فيربا ( VERBA Sydney ) " إلى تعريف الثقافة ب " التوجهات الاجتماعية للأفراد بالنظر إلى علاقاتها بالمجتمع " و عرفا الثقافة السياسية أو كما أطلق عليها مصطلح الثقافة المدنية ( Civic Culture ) ب " الأسس الثقافية التي تضمن الانسجام والانضباط داخل النظام السياسي ، ومحاولة إرساء سلوك فردي لدعم الديمقراطية.

وتعتبر الثقافة السياسية واحدة من بين أهم الظواهر المثيرة للاهتمام كونها لا تترك أثرا واضحا على مستوى الفعل والممارسة، فقد تكون إما دافعا للتنمية الديمقراطية أو معوقا لها وهذا بالنظر إلى طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع[2].

حيث أن النسق الثقافي العام إما أن يساعد على تحقيق الديمقراطية وتنميتها، وإما أنه يكرس سياسة التسلط والهيمنة .

لذلك يعتبر " الموند و " فيربا " أن مدخل الثقافة السياسية من أهم المداخل المستخدمة في دراسة النظم السياسية، باعتبار أن النظام السياسي يستمد شرعيته من مجموع الرموز السياسية والثقافية التي تشكل نظام المعتقدات للأفراد والجماعات . ولأن الديمقراطية هي مطلب من متطلباتها الثقافية – وهو ما يعرف بالثقافة الديمقراطية .

---

[1]) صليحة كبابي، **المرجع السابق** ،ص.239.

[2])**المرجع نفسه**، ص ص.239-240

فإن البحث عن مدى وجود قيم داخل المجتمع والدولة مثل التسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والرأي الآخر ، والحرص على المشاركة في الحياة السياسية هو ضرورة العملية الترسيخ الديمقراطي .[1]

ويعتقد " غابريال ألموند " أن أي ثقافة من الثقافات تشتمل على ثلاثة أبعاد : بعد معرفي يرتبط بمعارف الفرد عن النظام السياسي كنتيجة للتربية والتعليم، وبعد شعوري ويعني الإدراك اليومي لطبيعة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في ظل التبادل، الاتفاق والنزاع، وأخيرا بعد تقييمي ويمثل قدرة الأفراد على تقديم الأحكام والآراء عن عمل النظام السياسي .

ومنه يمكن تعريف الثقافة السياسية بأنها مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي، ومشاعر إيجابية أو سلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقييمية بشأن الظواهر والعمليات السياسية[2] .

وهناك تعريف آخر أشمل مفاده أن الثقافة السياسية هي " الجوانب السياسية للثقافة العامة السائدة في مجتمع من المجتمعات باعتبار أن هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة الأجزاء"

( و عرف " لوسيان باي PYE Lucian ) " الثقافة السياسية من جهته على أنها : " مجمل القيم الأصلية والمشاعر والمعرفة ، التي تعطي شكل وجوهر العملية السياسية[3] .

" آرون ويلدافسكي ( WILDAVSKY Aaron ) " من جانبه لم يعرف الثقافة السياسية إلا من خلال الوظائف التي تقوم بها داخل النظام وهي :

– وظيفة التفكيير ( meaning function ) وتسمح بوصف أنماط التفكير التي تعطي معنا للأشياء والأحداث .

– وظيفة المسؤولية ( responsability function ) وتساعد على وضع المعايير التي تحدد مستوى مسؤولية الأفراد عن سلوكياتهم تجاه النظام السياسي .

– وظيفة الحدود ( boundry function ) وتحدد أنماط السلوكيات أو أشكال الحياة غير المقبولة في الجماعة . [4]

---

[1])صليحة كبابي، **المرجع السابق**، ص.240.

[2])لاري دايموند، **مصادر الديموقراطية: ثقافة المجموعة ام دور النخبة**، ترجمة سمير فلو عبود، دار الساقي، ط1، 1994، بيروت، ص.16.

[3])**المرجع نفسه**، ص.17.

[4])صليحة كبابي، **المرجع السابق**، ص.240.

فالثقافة السياسية إذن هي جملة القيم والمعارف والقدرات التي تبني على أساس طريقة التفكير ووصف مسؤولية الفرد في التعامل مع الظواهر السياسية والعمل على تقييمها من خلال علاقة مدخلات النظام بمخرجاته.

## 1- الثقافة السياسية الأبعاد والأنماط :

أ- **أبعاد الثقافة السياسية** : لقد حدد كمال المنوي ستة أبعاد للثقافة السياسية في دراسة له بعنوان : "الثقافة السياسية للفلاحين " بناءا على تعريفه الإجرائي للثقافة السياسية بأنها : مجموعة القيم السياسية السائدة في المجتمع والتي تحدد اتجاهات ومشاعر وسلوكيات الأفراد وذلك في إطار علاقاتهم بالنظام السياسي، وهذه الأبعاد يحتوي كل منها على قيمتين متناقضتين هي : الحرية والإكراه، الثقة والشك، الخنوع والمقاومة، التدرج والمساواة، الدينية والعلمانية، الولاء الوطني والولاء المحلي، ولكل بعد من هذه الأبعاد مؤشرات وبهذا يقر بأن الثقافة السياسية تحمل في طياتها جانب قيمي للحكم وإعطاء الرأي وتقيم الأداء السياسي والنظام السياسي ككل، كما يظهر التناقض الذي تحدث عنه كمال المنوي في هذه القيم مثلا في أن قيمة الحرية لا توجد إلا في النظم الديمقراطية، في حين الإكراه وهي قيمة مناقضة للحرية لا توجد إلا في المجتمعات التسلطية، مما ينتج ثقافة سياسية ديمقراطية تحمل في طياتها قيمة الحرية، وثقافة سياسية خاضعة ميزا الإكراه[1]، وهو نفس الأمر حاصل مع باقي القيم ونقيضها كما تقسم إلى أبعاد محلية ودولية : البعد المحلي ، تتجسد أبعاد الثقافة السياسية المحلية في زيادة المشاركة السياسية سواء عن طريق المجالس البلدية، أو الانتخابات التشريعية، أو في استخدام مفردات سياسية واستحداث مفردات، وهي عملية مستمرة في الخطاب السياسي للدولة أو في البعد الإعلامي أو في البعد الاجتماعي والاقتصادي، أما البعد الدولي فيظهر في الاقتصاد والاستثمار والسياسة الدولية.

أما اقتصاديا فتجده مثلا في فكرة إنشاء البنك الدولي إبان الحرب العالمية الثانية، أما في الاستثمار الدولي، يظهر في مواضيع مثل صرامة تطبيق القوانين الاستثمارية والاستقرار

---

1) ريمة مشطوب ، طيب بلوصيف، **الثقافة السياسية والمشاركة السياسية للشباب الجامعي** ،**أي علاقة** ، مجلة المعيار ، العدد 52 ، الجزائر 2020 ، ص903

السياسي في دولة ما، أما في مجال السياسة الدولية، فإن العالم صموئيل هنتجتون، قد جعل مفهوم الثقافة السياسية سياسة دولية من خلال كتابه « صراع الحضارات » ، واعتبرت ثقافة سياسية سلبية [1].

ب- **أنماط الثقافة السياسية :** يمكن عرض الأنماط الآتية للثقافة السياسية مع تبيان خصائص كل نوع منها :

- **الثقافة السياسية المحدودة أو الضيقة :** يقصد بهذا النوع من الثقافة السياسية، أن الناس لا يعرفون إلا القليل جدا من الأهداف أو الغايات السياسية، التي توجد في الحياة السياسية ، كما أنهم لا يستطيعون تقليم أي نوع من الأحكام الصحيحة على هذه الأهداف أو السياسات العامة التي توجد في مجتمعهم ، كما أن هؤلاء الناس لا يستطيعون تقاسم أي نوع من التأييد أو المعارضة للسياسات العامة، أو حتى إلى القيادات والزعامات السياسية التي توجد في النسق السياسي، كما أن هذا النوع من الثقافات لا يمكن أن يسمى بالثقافات السياسية الوطنية.[2]

فالثقافة المحدودة أو الهامشية تنم عن عدم الاهتمام التام بعمليات النظام السياسي، هذا الأخير يعتبر ظاهرة عارضة ملصقة على ثقافات فرعية منفصلة عن بعضها حيث لا يوجد للفرد موقف خاص بالنظام و أن علاقته بالنسق السياسي محدودة جدا لدرجة أنه لا يكون أية مشاعر تجاهه.

- **الثقافة السياسية التابعة : ( الثقافة الخضوع أو الرعوية ) :** هذا النوع من الثقافة يكون أكثر دراية ومعرفة بمؤسسات اتخاذ القرارات السياسية وعمليتها، بمداخلات ومخرجات العملية السياسية، إلا أنها تنمي لدى الأفراد السلبية تجاه الحياة السياسية فالثقافة التابعة أو ثقافة الخضوع في جوهرها ثقافة سلبية أين تكون السلطة السياسية فيها أكثر حضورا و يكون الفرد متأثرا لا مؤثرا ذلك أن أي مبادرة لوجود أي عمل فردي أو جماعي من شأنه التأثير على عمل السلطة السياسية وتعتبر مبادرة غربية [3].

---

[1]) ريمة مشطوب، طيب بلوصيف، **المرجع السابق**، ص.904.

[2])عبد الله محمد عبد الرحمان، **علم الاجتماع السياسي النشاة التطورية والاتجهات الحديثة والمعاصرة**، دار النهضة العربية، ط1، 2001، لبنان، بيروت، ص.483.

[3])ريمة مشطوب طيب بالوصيف، **المرجع السابق**، ص.904.

**الثقافة السياسية المشاركة : ثقافة المشاركة أو المساهمة** : يكون المواطنين في مثل هذا النمط من ناحية الإدراك على وعي ومعرفة النظام السياسي و البني التي تحتويها الأدوار السياسية، حيث يقومون بدور فعال من خلال التأثير بالنظام السياسي بطرق مختلفة كالمساهمة في الانتخابات، وهذا الإدراك يصاحبه نوع من المشاعر والأحاسيس بالإضافة إلى التقسيم والحكم على النظام ومكوناته[1].

ثقافة المشاركة تنشأ عن حالة ذهنية وطريقة مميزة في التفكير بالسياسة وتبرز من خلال موقع المواطن الفاعل ، وشعوره بقدرته على التأثير على السلطة من خلال انخراطه في المؤسسات السياسية : الأحزاب والجماعات الضاغطة، مؤسسات المجتمع المدني

**2-وظائف الثقافة السياسية يمكن تلخيصها في النقاط الآتية :**

- – تقدم مجموعة من القيم والصيغ العقلانية التي تضمن التماسك الداخلي للبني، والمؤسسات والمنظمات التي يعمل في إطارها الأفراد .
- – التعبير عن المطالب والمصالح السياسية والاستجابة إليها، لما لها من تأثير في حشد وتعبئة القطاعات الاجتماعية، خصوصا عندما يتطلب الأمر بالجوانب الاجتماعية والحياتية لأفراد المجتمع ، والتحول من الجوانب التقليدية ، والاستبدال بها جديدة أكثر استجابة لتلك المصالح
- التأثير في عمليات نشر الوعي السياسي، وتوسيع المشاركة، وإرساء وجهات نظر جديدة لدى الجمهور، وتعزيز نوعية الحياة السياسية والاقتصادية[2]
- – تقوم الثقافة السياسية بتحقيق درجات مناسبة من الإشباع النفسي والعاطفي والوجداني لدى الجماهير عن طريق تلبية حاجاتهم الأساسية، ومنها الحصول على الثقافة العامية السياسية التي تؤهلهم إلى أداء وظائفهم السياسية التي تتمثل في حقوق الانتخابات، والمعارضة أو المظاهرات والاستفادة من المشاركة السياسية في الأحزاب السياسية التي تسهم جميعا في خلق روح الموطنة.

---

[1] ) نبيل حليلو ، **التنمية والثقافة السياسية، أي علاقة ؟** مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الثامن جوان ، الجزائر، 2012ص.29.

[2])ريمة مشطوب طيب بالوصيف، **المرجع السابق**، ص.905.

- – وتعد الثقافة العامة السياسية عاملا من عوامل التأثير في الحياة الاجتماعية السياسية، حيث إنها تعطي الفرد القدرة على التصرف في أي موقف، كما تهيئ له أساس التفكير والشعور

وتزوده بما يشبع به حاجاته البيولوجية...[1]

ويحتاج النظام السياسي إلى وجود ثقافة سياسية تغذيه وتعبر عن فلسفته وتحافظ عليه وتعرف بمؤسساته وتحدد وظائفها وصلاحيتها، وتحلل علاقة المواطنين بالسلطة السياسية من ناحية تأثير الثقافة السياسية على النظام السياسي، إذ يحتاج أي نظام سياسي إلى وجود ثقافة سياسية تغذيه وتعبر عن فلسفته اتجاه المواطنين.

فالحكم الشخصي الديكتاتوري يتواءم والثقافة السياسية التي تتلخص عناصرها أو مكوناتها في الخوف من النظام والخضوع له وتدني مستويات المشاركة السياسية، وضعف الإيمان بحرية الأفراد وكرامتهم ، وعدم إتاحة الفرص لظهور المعارضة، أما الحكم الديمقراطي فيتطلب ثقافة سياسية تؤمن بحقوق الإنسان، وتقتنع للفرد وحمايته مواجهة أي تهديد أو اعتداء على هذه الحريات والاستعداد للدفاع عنها، فيما لو استهدفتها مؤسسات السلطة أو هددت باستهدافها.

تؤثر الثقافة السياسية على علاقة الفرد بالعملية السياسية ، فبعض المجتمعات تتميز بقوة الشعور بالولاء الوطني، والمواطنة المسئولة، وهنا يتوقع الفرد أن يشارك في الحياة العامة وأن يسهم طواعية في النهوض بالمجتمع الذي ينتمي إليه، ولذا فإن الثقافة السياسية باعتبارها توزيع معينا من المواقف السياسية، القيم، المشاعر والمعلومات والمهارات التي تؤثر على سلوك المواطنين والقادة في النظام السياسي[2].

**2-دور الاحزاب السياسية في تشكيل الثقافة السياسية:**

حيث تقوم الأحزاب السياسية بدور كبير في عملية التنشئة من خلال غرس قيم ومفاهيم ومعتقدات سياسية معينة لدى الفرد، وذلك بهدف توجيه الأفراد وجهة سياسية معينة تتفق مع توجهات هذه الأحزاب، حيث تقوم الأحزاب بهذا الدور من خلال ما تقدم من معلومات، وما تمارسه من تأثيرات على الآراء والقيم والاتجاهات السلوكية السياسية

---

[1])**نفس المكان**

[2] ) ريمة مشطوب طيب بالوصيف، **المرجع السابق**، ص.905.

للجماهير، مستخدمة في ذلك كل ما تملك من وسائل اتصال بالجماهير سواء كانت هذه الوسائل جماهيرية كالراديو والتليفزيون والصحف والمجلات والكتيبات والنشرات وغيرها، أو وسائل اتصال مباشر كالندوات والمؤتمرات والمحاضرات والاجتماعات والمناقشات والمقابلات التي ينظمها الحزب من أجل الوصول إلى أكبر قطاع ممكن من الجماهير .

وتقوم الأحزاب السياسية بدور مزدوج في عملية التنشئة السياسية يتمثل في دعم الثقافة السياسية السائدة، وخلق ثقافة سياسية جديدة[1].

تعتبر الأحزاب قنوات للتعبير فهي أداة لتمثيل الشعب من جهة، وخدمة النسق السياسي من خلال مساندته ودعم مطالبه من جهة أخرى، حيث تقوم بدور كبير في عملية التنشئة من خلال غرس قيم ومفاهيم ومعتقدات سياسية معينة لدى الفرد، وذلك بهدف توجيه الأفراد وجهة سياسية معينة وهي تساهم في صياغة الثقافة السياسية للمجتمع من خلال برامجها ومبادئها وعمليات التوعية السياسية التي تقوم بها .[2]

التنشئة و التربية السياسية للمواطنين يقصد بالتنشئة السياسية عموما العملية التي يكتسب بواسطتها المواطنون القيم و التقاليد و الاتجاهات الاجتماعية السائدة ذات الدلالات السياسية وكذلك القيم و المشاعر تجاه النظام السياسي السائد في البلاد في عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان طيلة حياته ، فهي الية للتأثير في الثقافة السياسية السائدة في المجتمع سواء بتعديلها او يخلق سياسة جديدة.

حيث تقوم الأحزاب السياسية بدور هام في اعداد المواطن سياسيا و المساهمة في تربيته و تثقيفه، و يتحقق ذلك عن طريق مشاركة الناخب في الاهتمام بمشاكل الشعب و الجماهير، و نجاح الحزب يتوقف على مدى مشاركة التنظيمات الجماهيرية كالنقابات و النوادي للاشتراك في تربية المواطن، و يمارس الحزب دوره في التنشئة السياسية للمواطنين من خلال عقد الاجتماعات و المؤتمرات التي يعقدها دوريا بصفة منتظمة، ومن خلال وسائل الاعلام المختلفة ومن أهمها الصحافة و المنشورات التي يقوم الحزب بتوزيعها لشرح الفلسفة التي يقوم عليها و يدافع عنها، ومن خلال تقديم الكثير من المعلومات و ترتيب الأفكار

---

[1])ابرهيم زغوان ياسين زغدي، **دور الأنترنت في تشكيل الثقافة السياسية لدى الطالب الجامعي** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاجتماعية ، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ، جامعة الشهيد حمه لخضر، 2015-2016ص.41.

[2])فاطمة قعمير، **الثقافة السياسية وانعكاساتها على السلوك الانتخابي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في ، ادارة جماعات محلية، علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة احمد بوقرة بومرداس،2015-2016، ص.25.

و تنظيمها و نشرها بين أفراد الشعب[1].

و الوظيفة السياسية التي يقدمها الحزب تتوقف بالدرجة الأولى على مدى قوة الحزب في تأديتها، و اثبات فاعليتها يتوقف على مقدرته الفنية في التاثير في الجماهير و التأثر بهم و بعلاقته بالمؤسسات الأخرى في النظام السياسي، و كذلك يقوي الحزب الروابط بين الناخبين و الجهاز السياسي الرسمي وذلك بافساح المجال لهم بابداء آرائهم ورغباتهم و تبسي الدفاع عنها و حين يقوم الحزب بدور المعارضة فانه يضع الحكومة في موقف المحاسبة و المسؤولية امام الشعب

و الأحزاب السياسية تعمل بوسائلها على توضيح مشاكل الشعوب و بسط اسبابها و اقتراح وسائل حلها، ومن كل هذا تتكون لدى الأفراد ثقافة سياسية تمكنهم من المشاركة في المسائل العامة و الحكم عليها حكما اقرب الى الصحة ، ولاشك أن هذه المهمة تبدو صعبة بل مستحيلة بدون التنظيمات الحزبية[2]

تكوين الراي العام و انارته و يقصد بهذا أن الأحزاب تعمل على مساعدة المواطنين في بلورة افكارهم وأن يكونوا راي عام قوى ومستنير، وذلك من خلال حلقات النقاش و المجادلات التي تثيرها فتقدم للشعب مختلف المعلومات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية بالطرق المبسطة الواضحة التي توقظ فيه الوعي السياسي و توضيح مشاكل الشعب و تبسيط اسبابها و اقتراح الحلول[3]، يكون له دور في التأثير في صانعي القرار.

فهي همزة وصل بين مختلف الجماعات السياسية في المجتمع و اعضاء الهيئة الانتخابية وذلك في محاولة تحقيق العمل السياسي المنظم، و الحزب في هذا الشأن يقوم بتجميع الأماني و الأحلام المستقرة و الأفكار الفردية المنتشرة و المتعارضة فيقوم بصياغتها في صورة بناءة و فكر موحد وهو ما يعرف بالبرنامج، وذلك عن طريق الاجتماعات الجماهيرية و باستخدام الوسائل المؤثرة كالمحاضرات و الخطب و أجهزة الاعلام من اذاعة و تلفزيون و صحافة، اما فالعلاقة بين الحزب السياسي و الراي العام هي علاقة وثيقة، فاتجاهات الراي العام في دولة ما تعكس النظام الحزبي الملاك الدولة . فالأحزاب تلعب دورا

---

[1])حمدي عطية مصطفى عامر، **المرجع السابق**، ص.158.
[2])حمدي عطية مصطفى عامر، **المرجع السابق**، ص.159.
[3]) نور الدين حاروش، **الاحزاب السياسية**، دار الامة للنشر والطباعة والتوزيع، ص.117.

رئيسيا في بلورة الراي العام و توجيهه نحو الهدف الذي تريده لذا فان الدعاية الحزبية تعتبر ضرورة لابد منها لتعريف الراي العام بموقف الحزب وأهدافه[1].

**المطلب الثاني :علاقة الاحزاب السياسية بالانتخابات**

**1مفهوم الانتخابات:**

جاء في لسان العرب لابن منظور أن انتخاب من الفعل نخب أي انتحب الشيء اختاره وانتخب الشيء : انتزعة احد نخبته، والنخبة : ما اختاره منه ، ونخبة القوم ونخبتهم : خيارهم قال الأصمعي : يقال هم نخبة القوم، ويقال جاء من نخب اصحابه، أي في خيارهم، والانتخاب : الاختيار والانتقاء، ومنه النخبة وهم الجماعة تختار من الرجال ، فتنتزع منهم، وفي حديث علي كرم الله وجهه وقيل عمر رضي الله عنه : وخرجنا في النخبة، النخبة بضم: المنتخبون من الناس، المتفوق، وفي حديث ابن الأكوع : انتخب من القوم مئة رجل، ونخبة المتاع المختار ينتزع منه[2]

أما اصطلاحا فالانتخاب يعني " الطريقة التي بموجبها يعطي الناخب للمنتخب وكالة ويتصرف باسمه[3] ، وكلمة الانتحاب Election مرادفة لحرية الاختيار، وتعني كذلك أن يختار To Chose وعلى هذا فالنظم الانتخابية هي بمثابة أدوات لاختيار الحكام، ويرى ( مشيل روش) أن الانتخاب عبارة عن وسائل الاختيار بين بديلين أو أكثر من خلال إبداء الأصوات، كما يرى ( ألاف بول ) أن الانتخابات هي الوسائل التي يختار المواطنون بواسطتها ممثليهم ويمارسون عليهم قدرا من الضبط وإذا كانت الانتخابات تعتبر شكلا من أشكال الاتصال السياسي بين الحكومات والمحكومين فإنها في نفس الوقت وسيلة من وسائل إضفاء الشرعية على حق الحكام في ممارسة، أما قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية فقد اعتبر أن الانتخاب هو نفسه الاقتراع حيث يرى أن حق الاقتراع هو حق المواطن بالتعبير عن رأيه بشأن انتخاب مرشح لمنصب ماء ويرتدي الاقتراع أشكالا مختلفة[4].

---

[1])محمد ابرهيم خيري الوكيل، **التنظيم القانوني للأ حزاب السياسية بين النظرية وتطبيق**، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط1، 2014، مصر، ص.183.

[2])ابن منظور جمال الدين بن مكرم الانصاري، **لسان العرب**، مصر، الدار المصرية للتأليف والترجمة الجزء الثاني، ص.649.

[3])موريس دوفرجيه، **المرجع سابق**، ص.35.

[4])جعفورة مصعب، **العوامل السياسية والقانونية واثرها على المشاركة السياسية**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد20 جوان، الجزائر، 2019، ص ص .178-179.

أ-**مفهوم النظام الانتخابي** : يعرف النظام الانتخابي بأنه قواعد فنية قصد الترجيح بين المترشحين في الانتخابات، وعادة ما تعرف بالأساليب والطرق المستعملة لعرض المترشحين على الناخبين وفرز النتائج وتحديدها .

' كما يعرفه ( دافيد فاريل ) بأنه : النظام الذي يحدد الطريقة التي يتم من خلالها تحويل الأصوات إلى مقاعد في عملية انتخاب سياسيين لشغل مناصب معينة " . وعليه فالنظام الانتخابي هو الآلية التي تحدد الفائز والخاسر طبقا لأسلوب إحصاء الأصوات والذي يختلف بدوره من نظام الأخر .

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك نظام انتخابي مثالي يتلاءم مع كل الأنظمة السياسية أو مع كل المجتمعات ، كما أنه ليس هناك معيار مثالي لنظام انتخابي على المستوى العالمي ، فالنظم الانتخابية الفاعلة هي تلك التي تتناسب مع الواقع السياسي والاجتماعي للبلد ، لذا وجب أن تراعي الدولة أكثر النظم الانتخابية ملائمة لظروفها السياسية والاجتماعية وان يكون هذا النظام مناسبا لطبيعة التكوين الاجتماعي، والوعي السياسي الشعب الدولة وثقافته السياسية[1] .

**ب-النظم الانتخابية والسلوك لانتخابي** : يرى ( موريس دو فرجيه ) أن تأثير الأنظمة الانتخابية لا يظهر على توزيع المقاعد فحسب، بل يظهر أيضا على توزيع الأصوات فالناخبون لا يصوتون لذات الأحزاب في النظام الأغلبي ( الأغلبية المطلقة ) والتمثيل النسبي، وفي نظام الاقتراع بدورة واحدة، وفي نظام الاقتراع بدورتين، لهذا فإن سلوك الناخبين هو إلى حد ما انعكاس للنظام الانتخابي، كما أن طبيعة النظام الانتخابي تؤدي دورا هاما في التأثير على الناخبين، ودفعهم إلى ممارسة الفعل الانتخابي والمتمثل في التصويت، بحيث يلعب النظام الانتخابي ببساطة إجراءاته وشفافيته ومرونته دورا في تشجيع المواطنين على الانتخاب، بينما تؤثر الأنظمة المعقدة والغامضة في السلوك الانتخابي للمجتمع ، وتزيد من حالة اللامبالاة وعدم الاهتمام بالشأن السياسي مما يزيد من نسب العزوف والمقاطعة .[2]

---

[1]) جعفورة مصعب، **المرجع السابق** ، ص.180.

[2])**نفس المكان**

إن مفهوم المشاركة السياسية يجعل من النظام الانتخابي الميكانزم والوسيلة لتجسيد هذه المشاركة وتفعيلها . وانطلاقا من هذه الحقيقة لا يمكن أن نصف النظام الانتخابي، بأنه مجرد إجراء قانوني وفني، ولكنه في الأساس هو عملية سياسية لما لها من أثار على المشهد السياسي بكامله، كما أن النظام الانتخابي يعد انعكاسا لطبيعة النظام السياسي والمجتمع، من حيث انه يعكس آليات هذا النظام في تكريس حق المواطن في الانتخاب واختيار ممثليه وممارسة حق الترشح ، كما يضمن أيضا لمختلف القوى السياسية، حق التنافس في ما بينها وضمان التداول السلمي على السلطة وهو ما يسمح بدوره يضبط التحكم في اللعبة السياسية فقد يؤدي إلى تحديد الحياة السياسية و تفعيل الحراك السياسي وقد يحد من عمل القوى السياسية ويساعد على توليد العزوف عند المواطن الناخب والسياسي هذا ترتبط عملية إصلاح النظام الانتخابي ارتباطا وثيقا بالمشاركة السياسية ، فكلما اتسعت مساحة المشاركة في الانتخابات ورادت رقعة هيئة الناخبين ، كلما كان التمثيل النيابي أكثر عادلا وتعبيرا عن رغبة الجماهير.[1]

ونظرا للأهمية التي يكتسبها النظام الانتخابي، لما له من آثار على الحياة السياسية في أي بلد كونه ينتج آثاره بشكل سريع وفعال، وبتالي لديه قدرة على أن يعكس الواقع السياسي للدولة بإيجابياته وسلبياته، فهو يقدر ما يعتبر وسيلة لتحقيق وتجسيد الديمقراطية النيابية، يمكن أن يكون عاملا كابحا يحول دون تحقيق المشاركة السياسية، خاصة في الدول التي تسعى فيها السلطة القائمة إلى المحافظة على استمرارها في ممارسة الحكم، من خلال خلق مؤسسات شكلية، توحي بوجود نظام ديمقراطي وهذا ما تشير إليه التجارب الانتخابية في معظم الدول النامية ومنها الدول العربية، حيث أن الأنظمة الانتخابية، حتى تلك التي أدخلت عليها تعديلات، لم تؤدي إلى تغييرات حقيقية في ممارسة السلطة، إذ بقي حزب الأغلبية يحتكر جميع مصادر السلطة ويعمل على إعادة تكريس المناخ السياسي السائد بجموده و مميزاته، خاصة عدم توازن علاقات القوى بين النخب الحاكمة والمعارضة السياسية بشكل كبير، فمجمل الإصلاحات التي جرت على الأنظمة الانتخابية في الدول العربية ( مصر، الجزائر، الأردن، المغرب ، موريتانياء تونس ... ) كانت مبادرة من السلطة السياسية و مباركتها بهدف:

[1] )mourice duverger ،le système politiques froncois ،Edition Entierement refondue ،1996 ،P.568.

- إتاحة الفرصة الفوز حزب سياسي معين
- تحجيم وإبعاد بعض التشكيلات السياسية .
- ضمان استمرار هيمنة أحزاب معينة .

وكان من نتائج هذه العملية عزوف الناخب عن المشاركة السياسية والإدلاء بصوته، لان هذه الممارسة ولدت له قناعة بأن نتائج اللعبة محسومة مسبقا وأن الأحزاب التي تصل إلى البرلمان لا تخرج عن جلباب الحزب الحاكم المهيمن وان كل الانتخابات تتميز بعدم شرعيتها وبذلك تظهر النظم العربية أو أكثرها، غير ديمقراطية. [1]

لذلك فانتقاء النظام الانتخابي من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي من أجل إعطاء العملية الانتخابية مشروعيتها وإضفاء الصبغة القانونية عليها، فهناك إدراك متعاظم على أهمية تصميم نظم انتخابية بشكل توفير التمثيل الجغرافي وتحفز على تحقيق النسبية في التمثيل في آن واحد، ويشجع الأحزاب السياسية الفاعلة، وفي نفس الوقت توفير المزيد من الفرص لتمثيل لجميع شرائح المجتمع بكل أطيافه، والمشاركة في العملية الانتخابية، من خلال استخدام وسائل مبتكرة وقوانين كمحفزات وكضوابط في نفس الوقت لذلك فأعتماد وتطبيق نظام انتخابي لابد وأن يكون مدروسا بدقة.

إذا فاختيار النظام الانتخابي يكشف على تباين كبير في العملية السياسية، وتنفيذه له أثر كبير في الحقوق السياسية المتصلة به، إذ أن سلوك الناخب إلى حد ما هو انعكاس للنظام الانتخابي المطبق، أو كما يذهب دوفرجيه إلى أن " الأنماط المختلفة للمنظومات الانتخابية تؤدي إلى إعطاء معان مختلفة لخيارات الناخبين، ومستوى مشاركتهم السياسية.[2]

**2-علاقة الاحزاب السياسية بالانتخابات:**

"يذهب ( سيغموند نويمان) إلى أن للأنظمة الحزبية المختلفة عواقب بعيدة المدى بالنسبة إلى عملية الانتخاب وبنسبة أكبر إلى عملية صنع القرارات الحكومية "[3] ، فالأنظمة السياسية التي يوجد فيها تعدد الأحزاب السياسية تختلف الحياة السياسية فيها عن الأنظمة السياسية التي بها حزب واحد ، فالحكومات والأنظمة السياسية لا يمكنها الاستمرار دون أحزاب حرة منظمة ولها أثر على مختلف القوى الاجتماعية التي تؤثر على الحياة السياسية

---

1) جعفورة مصعب، المرجع السابق ،ص .181.

2)جعفورة مصعب، **المرجع السابق**، ص ص.181-182.

3)ارنت ليبهارت، **الديموقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة: حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006، بغداد، ص.27.

وعلى سلطة اتخاذ القرارات في الدولة، فالأحزاب كما يقول الفقيه النمساوي " كلس " هي عماد الديمقراطية وعدم الإقرار بوجود الأحزاب يعد عداء للديمقراطية ذاتها " ، كذلك يقرر الفقيه " إيسمن " أنه لا حرية سياسية دون أحزاب " ، وهذا الرأي محل إجماع من أغلب الفقه الدستوري.[1]

ولا شك إذن أن الأحزاب ضرورة تقتضي بها طبيعة الأنظمة الديمقراطية، فالأحزاب تساعد على تكوين ثقافة اجتماعية وسياسية لدى الأفراد وتسهم في تكوين رأي عام يسمح للمواطن بالمشاركة في الشؤون العامة أو ممارسة الضغط والتأثير على الحكومات، كذلك يساهم وجود حزب معارض للحكومة بالتعبير عن الرأي المضاد يحول دون استبداد الحكومة وانتشار الفوضى.[2]

ويشدد ( دوفرجيه ) على أن ثمة علاقة وثيقة بين عدد الأحزاب والاستقرار الديمقراطي ويعتقد أيضا أن نظام الحزبين لا يبدو مطابقا لطبيعة الأشياء فحسب، إذ يستطيع أن يعكس بدقة الثنائية الطبيعية في الرأي العام، بل يميل أيضا إلى أن يكون أكثر استقرارا من نظام الأحزاب المتعددة لأنه أكثر اعتدالا، ففي الأول يجد المرء انخفاضا في درجة الانقسامات السياسية، كما يعمل على تقييد ديماغوجية الأحزاب، بينما نجد في الثاني تفاقما للانقسامات السياسية وتكثيفا للخلافات يتطبق مع تطرف عام في الآراء، كما يرى ( ألموند) أنه في الأنظمة السياسية الحديثة المتطورة ذات الصيانة الواضحة للحدود (أي النمط – الأنكلو– أميركي) يعتبر تكتيل المصالح الوظيفية الأبرز والأكثر تميزا للأحزاب السياسية، وأن هذه الوظيفة هي في المدى الأوسط للمعالجة ومن المفترض فيها أن تتحول المصالح المعبر عنها بوضوح إلى عدد محدود نسبيا من الخيارات، وقد يبدو نظام الحزبين في وضع مثالي لهذا، كما قد تبدو أنظمة الأحزاب المتعددة أقل فعالية من حيث تكتيل المصالح.

إن عدد الأحزاب عامل هام، فأنظمة الحزبين المسؤولة أمام قاعدة انتخابية واسعة تضطر عادة إلى سياسات تكتلية المصالح، من ناحية ثانية إن وجود عدد كبير من الأحزاب الصغيرة إلى حد ما يزيد من احتمالات اقتصار كل حزب على نقل مصالح ثقافة فرعية

---

[1])جعفورة مصعب، **المرجع السابق**، ص.183.

[2])بن يحيى بشير، **حرية تكوين الاحزاب السياسية في النظام الدستوري الجزائري ودورها في التجربة الديموقراطية الجزائرية**، اطروحة دكتوره غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1،2014-2015، ص.1.

خاصة مما يساهم في عزوف شرائح كبيرة من المجتمع عن الانتخابات والعمل السياسي بصفة عامة.[1]

وإذا كان نظام تعدد الأحزاب السياسية يعمل في كثير من الأحيان على خفض مستوى المشاركة الانتخابية، فإن هذه الأخيرة تنخفض أكثر في نظام الحزب الواحد (وان شارك البعض خوفا من السلطة التي تضخم نسب المشاركة ). لأن هذا النظام السياسي الشمولي، لا يعطي مجالا للتعددية السياسية وبذلك يعمل على تعبئة رعيته سياسيا، لأن الطبيعة الشمولية للنظام السياسي هي بمثابة مثبط للمشاركة في العملية السياسية، ففي نظام الحزب الواحد الترشح يكون من قائمة وحيدة مقدمة من الحزب فالنائب ليس له برنامج انتخب على أساسه من بين عدة برامج أخرى، بل عليه الالتزام بمواثيق الحزب وتوصيات مؤتمره وجنته المركزية فالانتخابات في عهد الحزب الواحد لا تشكل عملية ضرورية لإرساء الشرعية الشعبية مادام الحزب يرتكز على أنواع أخرى من الشرعية – كالشرعية الثورية التاريخية – وإنما وظيفة الانتخابات تتمثل في تحقيق الدمج الاجتماعي فهو نوع من الطاعة للمرشحين المختارين من طرف الحزب، وهذا ما نجده في النظام الانتخابي المطبق في الجزائر في عهد الحزب الواحد إلى غاية صدور دستور 1989، فقد كان أداة معدة لتأمين بقاء الحزب الواحد في السلطة أكثر مما هو وسيلة للتداول على السلطة وممارسة المواطنين لحقوقهم السياسية والمشاركة السياسية في السلطة، وكان النظام الانتخابي يفتقد لعنصر التنافس الذي يميز بين الأنظمة الأحادية والأنظمة التعددية.[2]

وبسبب فراغ الانتخابات من كل ممارسة سياسية أصبح يشكل إجراء روتينيا حيث يصادق الشعب على كل ما يقدم إليه دون اكتراث كبير بنوعية المرشحين ، فأصبح الانتخاب لا يشكل حدثا سياسيا لأنه لا يؤثر في طبيعة النظام السياسي ، وبالتالي عزوف كبير من قبل المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية[3]

**المطلب الثالث:علاقة الاحزاب السياسية بالراي العام**

**1-تعريف الراي العام:**

---

[1])جعفورة مصعب، **المرجع السابق**، ص184

[2])جعفورة مصعب، **المرجع السابق**، ص ص.184-185.

[3])**المرجع نفسه**، ص185

على الرغم أن الرأي العام من أكثر المفاهيم الشائعة الاستعمال اليوم على السواء إلا أنه يظل مفهوما زئبقيا " يصعب تعريفه رغم كثرة استخدامه، فلذا ما كان اتفاق رجال السياسة وعلم الإعلام والاتصال وعلم الاجتماع والاقتصاد وعلم النفس الاجتماعي على تأثير الرأي العام وأهميته في حياة الناس لكن أثارت اختلافاتهم على تحديد تعريف محدد لهذا المصطلح، فلذلك أن الرأي العام يعد مفهوما يصعب الإحاطة به في ضوء صعوبة تحديد الاصطلاحات في علم السياسة بصفة عامة.[1]

إضافة إلى ذلك أيضا أن الرأي العام يعد من المفاهيم المستحدثة التي تعبر عن خط إنساني جديد وحقيقة الرأي العام أنه صفة بيضاء تمتلك القدرة على التلون بلون المصدر المشع والمقصود أن قابلية وذكاء الجانب الفكري المقابل قادرة على خلق رأي وشعور عام قادر على التحكم بزمام الأمور.

**2-علاقة الاحزاب السياسية بالراي العام:** يعتبر الرأي العام القوة الحقيقية في المجتمع وهو يشير إلى الآراء لي يعتنقها جمهورها او حلم حول مسألة أو قضية معينة بعد مناقشات متبادلة

وواعية أو في كلمات أخرى الرأي العام هو إرادة الشعب ولما كان من الصعب أن يتفق كل الناس على رأي معين فقد يوجد رأي آخر هو رأي الأقلية البسيطة فإن الرأي العام هو رأي الأغلبية والفكرة السائدة بين جمهور من الناس يرتبطون بمصالح مشتركة إزاء موضوع يحدث حوله جدل ونوع من الاحتكاك والتفاعل في المجتمع .

وعلى ذلك فإن الرأي العام ليس اتجاها انفعاليا يصدر عن جمهور التي تجتمع اجتماعا عابرا وإنما هو حكم عقلي يصدر عن جمهور مترابط ويتكون الرأي العام في ضوء العوامل الكامنة في الأفراد وهي عوامل البيئة والوراثة والمستوى الاقتصادي وتكوين آراء المتعلمين ويختلف الرأي العام عن الخاص الأن الأخير هو رأي شخصي وظاهرة نفسية تخص الشخص ويتم التأثير على الرأي العام بطريقتين الضغط واستعمال القوة، الإقناع.[2]

---

[1])مسعود سلمى بازوش حنان، **دور الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة في تشكيل الراي العام قضية اعتدار فرنسا من الجزائر نمودجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم الاعلام والاتصال وعلاقات عامة، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية،2019 ص19

[2])واضح فاطمة الزهراء، **المرجع السابق**، ص.67.

فالأحزاب السياسية تسعى دائما لكسب الرأي العام وتعتبر الدعاية أهم وسائلها التحقيق هذا الهدف أما المجتمعات المتأخرة فلا يكون الرأي العام أي أثرا وقوة وذلك بسبب عدم ثقافة أفراده وتختلف أساليب الدعاية باختلاف البيئة وكلما كانت الدعاية علنية كان ذلك جذب للناخبين إليها، فإن الأحزاب السياسية تعتبر خالقة للراي العام وهي تخلقه بالدعاية ثم تعبر عليه وتختلف الدعاية من بيئة إلى أخرى ومن حزب سياسي إلى جزب آخر، فمن بث الأفكار التي يعتنقها الراي العام[1] ، عن طريق الدعاية والصحف والخطباء إلى عقد مؤتمرات دورية أو عامة إلى الإذاعة والنشرات أثناء الحملات الانتخابية .

والأحزاب السياسية تلعب دورا أساسيا في الحياة السياسية والأنظمة الديمقراطية وفي هذا الإطار تباشر الأحزاب السياسية بالتأثير على الرأي العام عند الناخبين وتكوين القادة السياسيين من خلال اختيار المرشحين وتحقيق الاتصال وتأثير عمالهم.

ويعتبر الإعلام أهم وسائل الأحزاب السياسية للتأثير في تكوين الرأي العام وتوجيه الهيئة المناخية التي تعبر عن السلطة العليا في الدولة وعليه تتوقف طبيعة السياسة الحكومية.

كذلك تقوم الأحزاب السياسية عن طريق الإعلام بالتأثير والتوجيه هيئة للناخبين والتصويت إلى هذا الحزب أو ذاك وكذلك تقوم الأحزاب السياسية بتكوين القادة السياسيين عن طريق اختيار مرشحيها إلى الانتخابات ويختلف التأثير قوة وضعفا باختلاف النظم الانتخابية والظروف السياسية الخاصة بكل دولة.[2]

ويلاحظ أن نظام الحزبين من هذه الناحية لا يعكس تكوين البنيان الاجتماعي واتجاهات الرأي العام بشكل واضح ودقيق في المجالس النيابية والهيئات الحاكمة بصورة عامة، وذلك لأنه في ظل هذا النظام لا تستطيع الأحزاب الصغيرة إرسال ممثليها إلى هذه المجالس والهيئات وعلى خلاف ذلك نجد أن نظام تعدد الأحزاب يساعد على جعل المجالس النيابية مرآة صادقة لأفكار وميول جميع الاتجاهات السياسية في الدولة ما دام أنه يفسح المجال لتمثيل جميع الأحزاب السياسية.[3]

---

[1])حسين عبد الحميد احمد رشوان ، **المرجع السابق** ص224

[2]) واضح فطيمة الزهراء، **المرجع السابق**، ص ص.68-69.

[3])تامر كمال محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، 2004، الاردن، ص.227.

وتلعب الأحزاب السياسية دورا هاما في تكوين الرأي العام وتوجيهه ويعتمد ذلك على مدى جماهيرية الحرب وتوجيهاته من خلال الاتصال مع مواطنين ومدى امتلاكه وسائل الاتصال والتعبير أهم وسائل الأحزاب السياسية للتأثير في تكوين الرأي العام وتوجيه الهيئة الناخبة التي تعتبر السلطة العليا في الدولة وعليها تتوقف الطبيعة السياسية للحكومة، فالأحزاب السياسية تعتبر حلقة اتصال بين الحكام والمحكومين وذلك من خلال الحوار الذي يدور بين الأحزاب المعارضة والأحزاب الحاكمة في معرض مناقشتهم حول المسائل العامة المطروحة في البلاد حيث تحاول الأحزاب الحاكمة عادة الدفاع عن سياسة الحكومة وتقديم نظرة تفاؤلية للأوضاع العامة في حين تقوم الأحزاب السياسية المعارضة بانتقاد سياسة الحكومة من خلال تبيان الثغرات فيها والمشاكل التي يعانيها المواطنين واقتراح الحلول البديلة لسياسة الحكومة وهذا النقاش بين الأحزاب الحاكمة والمعارضة يساعد في تكوين الرأي العام حول الجدل السياسي وكذلك تقوم الأحزاب السياسية عن طريق الإعلام بالتاثير وتوجيه هيئة الناحيين للتصويت إلى هذا الحزب أو ذاك من خلال محاولة إقناع الناخبين بمبادئها التي تتضمنها عادة برامجها الانتخابية [1].

ويقوم الحزب بتقديم الخدمات للمجتمع، ويعمل كمنظمة تعليمية فيقدم للشعب مختلف المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالطرق المبسطة الواضحة التي توقظ فيه الوعي السياسي، ويوضح لهم مشاكل الشعوب وتبسيط أسبابها، واقتراح حلها ويشرح لهم كذلك الرأي حيث تثير المسائل وتختار من بينها، وتولد الحرارة السياسية وفي ضوء ذلك تتكون لدى الأفراد ثقافة سياسية ورأي عام مستنير هذبته ونظمته الأحزاب السياسية مما يمكن المواطنين من المشاركة في المسائل العامة، والحكم على الأمور بطريقة موضوعية ويكون لهذا أبعاد التأثير في جهاز الحكم ويعين الحزب على الحفاظ على النسق بادائه هذه المهام، وهذا ما جعل من وجود الأحزاب صرورة لا غنى عنها وفي هذا الخصوص نصت المادة الرابعة من الدستور الفرنسي على أن الأحزاب والجماعات السياسية تسعى لتعبير عن الآراء في الانتخابات وهي تكون نشاطها بجدية ويجب أن تحترم مبادئ سيادة الأمة والديمقراطية.[2]

---

[1])**المرجع نفسه**، ص.229.

[2])واضح فاطمة الزهراء، **المرجع السابق**، ص.70.

وفي الأخير نتوصل إلى نقطة مهمة أي أن الأحزاب السياسية تتماشى مع الانتخابات والأمر عملي بينهما أي اتخاذ الانتخابات كوسيلة حتى يصل الحزب إلى السلطة والرأي العام يمثل أيضا التسويق الأفكار والمعلومات الحزبية بواسطة وسائل الإعلام، الدعاية، الإشهار برامج، وهي نقطة محورية تسهل على معرفة الحرب السياسي وتعززه بالوعي السياسي.

## المبحث الثاني: الاحزاب السياسية وتأثيرها على المشاركة السياسية

ان عماد الديموقراطية هي حرية ابداء الأراء والتعبير في المجلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دون ضغوط او اكراء او منع وهذا الاخير ساهم في تراجع دور المواطن في العملية السياسية وهنا يتضح دور الاحزاب السياسية في سد هذه الفجوة عن طريق عدة طريق والتي سنتفصل في ذكرها، وهي التنشئة السياسية ودور الاحزاب فيها والمشاركة السياسية ودور الاحزاب فيها وازمة المشاركة السياسية.

### المطلب الاول :دور الاحزاب السياسية في التنشئة السياسية

#### 1-مفهوم التنشئة السياسية:

يعرفها فريد جريشتين(greers tin) التنشئة السياسية " هي عملية تلقين القيم واتجاهات سياسية واهتمامات اجتماعية ذات دلالة سياسية " .[1]

و يعرفها أحمد بدر هي : تعلم سياسي رسمي أو غير رسمي مقصود أو غير مقصود أو مخطط له بحيث تتصل هذه العملية بجميع مراحل حياة الفرد، كما تشمل أيضا التعلم السياسي الصريح والواضح والتعلم الغير سياسي الذي يؤكد على السلوك السياسي في تعلم الأفراد بعض الاتجاهات الاجتماعية ذات الارتباط بالسياسة أو اكتساب الأفراد الصفات شخصية ما[2]

**خصائص التنشئة السياسية :** تتمير عملية التنشئة السياسية بالخصائص التالية :

- أنها عملية تعلم اجتماعي يتعلم فيها الفرد عن طريق التفاعل الاجتماعي أدواره الاجتماعية والمعايير الاجتماعية والسياسية التي تحدد هذه الأدوار ويكتسب القيم والاتجاهات

---

[1])الطاهر اسود شعبان، **علم الاجتماع السياسي**، ط2، دار المعرفة الجامعية اللبنانية، 2001، ص.13.

[2]) فاطمة بن يحي، ميلود طواهري، **دور عملية التنشئة السياسية في ارساء المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 12 جوان ، الجزائر، 2019، ص.372.

النفسية والمعرفية والأنماط السلوكية المختلفة التي توافق عليها الجماعة ويرتضيها المجتمع وهي عملية تكيف مع المجتمع بمؤسساته المختلفة .

– أنها عملية نمو يتحول من خلالها الفرد من طفل يعتمد على غيره متمركز حول ذاته لا يهدف في حياته إلا إلى إشباع حاجاته الفسيولوجية إلى فرد ناضج يدرك معنى المسؤولية الاجتماعية وتحملها ومعنى الفردية والاستقلال قادر على ضبط انفعالاته والتحكم في إشباع حاجاته بما يتفق والمعايير الاجتماعية .[1]

– أنها عملية الفردية سيكولوجية بالإضافة إلى كونها عملية اجتماعية تهدف في الوقت نفسه إلى اكتساب خبرات اجتماعية تهدف في الوقت نفسه إلى اكتساب خبرات اجتماعية وأساسية في بناء الجماعات وتماسكها.

– أنها عملية مستمرة ولا تقتصر فقط على الطفولة إلى المراهقة والرشد وحتى الشيخوخة والممات

– أنها عملية دينامية تتضمن التفاعل والنفير ، فالفرد في تفاعله مع أفراد الجماعة يأخذ ويعطي فيما يختص بالمعايير والأدوار الاجتماعية والاتجاهات النفسية .

–أنها عملية معقدة متشعبة تستهدف مهام كبيرة وتستعين بأساليب ووسائل متعددة لتحويل الطفل من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي

– آنها عملية معتمدة على الفروق الفردية فالتفاعل ما بين الاستعدادات عند الفرد وبيئته الاجتماعية والمادية يؤدي إلى تقبل هذه العملية ومن ثم نجاحها في إكسابه المعايير والقيم التي يرضي عنها المجتمع.[2]

**مراحل التنشئة السياسية :** يمر الوليد البشري بمراحل والتي ترتبط نموه وتطوره تحددها فيما يلي :

مرحلة تكييف الطفل مع مطلب جسمه وحاجاته البيولوجية والظروف البيئية المحيطة به وهو يضطر إلى قبول المعاني التي حددت من قبل الكبار للمواقف التي يمر بها، كما يظهر ذلك في معاملته لهم وهو بالتدريج تعود أن يركز نشاطه نحو جوانب محسوسة محورية في المواقف التي يتفاعل معها وبذلك يمر سلوكه في عملية تمايز مستمرة .

---

[1])فاطمة بن يحي ميلود طواهري، **المرجع السابق**، ص.373.

[2])**نفس المكان**

**المرحلـة الثانيـة :** أهم ما يميزها نمو الطفل الحركي واكتسابه القدرة على الانتقال مستقلا نسبيا عن الكبار ويساعده في ذلك أن الكبار ييسرون له هذا الاستقلال ويجد الطفل نفسه قادرا على إحداث أثر واضح في البيئة المحيطة به مادية واجتماعية وعندما يستقل نسبيا عن الكبار فان كثيرا من تصرفاته تصطدم مع مقاومة الكبار، مما يترتب عليه حدوث صراع في شخصيته و تتعدل معاني الأشياء وتتمايز الأشياء والعلاقات التي تحدد استجابات الطفل مما يؤدي إلى تعديل سلوكه بحسب قيم الكبار وعاداتهم والمعاني التي حددها المواقف مختلفة التي يوجهها الطفل

**المرحلة الثالثة ؛** يكتسب فيها الطفل اتجاهات الكبار نحو المواقف الهامة في حياته وتعتبر اللغة مفتاح هذه التنشئة ويقوم بتقليد ادوار الآخرين والتعبير عن اتجاهاتهم في سلوكهم لاستخدام اللغات إلى أنه يبغي التأثير الكبير للأسرة.[1]

**المرحلـة الرابعـة :** يستمر تعلم القيم والمعايير الاجتماعية من الأشخاص الهامين في حياة الفرد مثل الوالدين، الأخوة والقادة الأقارب الرفاق ومن الثقافة العامة التي يعيش فيها الفرد وتعتبر المراهقة مرحلة من مراحل التنشئة تخص الحياة بالفرد في مظاهره المختلفة وتكبر دائرة اتصالاته في العادة بتقدمه في السن ويستمر في تعديل سلوكه ونمط شخصيته بقدر تعدد وتنوع المواقف الاجتماعية التي يتفاعل معها وتتفاوت حاجات الفرد إلى تعديل سلوكه ونمط شخصيته كما تتفاوت قدرته على هذا تبعا لثقافة أسرته وخبراته الخاصة

ثم مرحلة النضج والاعتدال وخلالها يتحدد السلوك السياسي للفرد في مختلف مراحل حياته يعايش مؤسسات عديدة وتتم في شكلين أساسيين تنشئة مقصودة عن طريق الأسرة والمدرسة وتنشئة غير مقصودة عن طريق المسجد ووسائل الإعلام والإذاعة والتلفزيون والأحزاب السياسية ويتعلم الفرد خلالها المهارات والأفكار والمعايير الإجتماعية والاتجاهات والعادات

وبعد تلقين الفرد لهذه المعايير والقيم يختزنها في ذاكرته ووجدانه لتساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد مواقفه وسلوكه بعد ذلك.[2]

---

[1]) سناء الخوالي ، **الاسرة والحياة العائلية**، دار المعرفة الجامعية، 2002، الاسكندرية، ص.231.

[2])فاطمة بن يحي ميلود طواهري، **المرجع السابق** ، ص.374.

**4. أهداف التنشئة السياسية :** تهدف عملية النشأة السياسية إلى, إعداد القرد قبل الانخراط في الجماعة السياسية والولاء للسلطة السياسية التي تقودها

2. غرس قيم الجماعة السياسية في نفوس الأفراد مما يدعم الولاء للجماعة والإيمان بأهدافها المشتركة

3. تحويل المواطن من الإنسان السلبي إلى المشارك في العمل السياسي وتحديد الأثار السلبية للتغيرات السابقة والتوعية السياسية داخل الأسرة والجماعات التقليدية في المجتمع الريفي المحافظ . إعداد الأفراد لتولي مناصب سياسية معينة ..

5. تفعيل قيم الأثار والتفاني في خدمة الوطن وما يرتبط من مصالح مساعدة للنظام السياسي على تأكيد وجوده من خلال بث الرغبة في الطاعة والامتثال للقرارات السياسية [1]

**مؤسسات التنشئة السياسية :** تختلف مؤسسات التنشئة السياسية باختلاف أدوارها التي من خلالها يكتسب الفرد قيما ومعايير واتجاهات نلخصها فيما يلي

**الأسرة :** تعتبر من أهم مؤسسات التنشئة السياسية باعتبارها الوسيط التربوي الذي يقوم بنقل التراث الثقافي والاجتماعي من المجتمع وتلقين قيم واتجاهات سياسية واهتمامات اجتماعية ذات دلالة سياسية إلى الفرد ويعرفها محمد سيد النجيبي : " الأسرة هي النواة الأولى التي تنشا فيها الأفراد والجماعة أيضا ، فالأسرة مجتمع مصغر ومنها تتكون مبادئ العلاقات والطباع الاجتماعية ".[2]

إضافة إلى الدور الذي تقوم به مؤسسات التنشئة الأسرية من مدرسة ورفاق وأحزاب ودور مؤسسات العمل والمؤسسات الدينية ووسائل الإعلام لكن نحن في بحثنا نركز على الأسرة والأحزاب السياسية وسنوضح بهذا الصدد دور الأحزاب السياسية.

**. الأحزاب السياسية :** تعرف الأحزاب السياسية على أنها تنظيمات شعبية تستقطب الرأي العام وتستهدف تولي السلطة في الدولة تلعب الأحزاب السياسية في الدول النامية دور الأسر وهي وسيط بين الحاكم والمحكوم وتساهم في غرس قيم ومعتقدات سياسية لدى الفرد حيث تساهم في تعبئة الأفراد ضد القرار الذي لا يتلاءم ومصلحته و في تقديم المعلومات للجماهير والتأثير على قيم وسلوكات الأفراد بمختلف وسائل الاتصال الجماهيرية وسائل

---

[1])خليل العمر معن، **التنشئة الاجتماعية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004، ص.223.

[2])عبد المنعم محمد، **المجتمع الانساني**، مكتب القاهرة، 1973، مصر، ص.62.

الإعـلام أو وسـائل اتصـال مباشـرة كالنـدوات والمـؤتمرات والمحاضـرات والاجتماعـات والمناقشات والمقابلات التي ينظمها الحزب لكسب اكبر عدد ممكن من الجماهير ، كما تقوم الأحزاب بدور مزدوج في عملية التنشئة السياسية من خلال دعم الثقافة السياسية وخلق ثقافة سياسية جديدة .

كما انه تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول إلى مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة.

إضافة إلى الدور الكبير الذي تحدثه في عملية التنشئة من خلال غرس قيم ومفاهيم ومعتقدات سياسية معينة لدى الفرد وذلك بهدف توجههم وجهة سياسية معينة تتفق مع توجهات هذه الأحزاب .[1]

**2-دور الاحزاب السياسية في التنشئة السياسية:**

تبين نتائج المسح الاجتماعي التصويت على قيام الأحزاب السياسية بوظيفة الإرشاد السياسي للمواطنين بنسبة 41 % في مقابل العكس السلبي ( عدم تمكنها من أداء مهمة التنشئة السياسية ) بمعدل 59 % . بالإضافة إلى تأكيد الأمر حول متغير دور الأحزاب في عملية التنشئة و التعبئة

السياسية للمواطنين والاهتمام بانشغالاتهم والتي قدرت ب : 25 % في مقابل التصويت سلبا ضد نجاح العملية ب : 75 % .[2]

ولم تسلم البرامج وسياسات الأحزاب من النقد هي الأخرى ، فكانت مقنعة بنسبة 24 % فقط و غير مقنعة بنسبة 76 %، أما علاقة المصوتين بالأحزاب السياسية وانتمائهم لها فتمثل في قطيعة واسعة لنشاطها حيث بلغ عدد الأعضاء فيها 02 % وعدد المناضلين بها 03 % في حين قدر المتعاطفون معها 16 %، وتم التصويت بنسبة 79 % بالقطيعة الحزبية ( عدم وجود علاقة ) . ومن ناحية التصويت على الحزب الأكثر فاعلية من حيث النشاط والتمثيل السياسي والاستجابة الانشغالات المواطنين، تحصل حزب الأفلان على نسبة 75 % من الأصوات متغلبة على بقية التشكيلات الحزبية وهو ما يؤكد تجذر هذا الحزب في الموروث الإيديولوجي والثقافي للجيل الحالي، وكان التقارب واضحة بين حركة

---

1) فاطمة بن يحي ميلود طواهري، **المرجع السابق** ، ص.375.
2) فاتح كمال، **المرجع السابق**، ص.191.

حمس التي حازت على 10 % والأرندي الذي بلغ نسبة 09 % ونسبة 06 % لحزب آخر ...[1]

إن الأحزاب السياسية المحلية لا بد أن تؤدي دورها في عملية التنشئة من خلال غرس قيم و مفاهيم ومعتقدات سياسية معينة لدى الفرد ، وذلك بهدف توجيه الأفراد وجهة سياسية معينة تتفق مع توجهات هذه الأحزاب وتهدف لخدمة لصالح العام ودفع معدلات المشاركة إلى أعلى مستوياتها، وهو الأمر الذي أغفلته الأحزاب السياسية المحلية في بلادنا من أجندة نشاطاتها العملية وبقيت متعلقة بتحسيس المواطن فقط عند اقتراب الاستحقاقات الانتخابية وهذا ما أثر سلبا على سلوك الناخب المحلي وتوجه السياسي.

وتقوم الأحزاب في إطار التنشئة السياسية من خلال ما تقدمه من معلومات، وما تمارسه من تأثيرات على الآراء والقيم والاتجاهات السلوكية السياسية للجماهير، مستخدمة في ذلك كل ما تملك من وسائل اتصال بالجماهير سواء كانت هذه الوسائل جماهيرية كالراديو والتليفزيون والصحف والمجلات والكتيبات والنشرات وغيرها، أو وسائل اتصال مباشر كالندوات والمؤتمرات والمحاضرات والاجتماعات والمناقشات والمقابلات التي ينظمها الحزب من أجل الوصول إلى أكبر قطاع ممكن من الجماهير، ومن هذا المنطلق فإن الأحزاب السياسية تلعب

دورا مزدوجا في عملية التنشئة السياسية يتمثل في دعم الثقافة السياسية السائدة وخلق ثقافة سياسية جديدة .[2]

تساهم الأحزاب السياسية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم وهي بهذه الصفة تعمل على نشر التربية السياسية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة، وتأهيل نخب قادرة على تحمل المسؤوليات العمومية وتنشيط الحقل السياسي، وبهذا فهي أهم محطات التنشئة السياسية في المجتمع . وثمة شرطان أساسيان للحياة الديمقراطية يؤكد وجودهما الباحثون، أولهما وجود القنوات القانونية التي تضمن للمواطن المشاركة السياسية وتقرير مصيره والتي تتحدد فيها حقوق وواجبات المواطن وهي الدساتير التي لابد منها لتأطير وتنظيم الحياة السياسية،

---

1) فاتح كمال ، **المرجع السابق**، ص.192.
2)**المرجع نفسه**، ص.193.

والشرط الثاني وجود المؤسسات التي تؤهل المواطن للمشاركة وهي منظمات المجتمع المدني والأحزاب والمؤسسات التربوية والتعليمية في جميع مراحلها.

فالأحزاب السياسية هي الإطار الذي ينظم المشاركة السياسية للمواطنين التي تعد أهم حقوق المواطنة التي تتمثل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية والتأمين ضد المرض والفقر والعجز عن العمل و التخلص من البطالة، وتهيئة فرص العمل اللائق للأفراد، وهو ما دفع الكثير من البلدان المتقدمة والنامية على السواء إلى النص على هذه الحقوق في دساتيرها .[1]

والتنشئة السياسية السليمة تؤسس للاستقرار السياسي في المجتمع، والتوافق في الثقافة السياسية بين الجماهير والنخب السياسية يساهم في تقريب وجهات النظر، ويعزز من حالة الاستقرار السياسي في المجتمع.

وفي حالة الاختلاف و عدم التوافق بين ثقافة الجماهير وثقافة النخب يجعل وجهات النظر بين مفترق كبير ويؤدي إهمال جانب التنشئة إلى تهديد أمن واستقرار المجتمع والدولة ككل . تؤثر التنشئة السياسية على علاقة المواطن بالعملية السياسية وتفاعله معها ، فهناك مجتمعات تتميز بقوة الولاء والانتماء للوطن على أساس المواطنة، مما يدفع الفرد إلى المشاركة في الحياة السياسية العامة.

ويساهم في النهوض والتنمية للمجتمع، وفي بعض المجتمعات يساهم الأفراد في الاغتراب عن وجه الوطن و عدم شعورهم بالولاء والانتماء ، وينظر الأفراد للنظام السياسي الحاكم بأنه نظام تسلطي يمارس الوصايا على الفرد ويجرده من كل رغباته وميوله وحقوقه الشخصية، ويشكك الفرد بهذا النظام الذي يعتبره مجرد أداة لتحقيق أغراض إيديولوجية لمصلحة نخبة الحاكمة وتقوية سلطته.[2]

**المطلب الثاني:دور الاحزاب في المشاركة السياسية**

أكد إعلان الحق في التنمية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة سنة 1986 على أن التنمية عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التطور المستدام لضمان الرفاه الاجتماعي للإنسان. انطلاقا من البعد السياسي للتنمية تعد

---

[1])فاتح كمال، **المرجع السابق**، ص.193.

[2]) **المرجع نفسه**، ص.194.

المشاركة السياسية إحدى الملامح الرئيسية لعملية التنمية بشكل كلي، وفي بعدها السياسي على الخصوص. ولا شك في أن الأحزاب السياسية هي التي تقدم الإطار الأكثر أهمية وملائمة لتحقيق المشاركة. كما أن ظهور الأحزاب نفسها يمكن أن يزكي لدى الأفراد الرغبة في ممارسة السياسة والمشاركة فيها ، طالما توفر لديهم التوقع والطموح بأن تلك المشاركة سوف تكون منوطة بقراراتهم ومهاراتهم .[1]

في هذا السياق يعرف هربرت ماكلومكي المشاركة السياسية بأنها " جملة التصرفات الإرادية التي تستهدف التأثير في السياسة العامة وإدارة شؤون المجتمع، وتلك العملية التي يتم من خلالها اختيار القيادات السياسية على كافة المستويات الحكومية القومية والمحلية، بعيدا عما إذا كانت هذه التصرفات منظمة أو غير منظمة، مؤقتة أو مستمرة، مشروعة أو غير مشروعة ، سواء نجحت في بلوغ أهدافها أم لا.[2] وقد ذهب الكاتب عبد المنعم المشاط في كتابه التنمية السياسية في العالم الثالث إلى تعريف المشاركة السياسية بأنها شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عمله المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء عن طريق التأييد والمساندة أو المعارضة، وتستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلاءم مطالب الأفراد والجماعات.[3]

وحسب كريستوفر أرترتون CHRISTOPHER Arterton تتجلى العلاقة بين العلاقة بين الأحزاب السياسية و دورها في المشاركة السياسية على اعتبارها أحد مؤشرات التنمية السياسية في كونها لا تقتصر فقط على التصويت في الانتخابات بل تتمثل في جل الأعمال والأنشطة والمساعي التي تتدخل في نطاق العملية السياسية الهادفة إلى التأثير في فئة أو طبقة أصحاب النفوذ والسلطة، لاسيما الاتصال مع المسؤولين الحكوميين والمشاركة في دعم الحملات الانتخابية، ومناقشة القضايا العامة فضلا عن الحصول على تأييد مرشح معين، وكذا العمل في إطار نشاط الأحزاب السياسية والحصول على عضوية التنظيمات السياسية.[4]

وفي مؤلف للمفكر صموئيل هانتجتون نشر سنة 1976 حول المشاركة السياسية في البلاد المتخلفة، اعتبر الأحزاب السياسية إحدى أسس ومنطلقات المشاركة في تلك البلاد

---

[1]) يوسف أزروال ، **دور الاحزاب السياسية في ادارة عملية التنمية السياسية**، مجلة الحقيقة،العدد41، الجزائر، 2017 ،ص.145.
[2])احمد وهبان، **التخلف السياسي والغايات السياسية**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2000، الاسكندرية، ص.32.
[3])عبد المنعم المشاط، **التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا**، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988، الامارات، ص.36.
[4])يوسف ازروال، **المرجع السابق**، ص.146.

ضمن أسس أخرى مثل الطبقة والجماعة الاجتماعية والجيرة السكانية والتجمعات الشخصية. كما يشير إلى الاختلاف النسبي لأهمية الأحزاب من منطقة إلى أخرى في العالم الثالث، وأيا كانت أهمية هذا الوزن النسبي للأحزاب فإن في مقدمة أدوارها التي تلعبها، هو ما تقوم به لتحقيق المشاركة للقطاعات الفقيرة في المجتمع إذا كانت تنظيمات واسعة النطاق ذات توجه نحو الطبقات الأدنى.[1]

يذهب السيد ياسين في كتابه الثورة الكونية والوعي التاريخي" إلى أن العالم مر ولا زال يمر بثورة مثلثة الجوانب ، ولعل أولها يتمثل في الثورة السياسية والتحول من السلطوية و الشمولية إلى الديمقراطية والتعدية واحترام حقوق الإنسان، حيث ثبت أن هيمنة الحزب الواحد مضادة للطبيعة الإنسانية وأن التعددية السياسية و الثقافية أصل من أصول المجتمع الإنساني. وعلى هذا الأساس فقد أصبحت التعددية السياسية السعة الأولى و الأساسية في المجتمعات الإنسانية المتقدمة والنامية على حد السواء، وقد أثبتت أحدث التطورات في مجال المؤشرات السياسية والمؤسسية والفكرية أهم المؤشرات التي من خلالها تقاس درجات تنمية البلدان وتقدمها، لهذا فقد اكتسى العمل الحزبي والتعددية في الحياة الاجتماعية والسياسية أهمية بالغة في مسار التنمية السياسية وتحقيق التنمية الشاملة للدول والمجتمعات.[2]

فعلى الصعيد المجتمعي والسياسي نجد أن للأحزاب وظائف وأهداف عدة تؤدي في اطار استراتيجية دينامية تصنعها الحياة السياسية و المعاركة الإنتخابية التي تنخرط فيها الأحزاب و يدرج" فيليب برو" هذه الوظائف بشكل دقيق في الأتي :[3]

**اولا : الأحزاب كألات انتخابية :** ويعد المظهر الأكثر وضوحا لنشاط هذه الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية التعددية، بحيث تعمل الأحزاب في هذا الإطار على انتقاء المرشحين للانتخابات (الوطنية والمحلية) وتعد هذه أهم وظيفة لها، ويشكل الدخول في المعترك الانتخابي الفصل بينها وبين جماعات المصالح، وتتنوع إجراءات التقاء المرشحين بحسب الأنظمة الداخلية للأحزاب التي تعطي الأعضاء حقوقا متفاوتة الاتساع، اذ تكون تلك الإجراءات محددة بدقة في الأنظمة الداخلية للأحزاب ذات البنية القوية في حين تكون بطرق

---

1)يوسف ازروال، **المرجع السابق**، ص.147.
2)امين بار، **المرجع السابق**، ص.70.
3)فليب بارو، **الملرجع السابق**، ص ص.375-387.

اختيار لا شكلية تصادق عليها القيادة في أحزاب الأطر ونقابات المنتخبين، وتتمثل الوظيفة الثانية في هذا الإطار في تعبئة الدعم " بغية توفير أفضل الشروط للمعترك الأنتخابي، و هنا تبدو قوة التنظيم الحزبي من حيث التدعيم المادي الخاص بالحزب للمرشح، فضلا عن الإعانات الاستثنائية التي تجمع أثناء الحملة الانتخابية، وترويض النشاطات الدعائية لتوزيع المنشورات والصحف و الملصقات وغيرها وتكمن الوظيفة الثالثة في اختيار القادة الوطنيين" وهي عملية مشروطة للوصول إلى السلطة.

و تعد ظاهرة التحالف والاختلاف بغية الوصول إلى الأغلبية الانتخابية ومن بعدها الأغلبية البرلمانية سمة النظم التعددية الحزبية، وتتاثر استراتيجيات التحالف بالغرب السياسي وما يفرزه

من ثنائية ( شركاء ، خصوم ) وهذا يزيد من إمكانية دمج أكبر للأحزاب الأكثر تقاربا سياسيا في المسرح الانتخابي .[1]

**ثانيا : الأحزاب كحليات للجدل :** تسهم الأحزاب دائما في تكوين الإرادة العامة من خلال التأثير على الراي العام وتوجيهه بفضل ما تثيره من مجادلات، سواء كانت هذه الأخيرة داخلية بحيث تسمح للقاعدة الحزبية بإعلان موقفها من خط الحزب، أو داخل المؤسسات البرلمانية حيث تتجابه الأغلبية و المعارضة ويكون الرهان المباشر حول مراقبة النشاط الحكومي، كما قد تجلى أيضا في المشاهد الإعلامية. ومن خلال هذه المجادلات تؤخذ بعض التوقعات التي يشاع أنها صادرة عن المجتمع على عاتق الأحزاب كمطلب صريحة او استياءات وآمال عديدة الأشكال ومائعة وغير مصاغة بشكل دقيق لشرائح المجتمع، هذا فضلا عن الاضطلاع باهتمامات الناخبين حول القانون الانتخابي والأعضاء والقادة الخ وتؤخذ التوقعات الاجتماعية عموما من خلال الإعداد الإيديولوجي والمذهبي الهادف إلى إرساء أسس شرعية لمشروع مجتمعي واسع ويعد بمثابة المشروع الذي يقدم الأجوبة الحقيقية على أسباب تلك الاستياءات، وهذا ما يظهر جليا في الأحزب الإيديولوجية أكثر من غيرها لاعتمادها على المذهبية و المرجعية النظرية[2]

---

[1])امين بار، **المرجع السابق**، ص ص.70-71.

[2])**المرجع نفسه** ، ص.71.

**ثالثا : الأحزاب كأدوات للتكيف الاجتماعي :** إذ يعد المذهب والبرنامج وحتي مواضيع الحملة الانتخابية نقلا فعليا لرسائل تستخدم كمرجع مشترك ليس لأعضاء الحزب فحسب ، بل للنخبة والمتعاطفين معه أيضا على مختلف شرائحهم ومستوياتهم ونماذجهم، فالمراهنة على قضايا كالحرية و التضامن وحقوق الإنسان تخلق الشعور بوجود تضامنات أفقية تتجاوز الفوارق العمرية والطبقية، والمحلية أو الجهوية و تشجع بشكل أكبر التكامل الاجتماعي، وهذا ما يجعل ديناميكية الجدل السياسي بين الأحزاب يكون بمثابة المحرك الذي يستفز " المواطنين للدخول في الحياة السياسية ولأن هذا الجدل لا يمكن أن يكون عمليا إلا في إطار العملية التنافسية نجد الأحزاب تسلم بمنطق الانتخاب العام و الشامل وتقبل بمبدأ الأغلبية وتعترف بشرعية المنتخبين في المجتمع، ولهذا فإن الدعوة العامة للمشاركة في الاقتراع توطد الصور التي تجعل من المواطن الحر والمسؤول قاعدة البناء الديمقراطي.

في ضوء ما سبق نستكشف أن الأحزاب السياسية تعد ميكانيزما العليا في تعبئة الجماهير ورفع مستوى وعيها السياسي، وكذا الإلمام بالمطالب الجماهيرية ايديولوجيا وميدانيا من خلال استراتيجيات تحويل الأفكار إلى ممارسة والنظرية إلى تطبيق وطبعا ذلك يرتبط بعدة عوامل كشكل ونوع ودرجة تنظيم كل حزب، وكذا ظروف نشأته التاريخية وبيئته السوسيوسياسية وذلك بغية عقلنة تلك المطالب وإخضاعها لمحكية ما هو متاح وما هو ممكن، وبالتالي المساهمة الفعلية في مسار التنمية الوطنية، كما أنه أيضا يتأثر بهذه التنمية حيث أن التعددية الحزبية ترقى وتتقدم بما توفره الساحة السياسية من إمكانات للتحرك والعمل الديمقراطي الفعال وعلى حد ما يقول السيد عبد الحليم الزيات " فالحزب يرتبط بعملية التنمية السياسية ارتباطا وثيقا ومؤثرا ، فهو من ناحية يعد احد نتائجها وبالتالي يعتبر متغير تابعا لها، وهو من ناحية أخرى يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية المؤثرة فيها وهو بذلك متغيرا مستقلا عنها"[1] وعموما سنحاول التعرض لتأثيرات و آثار هذه العلاقة الجدلية وتفعيلها لمسارات التحول الديمقراطي فيما يأتي: [2]

أ- **التنشئة الاجتماعية السياسية والثقافة السياسية :**تعد التنمية الاجتماعية العملية الديناميكة الأولى التي تستلزمها مقتضيات التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية السياسية،

---

1)عبد الحليم زيات، **التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، ج3، 2002، ص.151.
2)**المرجع نفسه**، ص ص.150-168.

وهي عملية توكل بالدرجة الأولى إلى الأحزاب السياسية، بحيث تقوم هذه الأخيرة عن طريق التنشئة الاجتماعية السياسية بتاهيل المواطنين لممارسة العمل السياسي وتجليد العناصر القيادية اللازمة لقيادة العمل السياسي والتنموي في المجتمع عموما، ويتم ذلك عبر مختلف مستوياته التنظيمية أو من خلال تنظيمات المساعدة أو من خلال دورات التثقيف السياسي التي تعدها أو من خلال وسائل الإعلام والمدارس، إذ تقوم بتعريف المواطنين بمختلف النظريات والاتجاهات والتيارات الفكرية وبرامجه السياسية وأساليب عمله التنظيمي فضلا عن تعريفهم بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإيجاد الحلول لها، واختيارها وتقيمها، وهكذا تتجلى قوة الحزب وفعاليته في بناء الوعي السياسي للمواطنين وتنميته، وتزيد من قدرتهم على مباشرة العمل السياسي وتحمل تبعاته والمشاركة بشكل ايجابي وفعال يخدم قضايا المجتمع بعامة، ويؤثر على عملية التنمية السياسية والتنمية الشاملة، كما يتمثل دوره أيضا في تعزيز الثقافة السياسية السائدة إن كانت محلية، ومحاولة خلق أخرى جديدة وتطويرها بطريقة دينامية وعملية متجددة تتمخض عن توجهات المجتمع الإيديولوجية، وأفكاره السياسية الحية والحركية، ولعل هذه العملية تبدو بشكل جلي في الدول النامية اين تعمل الأحزاب السياسية فيها على استتصال البقايا الثقافية المختلفة من الاستعمار التي تمارس أدوارا وظيفية رثة لا تتلاءم مع مستجدات العصر ومتطلباته وتكرس أكثر التخلف والتبعية وتعمقهماء.[1]

2- **الاتصال السياسي** : يعد الحزب ميكانيزما اساسيا للاتصال السياسي، فهر من خلال عملية التنشئة تلك يقوم بدور المرسل وتمثل الجماهير بالنسبة إليه دور المستقبل هذا من جهة ومن جهة أخرى يعتبر الحزب كتنظيم سياسي يستقطب الجماهير و يبلور مطالبها ويعقلنها يمثل دور المستقبل في حين تمثل الجماهير بذلك دور المرسل ومن خلال التغذية الراجعة( Feed back ) يتم التفاعل السياسي المطلوب و تكامل عملية الاتصال السياسي بكافة أبعادها و جوانبها المختلفة، وما يلاحظ في دول العالم الثالث أنه نتيجة لمحدودية دور وسائل الإعلام وغيابها وتخلفها أو عدم كفايتها ونقص فاعليتها يصبح دور الاتصال السياسي مناطا أكثر للأحزاب السياسية أكثر مما هو عليه في الدول المتقدمة.[2]

---

[1]) امين بار ،**المرجع السابق**، ص.72.
[2])**المرجع نفسه**، ص ص.72-73.

3-**تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين:**[1] ويعتبر الحزب أيضا ميكانيزما للمشاركة السياسية وتفعيلها، بحيث من بين أهداف قيامه تنظيم الحركة السياسية للجماهير ، وتيسير مشاركتها في مختلف الأنشطة السياسية بشكل منظم ومشروع، وذلك بتمكين الجماهير التعبير عن مصالحها ورغباتها ومعتقداتها بأكثر حرية هذا من ناحية، وتهيئتهم للمشاركة في صناعة القرار السياسي واختيار الحكام باسلوب مشروع، ويساعد على التجديد المستمر في حركة العمل السياسي في صفوف هؤلاء وصفوف الصفوة الحاكمة على حد السواء من ناحية أخرى، وبصفة عامة فالمشاركة السياسية التي تشأ في إطار الأحزاب تأخذ صيغتين صيغة المشاركة الديمقراطية

وصيغة مشاركة التأييد كما أن التعددية السياسية تطرح أمام المواطنين مجالا أكبر للخيارات السياسية سواء تعلق الأمر بالبرامج التنموية أو باختيار الحكام والقادة السياسيين من خلال ترشيح الأعضاء الأكثر كفاءة لاعتلاء المناصب السياسية والإدارية السامية، وممارسة المسؤوليات وتولي زمام الحكم بمستوياته المحلية والوطنية، بحيث يسمح هذا بالممارسة الديمقراطية بأكثر حرية ويخضع الاختيار بذلك إلى محكية الكفاءة والجدارة لا محكية توارث الصفوية، كما أن هذا يعطي أيضا لجميع المواطنين الأكفاء والقادرين المتطلعين للممارسة المسؤولية حظوظا متقاربة إلى حد ما، وفي مستوى ديمقراطي أكثر فقد تكون هذه الحظوظ متساوية .

4- **تشكيل الرأي العام:** حيث تقوم الأحزاب بدور هام لإقناع الجماهير ببرامجها السياسية وأيديولوجيتها العامة عن طريق التنشئة الاجتماعية السياسية، وكذا تكوين الآراء الواعية تجاه المشكلات المجتمعية الواقعية بحيث تبلور لديهم اعتقادات معينة حول هذه المشكلات من خلال ما يتاح لها من وسائل دعائية وإعلامية وكذا من خلال المناقشات العامة.

**5-احترام مبدأ الفصل بين السلطات وممارسة الرقابة السياسية وتحديد المسؤوليات:**

تشارك الأحزاب باعتبارها سلطة رقابية وضبطية في المجتمع بشكل مستمر على احترام مبدأ الفصل بين السلطات كما أنها تمارس حقوق المسائلات السياسية واستجواب المسؤولين الحكوميين خاصة فيما يتعلق بالقضايا العامة التي تهم الصالح العام، كما تعمل حثيثا على

---

1)اسماعيل علي سعد، **علم الاجتماع السياسي بين السياسة والاجتماع**، دار المعرفة الجامعية،1999،الاسكندرية ،ص ص.384-389.

احترام الدستور وسيادة القانون في تشكيل السلطات وبناءاتها و أدوارها المختلفة وضرورة احترام مسؤوليات كل سلطة تجاه الوطن والمجتمع .[1]

**6-تحقيق الاستقرار والتضامن الاجتماعي ودعم مبدأ المواطنة:** عموما يرتبط التكامل الاجتماعي – السياسي ( Socio – political integration ) بالمشاركة السياسية وذلك من خلال التأكيد على قيمة المساواة في الحقوق والواجبات داخل المجتمع، ويتوقف تحقيقها على نجاح النظام السياسي في إنجاز مجموعة من العمليات المرتبطة و المتداخلة معا في آن واحد كاتلك المتعلقة بالتغلغل الجغرافي للنظام في جل أقاليم الدولة وبسط سيطرتها وسلطتها عليها، وأيضا العمل على تخطي الفجوة بين الصفوة السياسية و الجماهير من جهة وداخل صفوف الصفوة ذاتها من جهة أخرى، فضلا عن إدماج مختلف الطبقات والجماعات العرقية و السوسيوثقافية داخل المجتمع لتتفاعل مع النظام في إطار هوية وطنية واحدة تؤكد على مفهوم الولاء والانتماء إلى الأمة والدولة الوطنية التي تمثلها بما يضمن دعم و استمرار البناء الكلي للمجتمع وتطويره وتحديثه، وتتأكد قيم المساواة والحقوق والواجبات في النظم التعددية خاصة إن عرفت ما يسمى بظاهرة الائتلاف (Coalition) وتجميع الأحزاب في إطار جبهة وطنية واحدة (National front) من اجل تحقيق أهداف وطنية مشتركة ويعمل هذا على تطوير نسق الثقافة السياسية بحيث تصبح تنطوي على قيم المساواة كمعيار أساس، وكذا تطوير القدرة التوزيعية للنظام السياسي وتطوير قاعدة التوزيع في المجتمعات وإقامة بنائها على اساس التكافؤ والعدالة " وهذا ما يتطلب استحدث برامج وعمليات التنشئة الاجتماعية السياسية المناطة للأحزاب، كما أن التوغل الجغرافي يحقق بدرجات كبيرة التكامل الإقليمي والذي يساعد على التكامل الاجتماعي–السياسي سواء في صفوف الصفوة الحاكمة أو بين صفوف الجماهير أو بين الاثنين معا من خلال تطوير شبكة اتصالية قوية وفعالة تعمل على تعميق الوعي بالهوية الوطنية الموحدة بين مختلف الطبقات والجماعات، وهذا ما يمثل بحق نشرا لروح المواطنة ومبادئها ودعما لمسارات التحول الديمقراطي وتحقيق الديمقراطية، خاصة إذا تعلق الأمر ببلداننا العربية حيث نجد أن الولاء للدولة قد بات مغيبا

---

[1]) امين بار، **المرجع السابق**، ص.73.

ومتجها أكثر للولاءات الاثنية والعرقية و القبيلة، أين أصبحت العصبية العشائرية وما قاربها تشكل بحق عاملا معيقا لعملية تحول ديمقراطي ناجع وناجح.[1]

**ضعف الأحزاب وأثره على المشاركة السياسية** :إن من وظائف الأحزاب السياسية العمل على استقطاب الناخبين ليصوتوا على مرشحيها في الانتخابات وذلك من خلال البرامج الحزبية التي تقدمها لهم . لكن أن تتخلى الأحزاب السياسية عن وظيفتها الأساسية وهي التنافس من أجل الوصول الى السلطة هو ما يعزز تدني نسب المشاركة، وهذا ما حدث في الانتخابات الرئاسية في الجزائر التي اقيمت بتاريخ 17 أبريل 2014 حيث انخفضت نسبة المشاركة فيها إلى

50،70 % بعدما كانت في الرئاسيات السابقة التي أجريت في تاريخ 9 أبريل 2009، قد بلغت 74,56 %. وهذا الواقع الذي يميز الظاهرة الحزبية في الجزائر.[2]

ولا شك أن من أهم أسباب عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية بكل مستوياتها سواء الانتخاب أو عضوية الأحزاب، راجع إلى حالة الضعف التي تعيشها أغلب الأحزاب السياسية في الدول المتخلفة، بالإضافة إلى سعي هذه الأحزاب إلى مصالح ضيقة لا تراعي المصلحة العامة، كما يتميز نشاطها بالموسمية، مما جعل المواطن يشعر أن هذه الأحزاب لا تعبر عن تطلعاته، وفي هذا الشأن يقول سيد قطب : إن تلك التشكيلات السياسية الحزبية لا تمثل الجماهير قطعا بعقليتها فهي لا تفكر بمنطقها، ولا تبحث عن مصلحتها ولا تعيش ظروفها ومن ملامح ضعف الاحزاب السياسية أيضا هو عدم قدرتها على استقطاب وتجنيد منخرطين جدد، وهذا الأمر من شأنه التأثير على السلوك السياسي للمواطن، فقد أشار العديد من الباحثين مثل باحثو مدرسة ميشغن Michigan إلى الدور الذي يلعبه الانتماء الحزبي أو الهوية الحزبية في تحديد السلوك الانتخابي، ومدى إقبال الفرد على المشاركة السياسية.[3]

**المطلب الثالث: ازمة المشاركة السياسية**

ان ازمة المشاركة السياسية في هذه الدول نتج عنها ضعف في قدرة الاداء والتنظيم والرقابة وغياب الدولة في الكثير من هذه البلدان عن مراكز حفظ الامن واشباع حاجيات المواطنين الاجتماعية وظهور ما يسمى بعدم الاستقرار السياسي وانعدام الامن وبروز

---

1)امين بار **المرجع السابق**، ص ص.73-74.
2) جعفورة مصعب، **المرجع السابق**، ص.185.
3)جعفورة مصعب، **المرجع السابق**، ص.185-186.

الحركات المتطرفة وقد حدد البعض ابعاد ازمة المشاركة السياسية في هذه الدول في العناصر التالية:

1-تمثل البعده الأول في الاختلال بين شرائح المشاركين وغير المهتمين والمتطرفين، فقد تقلص عدد المشاركين، وتضخم عدد غير المهتمين والمتطرفين، نتيجة الفقر والأمية وغياب التنظيمات الوسيطة وطغيان عنصر الشباب.

2-وتمثل البعد الثاني في الطابع الشكلي الموسمي غير المؤثر للمشاركة، وهو ما يعكس قصور هذه النظم في إدراك طبيعة التطور الإنساني المعاصر القائم على تحسين صورة المجتمع الجماهيري والاهتمام بالمواطن في الحياة السياسية. فالمشاركة السياسية في الدول النامية، تتصف بالشكلية والسطحية وعدم الفعالية، حيث تقوم النخب باتخاذ القرارات عشوائيا دون دراسة علمية، وافية للبدائل المتاحة بشأن علاج قضية ما أو سياسة ما من سياسات الدولة العامة، ودون الرجوع إلى الاستشارة الشعبية لمعرفة أراء أو اقتراحات أو طموحات الجماهير الشعبية فيما يتعلق بأمورها العامة واحتياجاتها المتعددة . ثم تدعوها للمشاركة في أمر لم تستشار بشأنه ولا تعرف عنه شيئا وذلك من خلال التصويت في انتخابات واستفتاءات تخضع للكثير من صور التلاعب والتزوير. فيجد الفرد أو المواطن نفسه خاضعا لقرارات مفروضة عليه من فوق لا تخدم قضاياه ولا تعبر عن طموحاته وآماله ولا تعالج مشاكله المتعددة وخاضعا أيضا لسياسات لم يساهم فعلا في سنها و تشريعها ولا حتى تطبيقها ومتابعتها من بعد[1]

فسواء تعلق الأمر بالانتخابات التشريعية المحلية أو الوطنية أو اختيار القادة وعلى رأسها انتخاب رئيس الدولة، أي منصب الولاية العامة. وما يؤكد سطحية وشكلية المشاركة السياسية في هذه البلدان، ظاهرة المرشح الواحد والقائمة الواحدة، ولا يقتصر الأمر على نظام الحزب الواحد، بل يتعداه إلى نظم التعددية أو الثنائية الحزبية، حيث أحزاب المعارضة لا تملك القوة المادية المنافسة والمتكافئة مع قوة ووسائل الحزب الغالب أو الحزب الحاكم، الذي يسيطر على كل أسباب البقاء والاستمرار الشرعية وغير الشرعية، من وسائل إعلامية وأموال ورجال تابعين له، قادرين على ضمان نجاحه في الانتخابات والاستمرار في السلطة المدة التي يرغب فهو يستأثر بالوسائل الإعلامية والمادية والبشرية، كما يمارس الضغوطات

[1])فاطمة بودرهم، **ازمة المشاركة السياسية في الدول النامية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،العدد5جوان، الجزائر،2013، ص.124.

على الناخبين ويتلاعب بنتائج الانتخاب كما يشاء ويحلو له أن يفعل، بالإضافة إلى أنها مؤقتة أي موسمية تقتصر على فترة الانتخابات فقط، ثم تتلاشى مجرد الإعلان عن النتائج بعد فرز الانتخابات.[1]

3-أما البعد الثالث، فهي المشاركة السياسية التي تأخذ شكل التعبئة بهدف خلق التأييد للنظام الحاكم، دون أن تعبر حقيقة وفعلا عن اهتمام المواطن هذا النشاط السياسي وبائرادته الصادقة وقدرته على التأثير في القرارات الرسمية. فهذا التأييد يتخذ شكل المظاهرات والمسيرات، وإقامة المهرجانات العامة، والحفلات العامة، وعقد المؤتمرات الجماهيرية، كما يحدث في الجزائر أثناء الحملات الانتخابية. فتصبح هذه الانتخابات دعما لشرعية النظام القائم لمواجهة الرأي العام المحلي والدولي، خاصة المعارض منه، وليست وسيلة أو غاية لتمكين المواطنين من التصريح بمشاكلهم والعمل على حلها وإشباع حاجياتهم الأساسية، وأقلها ضمان الأمن والحياة الاجتماعية الكريمة. وبالتالي تمكين كل المواطنين، دون تفرقة مهما كانت طبيعته، من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية وخصوصا السياسية[2].

من عوامل أزمة المشاركة السياسية في الدول النامية، ذكر الدكتور " ثروت ذكي علي مكي " في كتابه السابق الذكر ما يلي: " ارتباط درجة المشاركة السياسية بدرجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية". فعادة ما تكون المجتمعات الحديثة، مجتمعات مشاركة لأنها تحظى باختيار ديمقراطي واسع وتشجيع المواطنين على ممارسة كل حقوقهم السياسية بوضوح وشفافية وفي جو أمن خاصة. أما المجتمعات التقليدية، فهي مجتمعات غير مشاركة، لأنها غير ديمقراطية.[3]

لا تحترم الرأي الأخر ولا تشجع على التعبير لمواطنيها، بل تقمع كل جنوح للتعبير والإفصاح عن الحقيقة والواقع. فالدول النامية، لا تمكن مواطنيها من المشاركة السياسية، لأن الأمر قد يتعلق بالنخبة الحاكمة التي تقمع كل محاولة للمشاركة الواسعة، الحرة الديمقراطية خوفا من ضياع مصالحها المرتبطة بالمنصب القيادي، أو قد ترتبط بالمؤسسات السياسية التي لا تسمح بالنشاط السياسي لغير المشرفين عليها، من فئات ومصالح معينة ومحددة أو بالظروف الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في التفاوت الاجتماعي الناتج عن

---

[1]) **المرجع نفسه**، ص ص,124-125.
[2])**المرجع نفسه**، ص.125.
[3])فاطمة بودرهم، **المرجع السابق**، ص.125.

التباين في الدخل والأجر ومستوى المعيشة، لأن سكان العالم الثالث أقليته ثرية وأغلبيته فقيرة معدمة، لا تفكر في ممارسة النشاط السياسي، مادامت لم تصل إلى حد إشباع ضرورات حياتها. فهمهم الوحيد، هو الاهتمام بكيفية الحصول على مورد للرزق ولو كان ضئيلا، ولا وقت لديها للاهتمام بالسياسة أو القيادة أو أمور أخرى، طبعا هذا التفاوت الاجتماعي من شأنه أن يخلق تفاوتا وضعفا في درجة الوعي السياسي لدى هذه الفئات الفقيرة التي لا تمتم باقتناء وسائل الإعلام أو الترفيه

لكي تطلع على الأحداث والوقائع الداخلية والخارجية وتفهم مجرى الأمور، ويمكن أن تثور لتطالب بتغيير أوضاعها الاجتماعية السيئة. فهذا المواطن البسيط، يكون حتما جاهلا بحقوقه السياسية وواجباته السياسية ولا يمكنه أن يتصور الواقع المحيط به، داخليا وخارجيا. فالفرد لكي يتجاوز خبرات الجماعات التي ينتمي إليها إلى خبرات ومشكلات المجتمع السياسي ككل، أي لكي ينتقل من مرحلة أكثر نضجا وإدراكا وفهما وأكثر معرفة بما له وما عليه وضعه السياسي الاقتصادي، والاجتماعي، وما يجب أن يقدمه ، وبما يمكن أن يفعله للإسهام في تغيير هذا الوضع وتطويره نحو الأفضل، يجب أن يتمتع بعاملين ضروريين لذلك ألا وهما : التعليم والحق في الإعلام. ففي دول العالم الثالث، قد يحظى الفرد بمستويات عالية من التعليم في ظل سياسة تعليمية إجبارية، مجانا وأكثر ديمقراطية. ولكن العامل الثاني، وهو الحق في الإعلام أي الاطلاع على ما يجري داخل الوطن وخارجه في جميع المجالات، وخاصة ما يجري على مستوى الحياة العامة والحق في معرفة المعلومات والبيانات والمعطيات الخاصة بتنظيم وتسيير ومراقبة شؤون المجتمع العامة والخاصة، فهذه المعلومات تساعده على تصحيح الوضع والمشاركة في تصويب القرار الرسمي إما بالتغيير الجذري أو التعديل الطفيف، فهو غير متوفر في هذه الدول، رغم النداءات المتكررة والداعية للحق في الإعلام لكل المواطنين، كشرط من شروط الحداثة .[1]

[1]) فاطمة بودرهم، **المرجع السابق**، ص ص.125-126.

**خلاصة:**

تشكل الاحزاب السياسية ركن اساسي من اركان التنمية السياسية والمشاركة السياسية خصوصا

ودالك عن طريق الوظائف التي تقوم بها الاحزاب السياسية من تنشئة سياسية وتنوير راي عام

وتعزيز دور الاحزاب يكون من طرف الاحزاب نفسها اولا

ومن طرف السلطة الحاكمة ثانيا عن طريق الاجراءات القانونية والسياسية

والتركيز على المواطن كاساس للعملية الديموقراطية.

**خاتمة:**

المشاركة السياسية حق من حقوق المواطنين في ممارسة أدوارهم في المجتمع،عن طريق المساهمة في صناعة السياسية، والتأثير على نشاط المسؤولين واتخاذ قراراتها، لأنه لا يمكن تصور نظام سياسي ديمقراطي في المجتمع بدون وجود مشاركة سياسية من قبل المواطنين سواء كانت هذه المشاركة على شكل التصويت في الانتخابات العامة، أو الانتساب للأحزاب السياسية، أو أية أشكال أخرى، وتتفاوت المجتمعات الإنسانية في مدى المشاركة السياسية بين مواطنيها، حيث تتميز الدولة الحديثة بمدى واسع من المشاركة السياسية، عن طريق وحدات سياسية واسعة النطاق .

ويمكن القول بأن نجاح المشاركة السياسية مرتبط إلى حد كبير بمؤسسات الدولة ومن اهمها الاحزاب السياسية التي تلعب دور هام في تفعيل المشاركه السياسيه عن طريق التنشئة السياسية التي تهدف الى غرس ثقافة وتيار سياسي جديد في المجتمع وتوعية الراي العام وخلق ثقافة سياسة جديدة وذلك عن طريق وسائل الاعلام من ندوات ولقاءات وتجمعات وصحافة و الانترنت ومن اجل بناء مجتمع ديموقراطي يستوعب جميع الختلافات العرقية والاثنية وغيرها ولكن لا يجب نسيان ان السلطة السياسية لها نصيب من تحقيق المشاركة السياسية عن طريق الأحزاب عن طريق تكريس مبادئ الديمقراطية والشفافية وتوظيف جميع عوامل القانونية و السياسية من اجل الممارسة الحزبية ولا تتحقق المشاركة السياسية الا عن طريق عدة عوامل منها:

-التداول السلمي على السلطة

-توفير الحقوق الاساسية للمواطنين

-توفير الشفافية والقضاء على الفساد والتزوير

-وتكريس مبدا الدولة فى خدمة الشعب

-وجود احزاب سياسية قائمة على أسس الكفائة وليس المال

ومن هنا فان وجود الاحزاب السياسية عامل اساسي في تحقيق التنمية السياسية والتى هي هدف اساسي للدول النامية

ومن هنا نستخلص:

الاحزاب السياسية مهمة لتفعيل المشاركة السياسية

-المشاركة السياسية تساهم في عملية التحول الديمقراطي

-الاحزاب السياسية هي همزة الوصل بين المواطن والسلطة وغياب واحد منهم يؤدي الى ابطال شرعية العملية السياسية

-التنشئة السياسية و نشر الثقافة السياسية من وظائف الاحزاب السياسية

-شفافية الانتخابات تدفع المواطن نحو المشاركة السياسية

وبناء على هذا يمكن الإجابة على الفرضيات الاساسية

أنه كلما ساهم الحزب السياسي في عملية التنشئة السياسية زادت نسبة المشاركة السياسية

وكلما أثر الحزب السياسي ايجابيا في الراي العام كلما زادت المشاركة في الانتخابات

وبعد دراستنا توصلنا الى ان العلاقة بين الاحزاب السياسية والمشاركة السياسية علاقة تاثير وتاثر اي ان المشاركة تدعم الاحزاب والعكس صحيح

## قائمة المراجع والمصادر:

**المراجع:**

**أ-المراجع بالغة العربية:**


1. ابراهيم ابراش، **علم الاجتماع السياسي** ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، 1998، عمان
2. ابرهيم عيسى عثمان، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الاردن ،2008، عمان.
3. ابن منضور، جمال الدين بن مكرم الانصاري، **لسان العرب**، الدار المصرية للتاليف والترجمة، بدون سنة نشر، مصر.
4. أحمد سعيد تاج الدين ، **الشباب والمشاركة السياسية**، ترجمة المادة الأجنبية عيد الحميد اخراج فني إشراف أبو النيل أحمد الصياد.

5. أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، رؤية جديدة للواقع، الدار الجامعية،2002-2003، الاسكندرية
6. اسامة الغزالي حرب، **الاحزاب السياسية في العالم الثالث**،(الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب،1987).
7. اسماعيل على سعد، **علم الاجتماع السياسي بين السياسة والاجتماع**، دار المعرفة الجامعية،,1999 الاسكندرية
8. بطرس بطرس غالى، **مدخل الى العلوم السياسية والفكر السياسي**، المؤسسة العربية للدراسات ونشر، 1970 ،بيروت
9. تامر كمال محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، 2004 ، الاردن.
10. ثروت مكى، **الإعلام والسياسة وسائل الاتصال والمشاركة السياسية**، منشورات عام الكتب، 2005 ،القاهرة
11. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط، دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ط 2 ، 2011، الإسكندرية
12. حمدي عطيه مصطفى عامر، **الاحزاب السياسية في النظام السياسي والقانون الوضعي والاسلامي دراسة مقارنة**، ط1، دار الفكر الجامعي،2014،الاسكندرية
13. خليل العمر معن، **التنشئة الاجتماعية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004
14. خليل العمر معن، **التنشئة الاجتماعية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع،
15. رنت ليبهارت، **الديموقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة: حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006، بغداد
16. زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1999 ، لبنان
17. سعاد الشرقاوي ، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، دار النهضة ، 1979 ،القاهرة
18. سعد ابراهيم جمعة، الشباب والمشاركة السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

19. سعيد احمد ابو حليقة، **تطور الفكر الاجتماعي في علم الاجتماع**، المنظمة العربية لتربية وثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية ،1999، القاهرة
20. سناء الخوالي ، **الاسرة والحياة العائلية**، دار المعرفة الجامعية، 2002، الاسكندرية
21. الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، ط، 3 المطبعة الأميرية،1911، مصر
22. طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية**، دار الغرب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، مصر
23. الطاهر اسود شعبان، **علم الاجتماع السياسي**، ط2، دار المعرفة الجامعية اللبنانية
24. عبد الحليم زيات، **التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، ج3، 2002.
25. عبد العزيز ابراهيم عيسى ، محمد محمد جاب الله عمارة ، **العلوم السياسية بين الإقليمية والعولمة رؤية سياسية معاصرة للقرن الحادي والعشرون**، المكتب الجامعي الحديث ، 2003 ، مصر.
26. عبد القادر عباسي، **أثر الاوضاع الاجتماعية للشباب الجزائري على مشاركتهم السياسية**، جامعة الدول العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات قسم الدراسات الاجتماعية ، 2009، القاهرة.
27. عبد المنعم المشاط، **التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا**، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988، الامارات
28. عبد المنعم محمد، **المجتمع الانساني**، مكتب القاهرة، 1973، مصر
29. علي عبد الفتاح محمد، **حرية الممارسة السياسية للموظف العام " قيود وضمانات "** ،دار الجامعة الجديدة2007 ، مصر
30. عليوة منى محمود ، **المشاركة السياسية**، موسوعة الشباب السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2008 ، القاهرة
31. فليب برو،**علم الاجتماع الساسي:** ترجمة :محمد حرب صاصيلا، المؤسسات الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع1998، بيروت

32. لاري دايموند، **مصادر الديموقراطية: ثقافة المجموعة ام دور النخبة**، ترجمة سمير فلو عبود، دار الساقي، ط1، 1994، بيروت
33. محمد ابرهيم خيري الوكيل، **التنظيم القانوني للأ حزاب السياسية بين النظرية وتطبيق**، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط1، 2014، مصر
34. محمد محسن الظاهري، **المجتمع والدولة دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية**، ناشر مكتبة مديولي، 2004 ،القاهرة .
35. محي شحاته، **المشاركة السياسية طبيعتها ومحدداتها**، دار المعرفة الجامعية ، 1996، الاسكندرية
36. مراد علي عباس، **المجتمع المدني والديمقراطية**، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط 4، 2009، لبنان.
37. مصلح الصالح، **النظريات الاجتماعية–اصولها التارخية، بناؤها وظائفها، خصائصها وملامحها**، دار الفيصل الثقافية، 2000، الرياض
38. موريس ديفرجيه، **الاحزاب السياسية** ، ترجمة: علي مقلد حسن سعد، دار النهار للنشر،ط3 ،1980،بيروت
39. نبيلة عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، دار الفكر العربي القاهرة
40. نور الدين حاروش، **الاحزاب السياسية**، دار الأمة للنشر والطباعة والتوزيع.

**المراجع بالغة الفرنسية:**

1. maurice duverger, les parties politiques ,librairie armand colin ,paris
2. mourice duverger ،le système politiques froncois ،Edition Entierement refondue

**الرسائل والمذكرات:**

1. ابراهيم زغوان ياسين زغدي، **دور الإنترنت في تشكيل الثقافة السياسية لدى الطالب الجامعي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ، جامعة الشهيد حمه لخضر2016-2015
2. امين بار، **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديموقراطي في الدول المغاربية**، مذكّرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر فيا العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2011-2010،الجزائر.
3. بن يحيى بشير، **تكوين الأحزاب السياسية في النظام الدستوري الجزائري ودورها في التجربة الديموقراطية الجزائرية**، اطروحة دكتوره غير منشور، كلية الحقوق، جامعة الجزائر
4. عطا احمد على شفقة، تق**ديرات الذات وعلاقته بالمشاركة السياسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة بغزة**، رسالة مقدمة للحصول على درجة المجيستر في التربية، غير منشورة،2008، القاهرة،
5. فاتح كمال، **دور الاحزاب السياسية في تنمية السياسة المحلية دراسة حالة أحزاب التحالف الراسي في ولاية معسكر** ،مذكرة مقمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران ،2012 2011 .
6. فاطمة قعمير، **الثقافة السياسية وانعكاساتها على السلوك الانتخابي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في ادارة جماعات محلية، علوم سياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،بجامعة احمد بوقرة بومرداس، 2016-2015
7. فضلون امال، **استخدام الاحزاب السياسية للصحافة في التاثير على الراي العام**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستر، قسم علوم الإعلام والإتصال، شعبية الاتصال الجماهري والرأي العام، كلية الادب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة
8. مسعود سلمى بازوش حنان، **دور الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة في تشكيل الراي العام قضية اعتذار فرنسا من الجزائر نموذجا**، مذكرة مقدمة النيل شهادة ماستر في

علوم الاعلام والاتصال وعلاقات عامة، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية،2019

9. و اضح فطيمة زهراء، **الأحزاب السياسية ودورها في تفعيل المشاركة السياسية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسة التسيير الإداري للجمعات المحلية قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن بليس مستغانم 2017/2016

**المجلات:**

1. جعفورة مصعب، **العوامل السياسية والقانونية واثرها على المشاركة السياسية**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 20 جوان2019
2. ريمة مشطوب، طيب بالوصيف، **الثقافة السياسية والمشاركة السياسية للشباب الجامعي اي علاقة** ، مجلة المعيار ، العدد 52 ، الجزائر،2020
3. شريفة مشاطي، **المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي**، مجلة الباحث الإجتماعى ، جامعة منشوري قسنطينة،العدد10 سبتمبر 2010
4. صليحة كبابى، **الهوية والثقافة كمدخل لتحول الديموقرطي في الشرق الاوسط**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 46، الجزائر،2016
5. فاطمة بن يحي ميلود طواهري، **دور عملية التنشئة السياسية في ارساء المشاركة السياسية للمراة الجزائرية** ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 12 جوان، الجزائر، و 2019
6. فاطمة بودرهم، **ازمة المشاركة السياسية في الدول النامية**، المجلة الجزائرية لعمل والتنمية، العدد5جوان،الجزائر،2013
7. نبيل حليلو، **التنمية والثقافة السياسية أي علاقة**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 8 جوان، الجزائر،2012
8. يوسف ازروال، **دور الأحزاب السياسية في ادارة عملية التنمية السياسية**، مجلة الحقيقة، العدد 41 الجزائر، 2017

# الفهرس


***اهداء*** ..... 1

**المقدمة** ..... 3

**مقدمة:** ..... 1

**الفصل الاول : ماهية الاحزاب السياسية والمشاركة السياسية** ..... 7

**تمهيد:** ..... 7

**المبحث الاول: ماهية الاحزاب السياسية** ..... **7**

**المطلب الاول: مفهوم الاحزاب السياسية** ..... **8**

**المطلب الثاني: نشاة الاحزاب السياسية** ..... 18

**المطلب الثالث: تصنيف الاحزاب السياسية ووظائفها** ..... 19

**المبحث الثاني : ماهية المشاركة السياسية.** ..... 26

**المطلب الأول : مفهوم المشاركة السياسية.** ..... 26

**المطلب الثاني: المشاركة السياسية : (أهميتها – نظرياتها)** ..... 32

**المطلب الثالث: مستويات وإشكال المشاركة السياسية** ..... 49

**خلاصة :** ..... 53

**الفصل الثاني :الاحزاب السياسية وتدعيم المشاركة السياسية** ..... 55

**تمهيد:** ..... 55

**المبحث الأول :دور الأحزاب السياسية في المجتمع وعلاقتها بالانتخابات والرأي العام** ..... 55

**المطلب الاول : دور الاحزاب السياسية في تشكيل الثقافة السياسية** ..... 55

**المطلب الثاني :علاقة الاحزاب السياسية بالانتخابات** ..... 64

**المطلب الثالث:علاقة الاحزاب السياسية بالراي العام** ..... 69

**المبحث الثاني:الاحزاب السياسية وتاثيرها على المشاركة السياسية** ..... 73

**المطلب الاول :دور الاحزاب السياسية في التنشئة السياسية** ..... 73

**المطلب الثاني:دور الاحزاب في المشاركة السياسية** ..... 79

**المطلب الثالث :ازمة المشاركة السياسية** ..... 87

**خلاصة:** ..... 91

**خاتمة:** ..... 92

**قائمة المراجع والمصادر:** ..... 94

## مـلخص مذكرة الماستر

يمكن تلخيص موضوع مذكرتنا في ان الاحزاب السياسية تلعب دورا فعالا في تفعيل المشاركة السياسية والتي تعد من اركان التنمية السياسية وذلك عن طريق دعم الثقافة السياسية للمجتمع او خلق ثقافة سياسية جديدة من اجل توجيه الافراد وجهة سياسية معينة

عن طريق برامجها ومبادئها وتواصلها مع الراي العام من اجل التقرب الى المواطن ومعرفة مطالبه و تقوم بدور فعال في عملية الانتخابات وتتدخل طبيعة الاحزاب ونظمها في مدى مشاركة الافراد في الانتخابات وتلعب الاحزاب السياسية دورا اخر في التنشئة السياسية عن طريق التلقين للقيم السياسية والاتجهات السياسية والارشاد السياسي للمواطنين وتقديم المعلومات حول المستجدات على الساحة الخارجية والداخلية ومن وظائف الاحزاب السياسية العمل على استقطاب الناخبين ولكن ان تتخلى عن التنافس للوصول الى السلطة ذلك يعزز تدني المشاركة السياسة



الكلمات المفتاحية:

1/المشاركة السياسية2/الاحزاب السياسية3/ الثقافة السياسية4/التنشئة السياسية 5/الانتخابات 6/الراي العام



## Abstract of The master thesis

The topic of our memorandum can be summarized in the political parties play an effective role in activating political participation ,which is one of the pillars of political development ,by supporting the political culture of society or creating a new political culture in order to guide individuals to a particular political party through its programs principles and communication with public opinion io order to getting closer to the citizen and knowing his demands and playing an active role in the election process.

The nature of the parties and their systems interfere in the extent to which individuals participate in the elections.

Political parties play another role in political upbringing through indoctrination of political values,plolitical trends ,political guidance for citizens,and providing information about developments on the external and internal arena.

Political parties work to attract voters ,but to give up competition to gain power ,that promotes low political participation



keywords :

/1political participation 2/political parties 3/general opinion 4/political upbringing 5/political culture 6/the election